الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

■ العدد: 1777 ■ من الجمعة 20 إلى الخميس 26 فبراير 2026 الموافق لـ 2 - 8 رمضان 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

| خاص | التماس بين الصحافة والصداقة مع الملك

الحسن الثاني و«الوزير المغبون» وخط

تحت الأضواء | الوزيرة الدريوش بمنع تصدير السردين ؟

من هي الجهة الرابحة بعد قرار

سري

كل الترتيبات أجريت ليتسلم وزير الميزانية ورئيس الجامعة الملكية لكرة القدم، فوزي القجع، «الدكتوراه الفخرية» من جامعة مغربية مرموقة(..)، ولكن السياق السياسي والرياضي(..) دفع المنظمين إلى تأجيل هذا «التوشيح» حتى إشعار آخر، في انتظار الهاتف(..).

لا يسار بخير.. لا ديمقراطية بخير

في كل مرة تقترب فيها الانتخابات، ويشتد الصراع السياسي.. يعزف البعض على وتر «توحيد اليسار»، غير أن توحيد اليسار في الظروف الراهنة يبدو مستحيلا، بحكم صراع الزعامات(..)، ولكن ما يثير الانتباه هو هذه الانتقالات التي جعلت من حزب التقدم والاشتراكية وجهة لها.. وكأن نبيل بنعبد الله هو المنقذ(..) بينما هذا الأخير منغمس في نهج نفس الأسلوب «الدكتاتوري» لأحزاب يسارية أخرى. في نفس السياق، الذي يختصره المثل المغربي «لا زين لا مجي بكري»، يطرح السؤال أيضا عن سر هذا التحرك الأخير للقيادي الاتحادي السابق عبد الهادي خيرات، للالتحاق بحزب الشيوعيين المغاربة، كعنوان على غياب الديمقراطية الداخلية.. فهل الحل في الترحال، أم هو العطب الديمقراطي داخل الأحزاب(..) ؟

التفاصيل في ركن «تحليل إخباري»

ملف الأسبوع | الكويرة.. بين الحسن الثاني وولد هيدالة

متابعات | إشكالات حقوق الشباب بعيون كتاب شبيبات حزبية ونشطاء مدنيين

كواليس الأخبار

كواليس لقاء المشور السعيد الذي انتهى بحل أزمة المحامين والحكومة

الرباط. الأسبوع

لولا اللقاء الذي انعقد داخل المشور السعيد، لما توقفت احتجاجات المحامين التي أدت إلى شلل المحاكم، وتهديدهم بتقديم استقالة جماعية، في مواجهة مشروع القانون الذي قدمه الوزير عبد اللطيف وهبي(..)، وبخلاف كل التسريبات، فإن هذا اللقاء جمع ثلاث شخصيات فقط، هم رئيس الحكومة عزيز أخنوش، والحسين الزياني رئيس جمعيات هيئات المحامين، والمحامي محمد الهيني. هذا الأخير لعب دورا استشاريا في التوفيق بين وجهات النظر، ما جعل دوره أكبر من دور الوزير.

الهيني، كان قاضيا، وأصبح محاميا، ثم مستشارا.. في هذه القضية التي شغلت الرأي العام، ودفعت أصحاب البذلة السوداء إلى الشارع، ولكن البعض اعتبر أن تدخل رئيس الحكومة بسلطة فوق الوزير، ليس لها ما يبررها قانونا، ولكن مصادر مطلعة قالت: «الحكومة صادقت على المشروع مع مراعاة التحفظات المعبر عنها من طرف الوزراء بشأنه، وهذا يعني تفويض رئيس الحكومة مسألة تدبير رفع التحفظات ومعالجتها، وبالتالي إدخال أي تعديل من مسؤولية رئيس الحكومة بصفته رئيس السلطة التنفيذية، ومن ثم فلا غبار على دستوريته ولا يستوجب الأمر إعادة عرضه على المجلس الحكومي، وإنما إحالته على البرلمان بعد التوافق على بنوده مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب في إطار اللجنة الحكومية التي سيترأسها رئيس الحكومة شخصيا لتدبير الحوار والمقاربة التشاركية».

نفس المصادر أكدت أنه بناء على مراسلة رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، لرئيس الحكومة، وبناء على اتصال منه، انعقد اجتماع بمقر رئاسة الحكومة حيث تعهد رئيس الحكومة بعدم إحالة مشروع القانون بصيغته الحالية على البرلمان، على أساس إعادة النقاش والحوار في إطار مقاربة تشاركية مع جمعية هيئات المحامين وفق الفصل الأول من الدستور على مستوى لجنة حكومية برئاسته، كما عبر رئيس الحكومة، في الاجتماع، عن غيرته على المهنة والتشبث بمبادئها الدولية والدستورية كشريكة للسلطة القضائية في تحقيق العدالة وحماية حقوق المتقاضين وصون الأمن القضائي، وقدر عاليا رسالة المحامين الكونية والحقوقية كما وردت في الرسالة الملكية لاتحاد المحامين العرب.. وبذلك أسدل الستار عن الصراع، وعاد المحامون إلى مقرات عملهم، بغض النظر عن باقي التفاصيل(..).

وزراء يفكرون في الهجرة وآخرون يفكرون في الاستوزار

الرباط. الأسبوع

يبدو أن عقلية الوزراء المغاربة بعد فقدانهم للمنصب والكرسي، لا يستطيعون العيش بشكل طبيعي وسط المغاربة أو البقاء في الساحة السياسية، لا سيما بعد انتهاء الخدمة أو بعد رحيل من جاء بهم، ذلك أن بعض الوزراء في حكومة أخنوش أصبحوا يفكرون في الهجرة إلى أمريكا وكندا أو فرنسا، والابتعاد عن الساحة السياسية بعد ضياع حلم البقاء في الوزارة أو الحفاظ على نفس الحقيبة، خاصة وأن الانتخابات المقبلة قد تعرف مفاجآت وقد تطيح بأغلبية الوزراء الحاليين باستثناء بعض القيادات والوزراء الآخرين الذين يطمحون للظفر بحقائب وزارية خلال الحكومة المقبلة، ومن بين الوزراء المرشحين للهجرة والبحث عن آفاق أخرى في الخارج، كل من كريم زيدان، ومصطفى بيتاس، وليلى بنعلي، وآمال السغروشني، وفاطمة الزهراء عمور، وأمين التهراوي، ورياض مزور، ولحسن السعدي.

فقد أصبحت هجرة الوزراء السابقين ظاهرة متواصلة في ظل صعوبة فرض مكانتهم داخل المؤسسات العمومية أو في القطاعات الخاصة، نظرا لضعف كفاءتهم مع بعض الاستثناءات، مثل بعض الوزراء الذين يعودون للتدريس الجامعي أو لقطاع الطب أو المحاماة.

تهنئة

بمناسبة حلول شهر رمضان الفضيل، تتقدم جريدة «الأسبوع» بأصدق التهاني وأطيب التبريكات إلى أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس، سائلين الله تعالى أن يهل هذا الشهر المعظم على جلالته بموفور الصحة والعافية واليمن والبركات، ويقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، والأميرة للا خديجة، ويشد أزره بالأمير مولاي رشيد، وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، وعلى الشعب المغربي والأمة الإسلامية جمعاء بخالص الدعوات، والخير والرقي والازدهار.

لماذا يتجنب خالد سفير الاستثمار في الماء والكهرباء ومشاريع التنمية ؟

الرباط. الأسبوع

يؤكد العديد من المراقبين أن صندوق الإيداع والتدبير، الذي يرأسه الوالي السابق خالد سفير، من المؤسسات الوطنية الكبرى التي تحظى بامتياز كبير من قبل الدولة في العديد من المجالات والقطاعات، وله استثمارات متنوعة في العديد من الجهات والجبهات، لكن هناك تساؤلات حول مدى نجاح هذه الاستثمارات وتحقيقها لموارد مالية تعكس حجم الإنفاق الكبير الذي يقدمه الصندوق.

اليوم، المغرب أمام تحديات كبيرة بعد فيضانات الغرب والشمال، والتي كشفت العديد من النقائص والمشاكل، خاصة في قطاعي الماء والكهرباء، مما يتطلب استثمارات كبيرة وموارد مالية إضافية، الأمر الذي يطرح التساؤل حول غياب «سي دي جي» عن قطاع الماء، خاصة وأن الاستثمار في هذا المجال مهم جدا للمساهمة في تنمية البلاد، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في المجال الزراعي والاقتصادي والصناعي والاجتماعي.

سفير

فصندوق الإيداع والتدبير يتوفر على موارد مالية كبيرة، لكن عدم استثماره في قطاعين مهمين مثل الماء والكهرباء، يطرح علامة استفهام كبيرة، خاصة وأنه يمكن أن يقوم بإنشاء بنى تحتية خاصة لتجميع مياه الأمطار ووضعها في أحواض جديدة تكون بمثابة خزانات واحتياطات مائية، كما يمكن أن تكون المزود للمصانع والقطاع الفلاحي، وبالتالي يحقق منها الصندوق مداخيل مالية كبيرة، إلى جانب السدود التلية والصغيرة المحيطة بالمدن، والتي قد تكون استثمارات جيدة على المدى الطويل وقد توفر الحماية للمدن والأرباح للصندوق من خلال إنتاج الطاقة الكهرومائية والطاقة المتجددة.

فتحويل «سي دي جي» إلى صندوق استثماري لتحقيق التنمية في القطاعات الأساسية، التي تؤثر على المجال الاقتصادي والزراعي والاجتماعي، أمر يتطلب استراتيجية بعيدة المدى لأجل تحويل أمواله إلى استثمارات ذات قيمة مضافة في مجالي الماء والكهرباء من أجل تحقيق الاكتفاء الوطني، وتأمين بقية القطاعات الأخرى.

ما هي الإضافة التي قدمتها مديرة وكالة الدعم الاجتماعي ؟

الرباط. الأسبوع

رغم مصادقة المجلس الإداري للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، برئاسة أخنوش وحضور المديرة وفاء جمالي، على مجموعة من الاتفاقيات والآليات الجديدة لتعزيز نظام الدعم المباشر لتوسيع قاعدة المستفيدين، إلا أن الواقع وإقصاء عشرات الآلاف من الأشخاص من الحق في الدعم، يضع إجراءات الحكومة في واد آخر.

فهذه السيدة التي تشرف على الوكالة، مقربة من حزب أخنوش، جرى وضعها في هذا المنصب بشكل يطرح العديد من التساؤلات، خاصة وأنه خلال هذه المدة التي تترأس فيها المؤسسة، لم تحافظ على لائحة المستفيدين بحيث تم حرمان الآلاف من الاستمرار في حق الاستفادة دون أن تقوم بأي خطوة أو إصلاح لنظام الدعم

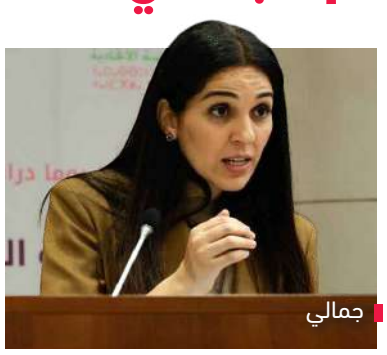
جمالي

أو مبادرة جديدة لإنصاف المواطنين.

بالرغم أن الوكالة وضعت آلية جديدة وخطة للتتبع تروم قياس مؤشرات أداء برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، إلا أن المشكل يكمن في ضرورة إعادة المستفيدين الذين تم إقصاءهم خلال العامين الماضيين، إلى جانب ضرورة توسيع لائحة المستفيدين لتشمل الأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين الذين يعيشون في دور الرعاية أو في دور الكراء.

الراضي.. وحكاية «ما يدوم حال»

الرباط. الأسبوع

قررت هيئة المحكمة الابتدائية بسيدي سليمان إدراج قضية البرلماني السابق والقيادي في حزب الاتحاد الدستوري، إدريس الراضي، للمداولة، للنطق بالحكم في شهر مارس المقبل.

ويتابع الراضي في قضية الاستيلاء على الأراضي والتزوير واستغلال النفوذ، تشمل حوالي 83 هكتارا من أراضي الجماعة السلالية أولاد حنون، التابعة للجماعة القروية القصيبية، بعدما تقدمت وزارة الداخلية إلى القضاء بشكاية في الموضوع.

وسبق أن تمت إدانة الراضي من قبل المحكمة في شهر ماي الماضي بأربع سنوات حبسا نافذا في ملف آخر، يتعلق بالاستيلاء على أرض سلالية أخرى في منطقة الغرب.

قيوح.. لا ترشيد لا «عبو الريح»

الرباط. الأسبوع

أطلقت وزارة النقل واللوجستيك صفقة مثيرة للجدل لتنظيم الحوار الثالث حول الوقود الإلكتروني، بقيمة مالية بلغت 195 مليون سنتيم، وتتضمن الصفقة مجموعة من الشروط، من بينها توفير فندق مصنف من خمس نجوم، وقاعات متنوعة لاجتماع الوزراء والضيوف الأجانب، وقاعة راقية، وقاعات للصحافة ولاجتماع أطر الوزارة وفضاء للإعلام وللكتابة.

كما تشترط الصفقة خدمات في مجال السمعي البصري، وإنتاج مواد تواصلية ومنصة للتسجيل، بالإضافة إلى توفير الأمن الخاص والترجمة والضيافة والاستقبال والإرشادات وسيارات فاخرة للنقل، بالإضافة إلى الإيواء والإقامة في الفندق.

هكذا يبدو أن القيمة المالية لهذا النشاط ستكون مرتفعة بالنظر إلى الخدمات التي ستقدم للمشاركين في هذا المؤتمر الدولي، في ظل الحديث عن ترشيد النفقات الذي يبقى مجرد شعار لدى الحكومة.

قيوح

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

من هي الجهة الرابحة بعد قرار الوزيرة الدريوش بمنع تصدير السردين ؟

الرباط الأسبوع

أثارت كاتبة الدولة في الصيد البحري، زكية الدريوش، غضب مهنيي السمك وأرباب وحدات تجميده، بسبب قرارها منع تصدير السردين إلى الخارج لمدة سنة كاملة، ما يضع الوحدات الصناعية والمعامل في فترة عطالة وتوقف بحسب المهنيين، مما قد يؤدي إلى تشريد مئات العمال والمستخدمين في هذه الوحدات.

ويضيف أصحاب الاختصاص، أن كاتبة الدولة تجاهلت البنيات الاستثمارية وهياكلها التي تقوم على صنف السردين كركيزة أساسية، معتبرين أن إجبار مئات المعامل على التوقف لمدة سنة دون بدائل أو تعويضات هو بمثابة حكم بالإعدام الاقتصادي، إلى جانب أن استخدام السوق المحلي كذريعة لإغلاق المعامل هو سابقة اقتصادية لا مثيل لها في الدول، خاصة وأن العديد من هذه الوحدات تخضع لمساطر صعوبات المقاولة وملتزمة بتسديد القروض والضمان الاجتماعي والرسوم والفواتير.

فقد طرح قرار كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري، نقاشا عموميا كبيرا وجوهريا في أوساط المهنيين ولدى مهنيي الصيد التقليدي والصيد الساحلي، خاصة وأن تأثيره سيكون عليهم بالدرجة الأولى في ظل توقف نشاط وحدات التجميد والتصدير وإنتاج دقيق وزيت السمك، مما يطرح التساؤل حول قانونية تدخل الدولة وكتابة الدولة في تدبير الثروات البحرية، وحول الكلفة الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه القرارات، خاصة في الأقاليم الجنوبية التي تعتمد بشكل شبه كلي على الصناعة البحرية لخلق فرص الشغل وتحريك الدينامية الاقتصادية المحلية.

بالرغم من كون كاتبة الدولة برررت قرارها بمنح الأولوية للسوق الوطنية والحفاظ على المخزون الوطني من سمك السردين، في ظل التغيرات المناخية وتراجع المصايد، لكن قرارها قوبل برفض شديد من طرف أرباب ومسيري وحدات التجميد، الذين قالوا أن الإجراء يهدد مصيرهم ومستقبل هذا النشاط في مدينة العيون خصوصا والجهة، خاصة أنه يعود بالنفع على الصيادين التقليديين وبحارة الصيد الساحلي وغيرهم، معتبرين أن القرار الذي اتخذته كتابة الدولة، ستكون له انعكاسات سلبية وأضرار كبيرة على مناصب الشغل في الوحدات الصناعية المتخصصة في تحويل سمك السردين أو تصديره إلى الخارج، كما سيؤثر على المناصب غير المباشرة المتمثلة في النقل واللوجستيك والتوزيع المزودين للمواد الأولية، ويرون أن خطوة زكية الدريوش لا تراعي التداعيات والآثار الجانبية، خاصة مخاطر إفلاس المعامل بعد إغلاقها لمدة طويلة، وتراكم القروض والديون، وتسريح العمال والمستخدمين، وتفشي البطالة، ومغادرة الأقاليم الجنوبية.

وحسب العديد من المراقبين، فإن القرار لم يراع الظروف الاجتماعية التي يعيشها الصيادون التقليديون وأرباب مراكب الصيد الساحلي، الذين يعيشون على اصطياد سمك السردين وتقديمه إلى الوحدات الصناعية ومعامل التجميد والتحويل، كما أنه سيزيد من تأزيم وضعهم الاجتماعي، خاصة وأن نسبة كبيرة حتى من البحارة، يحصلون على مورد رزقهم من عمليات البيع التي تتم مع الوحدات الصناعية التي تساهم في استمرار نشاط مراكب الصيد الساحلية والتقليدية، بينما تستفيد المصانع والشركات المتواجدة في المدن الداخلية من هذا الوضع لضمان استمرار نشاطها وتصديرها للمنتجات السمكية.

في هذا الإطار، أعلنت الجمعية الوطنية لصناعات وتجميد منتوجات البحر وجمعية أرباب معامل تجميد سمك السردين بالعيون، والعديد من شركات المهنيين وشركات أخرى، رفضها المطلق واستنكارها الشديد لهذا القرار الجائر وغير المدروس، الذي يضرب في العمق استقرار القطاع ويهدد بشكل مباشر الشركات بالإفلاس التام، وضياع آلاف مناصب الشغل المتعلقة بالقطاع الصناعي الأساسي في جهة العيون بوجدور، وباقي المناطق الجنوبية، مشيرة إلى أن تزويد سوق استهلاك السردين لفائدة المواطن، لا يعاني من أي عائق منذ أزيد من ثلاثين سنة على صعيد ميناء العيون.

وأكدت الجمعية أن القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته كتابة الدولة للصيد البحري، يأتي في ظرفية اقتصادية صعبة تعيشها معامل التجميد، المثقلة أصلا بالديون والالتزامات المالية تجاه الأبناك والموظفين والعمال، ومن شأن هذا المنع أن يغرق آلاف الأسر في الهشاشة والبطالة، معتبرة القرار استهدافا مباشرا للنسيج الاقتصادي بالعيون وضربة قاسية للاستثمار وللمجهودات المبذولة لتنمية قطاع الصيد البحري بالمنطقة، وقالت إن تغييب المقاربة التشاركية مع المهنيين قبل اتخاذ مثل هذه القرارات المصيرية، يعد إخلالا بمبدأ الحوار والمسؤولية المشتركة، مؤكدة أن القرار يهدد بشكل مباشر استقرار القطاع الصناعي البحري، ويضرب في العمق مناصب الشغل ويعرض آلاف الأسر لخطر الهشاشة والبطالة في منطقة تعتمد بشكل كبير على نشاط الصيد البحري والصناعات المرتبطة به.

حسن طارق يطلق تحولا استراتيجيا في تدبير التظلمات بالصحراء

عبد الله جداد. الداخلة

إن توحيد آليات التدبير الجهوي لدى مؤسسة وسيط المملكة باعتبارها دستورية، قد يُقرأ ضمن دينامية تعزيز الانسجام الترابي في الأقاليم الجنوبية، وهو ما ينسجم مع فلسفة مقترح الحكم الذاتي القائم على تدبير جهوي موسع، وإلحاق النفوذ الترابي لجهة الداخلة وادي الذهب بالمندوبية الجهوية لمؤسسة الوسيط بجهة العيون الساقية الحمراء، يُمكن تفسيره أساسا كخيار إداري يهدف إلى تعزيز الفعالية المؤسساتية وضمان انسجام التدخلات بالجهتين؛ فالقرار يمكن المندوب الجهوي، الشريف لعروصي، من الإشراف المباشر على معالجة التظلمات الإدارية، وتوحيد منهجية التعامل مع الملفات، وتحسين جودة الخدمات العمومية، مع تسريع وتيرة البت وتقليص آجال معالجة الشكايات، بما يعزز ثقة المرتفقين في المؤسسة كهيئة دستورية محايدة.

لكن هذا التوجه الإداري لا يخلو من أبعاد استراتيجية، إذ يعكس حرص المؤسسة على بناء قطب جهوي متكامل بالأقاليم الجنوبية، يقوم على مقاربة موحدة للوساطة الإدارية، وترسيخ مبدأ القرب من المواطن، بما يواكب الدينامية التنموية التي تعرفها هذه الأقاليم، ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة القرار في سياق أوسع، حيث ينسجم مع منطق تعزيز الانسجام الترابي وتقوية قدرات التدبير الجهوي، وهو ما يتوافق موضوعيا مع فلسفة الحكم الذاتي الذي يمنح الأقاليم صلاحيات موسعة في التدبير المحلي، من دون أن يكون القرار نفسه مؤشرا مباشرا على تحرك سياسي محدد بهذا الاتجاه.

باختصار، القرار يمثل تكتيكا إداريا لتعزيز الحكامة وكفاءة المؤسسة، وفي الوقت ذاته يهيئ البنية المؤسسية لتدبير جهوية متماسكة تدعم سياسات التنمية والإنصاف الإداري في الأقاليم الجنوبية، بما يضمن حماية حقوق المواطنين وتحسين أداء المرافق العمومية.

طارق

ما خفي

أغرب تبرير لإغلاق صومعة مسجد حسان التاريخي في وجه السياح، قدمه واحد من المسؤولين عن الزيارة في وقت سابق لسياح أجانب، حيث قال لهم، إننا أغلقنا باب الصومعة تفاديا لوقوع أي حالة انتحار (..)، وقدم هذا المبرر بكل برودة دم، ولم تكن القصة لتعرف لولا أن واحدا من المسؤولين عن زيارة هذا الوفد لضريح محمد الخامس، كشف المستور في دردشة عابرة.. فهل هكذا يتم التعامل مع السياح (..) ؟

ستعلن فرنسا والمغرب عن تشكيل لجنة تضم نحو 12 شخصية من البلدين، ستهدف إلى صياغة مقترحات حول مستقبل العلاقات الثنائية، يُفترض التوقيع عليها خلال الزيارة الرسمية للملك محمد السادس إلى باريس، والتي ما تزال قيد النقاش..

تبحر ليلى بنعلي في مياه مضطربة أمام حزب الأحرار، حيث تجد وزيرة الطاقة، المنتمية لـ«البام»، نفسها في مواجهة مقاومة (...) تقودها امرأتان نافذتان داخل الحزب الشوكي (...) فيما يخص مشروع البنية التحتية الغازية، الذي تم تعليقه مؤخرا في «ناظور ويست ميد».

لم يسمع أي صوت للمجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية في قضية تنزيل مشروع الحكم الذاتي، لتظل الأبواب المغلقة هي سيدة الموقف في مؤسسة موزعة مهامها الكبرى على أطراف عائلية، بين الأب وابنه، وأمور أخرى (..).

يواصل نزار البركة تحركاته لإقناع الرأي العام بمشروعه السياسي، وقد ختم جولته الأسبوع الماضي في الدار البيضاء بتقديم الخطوط العريضة لإصلاح نظام التربية والتكوين، رغم أنه وزير الماء والتجهيز، ولكن اللقاء انعقد بقبعة حزبية، بصفته الأمين العام لحزب الاستقلال، وقد حضرت بعض الوجوه التي ترشح نفسها للاستوزار (..).

فند إبراهيم العثماني، رئيس المجلس الإداري للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، ما يروج حول تزكيته لخوض غمار الانتخابات التشريعية المقبلة بلون حزب الاستقلال في سلا، وأوضح أن موعد الحسم في التزكيات لم يحدد بعد من طرف الجهات المختصة داخل الحزب، مشيرا إلى أنه ملتزم بقرارات «الميزان».

كواليس الأخبار

الوزير برادة لا يعترف بمؤسسات الدولة

الرباط. الأسبوع

أصبحت الهيئة الوطنية للتقييم، التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، خارج المنظومة أو غير معترف بها في عهد الحكومة الحالية، ربما لأنها هيئة مستقلة تتميز بالخبرة والمنهجية العلمية، لكنها تعيش عزلة شبه تامة في عهد الوزير الحالي محمد سعد برادة، الذي ربما لا يعلم بها ولم يسبق له أن اجتمع مع أعضائها.

فمنذ أن خرجت الهيئة بتقريرها الذي كشف محدودية مدارس الريادة في تنمية قدرات التلاميذ، حيث قالت أن نسبة كبيرة من التلاميذ لم تحقق أي تقدم، بل شهدت مستويات بعضهم تراجعا، وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير بين المواد والمستويات الدراسية، حيث تتراوح من 26 في المائة إلى 55 في المائة، وهذه النسب تكون أعلى في المستويات الدراسية المتقدمة، مما يؤكد أن التحديات أكبر بالنسبة للتلاميذ الذين راكموا تعثرات خلال السنوات الأولى من تمدرسهم، الشيء الذي جعل الحكومة لا تتفاعل مع تقرير الهيئة وتبحث فقط عن تقارير أو دراسات تحت الطلب.

برادة

فقد أكدت الهيئة أن الكثير من تلاميذ هذه المدارس لم يتحكموا في كفايات المنهاج، وأن نسبة التلامذة الذين يتحكمون في التعلمات الأساس، تبقى ضعيفة في بعض المستويات وبعض المواد مقارنة مع ما سجله المغرب سنة 2021 في «اختبار بيرلز»، فكان التجاهل هو رد الوزارة والحكومة والبحث عن دراسة أخرى تحابي برامجها المختلة، عوض الامتثال لقانون الإطار الذي ينص على ضرورة التفاعل مع تقييم المجلس الأعلى.

ورغم أن التقييم التي تقوم به الهيئة الوطنية يعتبر أرضية مهمة للوقوف على الاختلالات والتعثرات، ومحاولة إصلاحها والعمل على الاستفادة من التوجيهات والتوصيات مثل ما يحصل في الخارج، إلا أن الوزارة الوصية لا تبحث عن الجودة وعن الإصلاح الحقيقي للتعليم، في ظل تهميشها وإقصائها للمؤسسات والهيئات والنقابات وعدم قبولها التقارير ذات الأثر الإيجابي والتي قد تساهم في إنقاذ مشروع مدارس الريادة الذي شهد اختلالات كثيرة في بدايته، حسب العديد من الخبراء والمختصين.

والغريب أن التقييم الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم، لم يرق للوزارة، فقررت إسناد مهمة تقييم مشروع «مدارس الريادة» لمكاتب للدراسات بالمقابل، عبر تمرير المهمة إلى المرصد الوطني للتنمية البشرية، مما يؤكد غياب الثقة بين وزارة برادة والمجلس الأعلى للتربية والتكوين، الذي يعتبر مؤسسة دستورية تحظى بالثقة الملكية، لكن الوزارة فضلت صرف الأموال على دراسات المجاملة والمحاباة للتغطية على الاختلالات التي تعرفها مؤسسات الريادة.

اتهام الوزير الميداوي بجر الجامعات نحو المجهول

الرباط. الأسبوع

دعت الجمعية المغربية للحكامة وحقوق الإنسان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي عز الدين الميداوي، إلى الإسراع في تحديد موعد إجراء المقابلة الشفوية الخاصة بتعيين رئيسي جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال وجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، وذلك من أجل وضع حد للتسيير بالنيابة وضمان استمرارية المرفق العمومي.

وأكدت الجمعية - في رسالة وجهتها إلى الوزير - أن الوضع الحالي لا يطرح فقط إشكالا على مستوى رئاسة الجامعتين، بل يمتد تأثيره إلى المؤسسات التابعة لهما، التي تعرف بدورها تسييرا بالنيابة، ما ينعكس على الحكامة والتدبير الإداري، مشيرة إلى أن جامعة السلطان مولاي سليمان تسيّر بالنيابة منذ 5 نونبر 2024، أي لأزيد من سنتين، حيث أن استمرار الوضع يطرح إشكالات قانونية وتنظيمية، وأضافت أن الإعلان المشترك المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7440 بتاريخ 18 شتنبر 2026، تضمن فتح باب الترشح لرئاسة جامعات السلطان مولاي سليمان ومولاي إسماعيل وابن طفيل في التاريخ نفسه، مستحضرة أن جامعة ابن طفيل تم تعيين رئيس لها، في حين ما تزال الجامعتان الأخريان تسيّران بالنيابة.

الميداوي

الرميد للمحامين.. «لعنو الشيطان»

الرباط. الأسبوع

انتقد مصطفى الرميد، وزير العدل الأسبق، الصراعات الدائرة في أوساط المحامين خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي، والتراشق الكلامي فيما بينهم بعد تفجر موضوع قانون المحاماة.

وقال الرميد في تدوينة له: «الساحة المهنية شهدت من خلال وسائط التواصل الاجتماعي تراشقات حادة واتهامات متبادلة بين العديد من أبناء المهنة الواحدة، التي يفترض أنها تجمعهم وأن الزمالة توحدهم. لقد وصل ارتفاع منسوب العدوانية أحيانا إلى التخوين والتوحش في التعامل مع الرأي الآخر، لا فرق في ذلك بين القدامى والجدد، فضلا عن غيرهم».

وأوضح أن «التراشق الحاصل حدث في غياب تام للمؤسسات المهنية، التي لم يصدر عنها أي تنبيه للمحامين المسيئين للالتزام بقيم الشرف والكرامة، والمروءة والاحترام المتبادل، وهي قيم ينبغي أن تطبع سلوك المحامين، سواء خلال أداء مهامهم أو خارجها، في الواقع أو في المواقع».

وأكد الرميد أن «استفحال السلوكيات المنحرفة، كيفما كان نوعها، إذا لم تتم محاصرتها في حينها، ووضع حد لها إبان وقوعها، فإن دائرتها ستتسع وستستفحل، وستكون النتيجة، لا قدر الله، وبالا على الجميع».

ودعا الرميد إلى ضمان حق الغير في الاختلاف دون استثناء، وخاصة فيما بين المحاميات والمحامين، مهما كانت حساسية المواضيع، وأهمية القضايا، مشددا على أن مهنة المحاماة كانت وينبغي أن تظل مهنة الشرف والكرامة، والنبل والعزة، وفضاء للحرية، التي ينبغي ضمانها لجميع المحامين بقدر حماية حريات غيرهم، كما أنه من الواجب حماية حقوق أبناء الدار في الرأي والتعبير، مثل ما يجب ذلك لباقي الناس.

الرميد

«البام» يهاجم أخنوش في صراع الوزير وهبي مع المحامين

الرباط. الأسبوع

برزت خلافات صامتة بين حزب الأصالة والمعاصرة ورئيس الحكومة عزيز أخنوش، بسبب مشروع قانون مهنة المحاماة، بعدما قرر هذا الأخير سحب المشروع من وزير العدل عبد اللطيف وهبي.

وظهرت مؤشرات الخلاف في اجتماع المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة الأخير، والذي تضمن مجموعة من العبارات والكلمات التي تعبر عن عدم رضى الحزب من قرار رئيس الحكومة، والذي لم يتم بشكل تشاوري أو بتنسيق بين مكونات الأغلبية قبل اتخاذ الخطوة.

وقال الحزب في بلاغه: «إن المكتب السياسي وهو يذكر بالتزامه الأخلاقي الثابت بمضمون ميثاق الأغلبية الذي يلزم هيئات الأغلبية وهياكلها بالتشاور والحوار الدائمين حول مختلف القضايا الإصلاحية الشائكة، يثني على الغيرة الكبيرة التي تحلت بها جل الفرق البرلمانية، معارضة وأغلبية، نوابا ومستشارين، والتي حاولت القيام بدور الوساطة والتي هي من صميم المهام الدستورية التي تقوم بها المؤسسة التشريعية، مما يعكس روح الوطنية والمسؤولية الجماعية التي تتحلى بها الفرق البرلمانية»، وأكد أنه «يحيي عاليا روح الحوار والتجاوب الفوري لوزير العدل مع هذه الوساطة البرلمانية الهامة التي أجهضت، كما يعتز في هذا السياق بالإصلاحات العميقة التي عرفتها وزارة العدل على جميع المستويات، والتي تجاوزت سقف الطموح المحدد في البرنامج الحكومي، وذلك بفضل الحوار البناء مع المعنيين، والتجويد الهام الذي قام به جل الفرقاء السياسيين بالمؤسسة التشريعية».

فـ«البام» - من خلال بلاغه - يشيد بالمحاولة البرلمانية، لكنه لم يشر إلى خطوة ومبادرة رئيس الحكومة ولم يتفاعل معها بالإيجاب، بحيث يرى قادة الحزب أن تدخل رئيس الحكومة لإجهاض المبادرة البرلمانية وسحب المشروع من الوزير، وتشكيله للجنة تحت إشرافه مشتركة مع جمعية هيئات المحامين للنقاش حول الموضوع، يرى أنها إجهاض للوساطة.

وأشاد الحزب بالعمل الذي قام به الوزير وهبي، و«الإصلاحات العميقة التي عرفتها وزارة العدل على جميع المستويات»، والتي اعتبر أنها «تجاوزت سقف الطموح المحدد في البرنامج الحكومي، وذلك بفضل الحوار البناء مع المعنيين، والتجويد الهام الذي قام به جل الفرقاء السياسيين بالمؤسسة التشريعية».

أخنوش

الأزمي: «الحكومة الحالية مصيبة أشعلت الاحتجاجات وغرقت في تضارب المصالح»

الرباط. الأسبوع

اعتبر إدريس الأزمي الإدريسي، القيادي في حزب العدالة والتنمية، أن عدم ترشح أخنوش في الانتخابات المقبلة، هو بمثابة هروب من الحساب والمثول أمام الناخبين، خاصة في ظل استغلاله للموقع لتضارب المصالح والحصول على الأموال العامة والامتيازات وغيرها.

وقال الأزمي خلال حضوره بمؤسسة الفقيه التطواني، أن حزبه تصدى لأي اختلال قام به أخنوش حينما كان وزيرا في الحكومة، ولم يكن بمقدوره أن يفعل ما يفعله الآن، مضيفا أن الحزب ليس ضد رجال الأعمال، بل هو ضد سياسات اتخذها رئيس الحكومة وهي ما تزال مستمرة، موضحا أن الحكومة الحالية أشعلت من الاحتجاجات وأججت من المشاكل ما لم تعد البلاد تطيقه، من بينها احتجاجات «جيل زيد»، التي كانت صعبة وهي أكبر وأخطر بكثير من احتجاجات الأطباء أو الأساتذة أو غيرهم من الفئات المهنية، مشيرا إلى أن المشاكل التي تحدث عنها هؤلاء الشباب بشأن التعليم والصحة والتشغيل والفساد، تحدث عنها حزب العدالة والتنمية منذ البداية.

وحسب الأزمي، فإن الحكومة توفرت على موارد جبائية غير مسبوقة بلغت 150 مليار درهم، وأخذت 101 مليار درهم من المؤسسات المالية والاقتصادية، وهو ما يعادل ما أخذته حكومتا العدالة والتنمية، كما باعت المرافق العامة بما وفر 160 مليار درهم، مما يوجب عليها أن تتحدث عن نسبة المديونية مع التمويلات المبتكرة وعن المديونة بدونها، وأن تتحدث عن العجز الحقيقي، مضيفا أن الحكومة مصيبة على البلاد، لأنها قالت أن القطيع الوطني انتقل من 17 مليون رأس إلى 33 مليون رأس، وحرمت الشعب المغربي من الأضحية، دون باقي شعوب العالم، مشيرا إلى قضية دعم «الفراقشية» بـ 13 مليار درهم دون أن ينعكس ذلك على أسعار بيع اللحوم لعموم المواطنين.

الأزمي الإدريسي

كواليس الأخبار

تقرير دولي يرسم صفحة سوداء عن مستقبل العدالة الاجتماعية في المغرب

الرباط. الأسبوع

أكد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، أن المشاكل الاجتماعية تعد أكبر تهديد يعرفه المغرب مع تنامي معدل البطالة وقلة فرص الشغل، وضعف الخدمات العمومية والحماية الاجتماعية، وغياب التوزيع العادل للثروة.

وأبرز التقرير أن المغرب يواجه مخاطر اقتصادية مثل التضخم وغلاء الأسعار، ومخاطر بيئية متصلة بضعف الأمن الغذائي والمائي والتغييرات المناخية، والتحديات المتمثلة في ملاءمة بنيته التحتية مع الظواهر المناخية المتطرفة كارتفاع درجات الحرارة والفيضانات، وأوضح أن أكبر خطر، يتمثل في ضعف آفاق ومعايير العمل، ويشمل ذلك تآكل حقوق العمال، وركود الأجور، وارتفاع البطالة والشغل الناقص، وعدم المساواة في الوصول إلى الفرص التعليمية والتكنولوجية والاقتصادية، إلى جانب مشاكل أخرى كالحماية والسكن، والتعليم العمومي، والرعاية الصحية، وأنظمة المعاشات.. في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتراجع القدرة الشرائية للأسر.

وصنف التقرير البطالة وضعف فرص الشغل في المخاطر الأولى التي تواجه المغرب، ثم ثانيا ضعف الخدمات العمومية والحماية الاجتماعية، (التعليم والبنية التحتية والمعاشات التقاعدية)، وثالثا التضخم، ورابعا نقص الموارد الطبيعية (الغذاء والماء)، وخامسا عدم المساواة في توزيع الثروة، مشيرا إلى مشكلة طول فترة الجفاف التي هددت نشاط محطات الطاقة الكهرومائية، كما تطرق إلى أضرار الظواهر الجوية المتطرفة، وتأثيرها في اضطرابات شديدة ومستدامة للبنية التحتية الحيوية إلى جانب مخاطر اقتصادية واجتماعية، خاصة وأن هذه الظواهر كالفيضانات التي تؤدي إلى انقطاع خدمات المرافق، قد تشكل خطرا أكبر بكثير من الآثار المباشرة نفسها.

وفي الأخير نبه المنتدى الاقتصادي العالمي إلى وجود فوارق في توزيع الأصول أو الثروة أو الدخل، مما يؤدي إلى اختلافات مادية في النتائج الاقتصادية ذات الصلة، ويشمل ذلك - على سبيل المثال - الفقر المتزايد أو المستمر.

أرباب سيارات التعليم يشتكون بولعجول..
«ما قدو فيل زادوه فيلة»

الرباط. الأسبوع

بولعجول

رفضت الهيئة الوطنية لمؤسسات تعليم السياقة، النظام الجديد الذي جاءت به الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، والمتعلق بمنح رخص السياقة والذي يفرض على المتدربين الخضوع لفترة طويلة لمدة 6 أشهر لاجتياز الامتحان التطبيقي الخاص بالسياقة.

واستغرب المهنيون من هذا التغيير الذي يعقد مسطرة الحصول على رخصة السياقة ويفرض فترة طويلة، قد تدفع الآلاف من الراغبين في اجتياز الامتحان إلى العزوف بسبب ارتفاع الكلفة والمصاريف، بعدما كان المرشح في السابق يتدرب لمدة شهر ويتمكن من اجتياز الامتحانين النظري والتطبيقي في نفس اليوم.

ويفرض النظام الجديد على المترشح اجتياز الاختبار النظري في المرحلة الأولى، ثم الحصول على ورقة تسمح له بالخضوع لفترة تدريب لمدة ستة أشهر على السياقة قبل اجتياز الامتحان التطبيقي، الشيء الذي اعتبره أرباب سيارات التعليم بيروقراطية إدارية هدفها تعقيد الأمور وتراكم الملفات والزيادة في التكاليف على المتدربين.

ومن بين الإجراءات الجديدة التي يرفضها المهنيون، النظام المعلوماتي الخاص بمدارس تعليم السياقة، والذي يفرض عليهم القيام بعدة إجراءات كانت من اختصاص الإدارة، عبر إدخال البيانات وتسجيل المعلومات المتعلقة بالسيارة وملء الاستمارات، وهي المهام التي كانت من اختصاص موظفي الوكالة.

العد العكسي لمحاكمة منتخبين كبار.. «أمولا نوبة»

الرباط. الأسبوع

يتواصل مسلسل محاكمة المنتخبين الكبار في ظل التحقيقات الجارية والمتابعات في المحاكم، والتي شملت نواب ورؤساء جماعات ترابية في قضايا متنوعة تتعلق بالفساد والمال العام.

وحسب تقارير إعلامية، فإن أكثر من عشرة منتخبين كبار متابعون في قضايا الفساد المالي، وتبييض الأموال، والاستيلاء على الأراضي السلالية وأراضي الدولة، والتزوير، وإصدار شيكات بدون رصيد والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى متابعة رؤساء مجالس في قضايا تتعلق بتدبير الصفقات العمومية وتضارب المصالح وغيرها.

فقد قامت الوكالة القضائية للمملكة بإحالة مجموعة من القضايا والملفات المتعلقة برؤساء جماعات سابقين وبرلمانيين، على المحاكم التي تنظر أيضا في عدة ملفات منذ عدة أشهر اقتربت من حسمها، إذ من المقرر أن تصدر الأحكام قبل الدورة البرلمانية الربيعية، والتي قد تعرف فقدان بعض النواب لمقاعدهم.

يذكر أن مصدر هذه المتابعات القضائية التي شملت منتخبين كبار، جاء من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية التابعة لوزارة الداخلية، والمجلس الأعلى للحسابات، والتي تمت إحالتها على وزارة الداخلية للتدقيق فيها، بينما ملفات أخرى تمت إحالتها مباشرة على القضاء للنظر فيها بعدما تضمنت اختلالات تدبيرية في أموال عمومية.

للإشارة، فقد سبق لمديرية الجماعات المحلية التابعة لوزارة الداخلية، أن توصلت بتقارير تتعلق ببعض الجماعات، تتضمن مجموعة من الاختلالات والمخالفات والخروقات في الصفقات العمومية، والتعمير، والتجهيزات الجماعية، مما ينذر بسقوط بعض الرؤوس ومنعها من المشاركة في الانتخابات المقبلة.

هل ينجح وزير الصحة في ضبط اختلالات نقل وتوزيع الأدوية ؟

الرباط. الأسبوع

انتقد فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب واقع العشوائية التي يشتغل فيها قطاع الأدوية، رغم صلته المباشرة بالصحة العامة، حيث يمكن لأي كان ممارسة هذا النشاط بعيدا عن رقابة الإدارة، ودون التقيد بالممارسات الفضلى لقواعد نقل وتوزيع الأدوية، وهي القواعد التي يفرض القانون على الإدارة تحديدها بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة، الشيء الذي ما لم يثبت وقوعه منذ صدور مدونة الأدوية والصيدلة في شهر دجنبر 2006.

ووجه فريق «الكتاب» سؤالا إلى وزير الصحة أمين التهراوي، حول وجود اختلالات في توزيع ونقل الأدوية في المغرب، مبرزا أن هذه التجاوزات تقع رغم أن القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، يتضمن مقتضيات قانونية تتعلق بنقل وتوزيع الأدوية، حيث تلزم المادة 50 منه حفظ هذه المنتجات ونقلها بكفية تصون جودتها وتجنبها التلف، وتفرض الفقرة الثانية من المادة 51 منه نقل المواد الصيدلية بواسطة التجهيزات الضرورية والمناسبة لاحترام المسالك الدوائية، والحفاظ على سلسلة التبريد بشكل يطابق حسن إنجاز صنع الأدوية وتوزيعها، مع التقيد بالقواعد المحددة من طرف الإدارة، كما تنص على ذلك أحكام الفقرة الأولى من المادة 20 من هذا القانون، متسائلا عن المنهجية الإدارية التي تشتغل وفقها وزارة الصحة في منح تراخيص نقل الأدوية وتوزيعها، والشروط التنظيمية التي يتعين توفرها في المتعهدين الخواص قبل الترخيص لهم بممارسة هذه المهنة، لضمان توفير سلامة المنتجات الصيدلانية، بحكم ارتباطها الوثيق بصحة المواطنين.

نقابيون يهاجمون وزارة المالية في قضية معاشات المتقاعدين

الرباط. الأسبوع

أكدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل رفضها للإصلاح البارامتري الأحادي عبر المرسوم رقم 2.20.935، المتعلق بتحديد كيفيات تطبيق النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الخاصة بالنظام العام، والذي سيتسبب في تراجع مهول لنسب إعادة تقييم المعاشات (0.8 % سنة 2025)، والمساس بالقدرة الشرائية للمتقاعدين، إضافة لعدم عدالة النظام بفصل وعاء الاقتطاع عن وعاء الاحتساب وربط الأخير بمعايير تضخم لا تتماشى مع تطور النظام.

وأكدت الكونفدرالية أن «العجز التقني» لا يعكس الواقع المالي بدقة، نظرا لأن أرباح توظيف المدخرات لا تزال تغطي هذا العجز، مما ينفي وجود عجز مالي بنيوي حاليا، مطالبة بالشفافية في الاتفاقيات المبرمة مع الصناديق الداخلية للتقاعد، وبتمثيلية حقيقية للأجراء داخل المجلس الإداري.

وطالبت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمراجعة نظام الحكامة والرفع من مستوى التشغيل والتوظيف بالمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وإلحاق أجراء المؤسسات العمومية غير المنخرطة، من أجل إصلاح إشكالية المعامل الديموغرافي وضمان استدامة النظام لتعزيز بنية النظام وتفادي شيخوخته، وتحسين المعامل الديموغرافي وضمان تدفق المنخرطين الجدد، مؤكدة أن مؤشر «العجز التقني» يفتقد للواقعية في تشخيص الوضع المالي للنظام بسبب معطى إدماج الصناديق الداخلية للتقاعد، والتي أدت مصاريف الدخول قبل الإدماج، مضيفة أن أرباح توظيف المدخرات لا تزال تغطي العجز التقني، ما يعني غياب عجز عام بنيوي، وشددت على ضرورة توحيد الاشتراكات باعتماد نسبة مساهمة (الثلثين/الثلث) بالصندوق المغربي للتقاعد على غرار النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، لضمان العدالة بين جميع الأجراء، وكذلك ضرورة حل إشكالية الاقتطاعات المزدوجة والمساهمات غير المؤداة من طرف النظام، مع إعداد المعطيات التقنية الضرورية، وبعد التأكيد الرسمي على قرب إصدار جدول وطني لدراسة أمد الحياة.

فتاح العلوي

تعزية

وفاة واحد من مؤسسي حزب الأحرار

توفي الوزير السابق عبد السلام زنيند، عن عمر ناهز 92 عاما في العاصمة الرباط.

وقد تقلد الراحل عدة مناصب، من بينها وزير السياحة، ووزير منتدب مكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي، وكاتب للدولة مكلف بالشؤون العامة والصحراء.

كما كان الفقيد من مؤسسي حزب التجمع الوطني للأحرار، وشغل منصب سفير المغرب في العراق ولندن وموسكو.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

الملك الحسن الثاني وخونة ولد هيدالة في قمة الطائف لإعادة العلاقات بين البلدين وبتوسطهما الملك خالد بن عبد العزيز

ما بعد مشاركة موريتانيا في لقاء مدريد

الكويرة.. بين الحسن الثاني وولد هيدالة

لا زال اجتماع مدريد يلقي بظلاله، خاصة وأن كل ما راج فيه وما تمت مناقشته يبقى لحدود اللحظة سريا جدا.. غير أن هناك بعض وسائل الإعلام في بعض الدول المعنية بملف الصحراء، والتي كانت حاضرة في اجتماع مدريد، سلطت الضوء على بعض القضايا واعتبرتها مرتبطة بملف الصحراء ويجب تسويتها في هذا الإطار، ومن ذلك بعض وسائل الإعلام الموريتانية التي أثارت ملف شبه جزيرة الكويرة، مطالبة بحق موريتانيا في هذه الرقعة الجغرافية. يهدف هذا الملف إلى تسليط الضوء على بعض المحطات التاريخية التي اعتبر فيها المغرب أن الكويرة تابعة له، وكذلك الروايات الموريتانية حولها.

أعد الملف: سعد الحمري

تصريح مغربي وحيد للملك الحسن الثاني سنة 1982

بعد اجتماع مدريد، خرجت بعض الأصوات الموريتانية مطالبة نواكشوط باغتنام الفرصة والتخلي عن الحياد، ومطالبة المغرب بضرورة إدخال قضية الكويرة في مسلسل التسوية، ومن ذلك، موقع «أقلام حرة»، الذي نشر مقالا دون توقيع يوم 8 فبراير الجاري بعنوان: «الصحراء الغربية: كيف تدافع موريتانيا عن مصالحها في تسوية تلوح في الأفق»، طالب صاحبه من خلاله نواكشوط بالتخلي عن الحياد والتحلي ببعض الميكيافيلية، وبالتالي توضيح موقف الكويرة، حيث كتب ما يلي: ((في هذا السياق، تبرز الكويرة كعنصر مركزي في معادلة الأمن والسيادة الموريتانية؛ فهذه المدينة الساحلية، الواقعة عند أقصى الشمال، تمثل صمام أمان استراتيجي لموريتانيا، وقد شكل الغموض الذي يلف وضع الكويرة منذ انسحاب موريتانيا من النزاع سنة 1979، عمليا حاجزا دون الاحتكاك المباشر بينها وبين المغرب، وجنب نواكشوط الانخراط في تماس سيادي حساس على أبواب نواذيبو. ومن هنا، فإن أي تسوية مستقبلية لا تحسم وضع الكويرة بشكل واضح، أو تسمح بتغيير واقعها القائم عبر انتشار عسكري أو إداري أحادي، ستبقي النزاع مفتوحا بشكل مقنع، وتخلق لموريتانيا إشكالا أمنيا دائما على واجهتها الأطلسية، ذلك أن الكويرة تمثل عقدة ينبغي تفكيكها عبر نصوص صريحة وضمانات دولية تمحي الوضع القائم، وتمنع تحويلها إلى ورقة ضغط في أي صراع إقليمي لاحق)).

كما طالب صاحب المقال، بأن يتضمن أي مسار للتسوية في قضية الصحراء ضرورة عدم مساس الاقتصاد الموريتاني، في تلميح إلى إمكانية بناء المغرب لموانئ من شأنها شل ميناء نواذيبو، ثم ختم المقال بالمطالبة بضرورة أن تضمن تسوية ملف الصحراء عدم وجود تهديد على الحدود، وعدم وجود عبء اقتصادي أو تماس سيادي

غير محسوب، وهناك أصوات أخرى من داخل موريتانيا تطالب صراحة بضرورة إلحاق الكويرة بموريتانيا.

يمكن القول أن هذه القطعة الأرضية كانت تحت الاستعمار الإسباني، وقد حصلت عليها موريتانيا سنة 1975 في إطار الاتفاق الثلاثي بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا، غير أنه وبعد سلسلة من الانقلابات التي هزت موريتانيا بين سنة 1978 و1979، تخلت عنها هذه الأخيرة لمصلحة جبهة البوليساريو، غير أن استرجاع المغرب للكويرة في غشت 1979، إلى جانب الداخلة، خلق وضعا جديدا، تمثل في نشوب معارك بين المغرب وجبهة البوليساريو في هذه المنطقة، ما جعل كل ساكنتها يتركونها نهائيا، وفي ظل اعتماد نواكشوط على ميناء نواذيبو المحاذي للكويرة، طالبت موريتانيا المغرب بفعل شيء من أجل عدم خنق الاقتصاد الموريتاني على اعتبار أن ميناء نواذيبو يعتبر شريان الحياة للبلاد كلها، وقد استجاب المغرب للطلب، وسحب جيشه من الكويرة، لتجنب نشوب أي معارك فيها مستقبلا، ولتحاشي أن تستهدفها جبهة البوليساريو بالصواريخ المتطورة وقتها والتي حصلت عليها من الاتحاد السوفياتي، ومن خلال تتبعنا لمسار حرب الصحراء خلال سنوات السبعينات والثمانينات، لم نجد من التصريحات الرسمية المغربية بخصوص منطقة الكويرة سوى إشارة مقتضبة من طرف الملك الحسن الثاني؛ ففي حوار له مع إذاعة «فرانس الدولية» بتاريخ 29 يناير 1982، سأله محاوره، مبعوث القناة سؤالا مباشرا: «وماذا يجري في الكويرة؟»، فأجابه الملك بما يلي: ((إن الأمر يتعلق بموقف ودي نحو موريتانيا، ذلك أن نواذيبو هي الرئة المهمة الوحيدة لموريتانيا على البحر، ويمكن أن يرى من الجانب الآخر وبدون نظارات مكبرة المتجولون في الكويرة، وقد قال لنا الموريتانيون دائما أن وجودكم فيها يعرضنا للصاعقة، فقد تخطئ الصواريخ معسكر وتسقط على الميناء. إذن، فقد فعلنا ما لاحظته تلطفا، إذا علمنا أن مقررات نيروبي الثانية مهمة جدا، فهي تحدد رقعة الاستفتاء والكويرة جزء لا يتجزأ من هذه الرقعة)).

في هذا الحوار تأكيد من الملك الحسن الثاني على أمرين: الأول هو أن المغرب سحب جيشه من الكويرة استجابة لطلب موريتانيا، أما المسألة الثانية وهي الأهم، فقد أشار إلى أن مخرجات مؤتمر نيروبي الثاني الذي حدد المنطقة المعنية بالاستفتاء وذكر بأن مدينة الكويرة جزء منها، وفي هذا رد صريح على الادعاءات الموريتانية التي تقول بأن الكويرة لا تدخل ضمن نطاق المناطق المعنية بالنزاع في الصحراء، وفي الإمكان الرجوع إلى قمم منظمة الوحدة الإفريقية لسنتي 1981 و1982، التي كانت تهيئ لتنظيم الاستفتاء في الصحراء، ليتأكد بأن الكويرة من المناطق المعنية بالاستفتاء، ومعنى المناطق التي كانت ستخضع للاستفتاء أراضي الصحراء المغربية في المفهوم المغربي، حيث سقط الاستفتاء وعوضه الحكم الذاتي كحل وحيد، وهو الذي يجري التفاوض في شأنه حاليا.

> رواية الرئيس الموريتاني السابق **تخالف رواية الملك الحسن الثاني**

أما الرواية الموريتانية، فإنها مختلفة ومتضاربة؛ ففي حوار مع موقع «أقلام» الموريتاني، تحدث محمد خونة ولد هيدالة، سنة 2021، الذي كان ضمن القادة العسكريين الذين شاركوا في انقلاب 1978، حيث أصبح وزيرا للدفاع، ثم تولى رئاسة البلاد في يناير 1980، صرح هذا الأخير للموقع الموريتاني بأنه: ((بعد الاتفاق الموقع بين موريتانيا والبوليساريو في الجزائر، طرت في سرية تامة إلى الرباط والتقيت ملك المغرب الحسن الثاني، وشرحت له موقفنا من النزاع ونيتنا في الخروج من الحرب نهائيا والانسحاب من الإقليم، ووجدته على علم بفحوى اتفاق الجزائر))، وأضاف أنه قال للملك الحسن الثاني: ((بغض النظر عمن سيحتل الإقليم بعدنا، تبقى نقطة لن ننسحب منها إلى غاية نهاية النزاع، وهي منطقة الكويرة التي بالنسبة لنا خط أحمر وتعتبر عمقا أمنيا لن نتركه ليكون مسرحا للحرب، لأن قذيفة واحدة في الكويرة يُعتبر أنها انفجرت في نواذيبو عاصمتنا الاقتصادية، وستبقى تحت حمايتنا إلى نهاية النزاع))، وتابع المتحدث: ((اشترط الحسن الثاني شرطين مقابل ترك الكويرة تحت الإدارة الموريتانية: الأول

كانت الكويرة تحت الاستعمار الإسباني، حصلت عليها موريتانيا سنة 1975 في إطار الاتفاق الثلاثي بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا، وبعد سلسلة من الانقلابات في موريتانيا بين 1978 و1979، تخلت عنها للبوليساريو، **غير أن استرجاع المغرب للكويرة في غشت 1979، إلى جانب الداخلة، خلق وضعا جديدا، تمثل في نشوب معارك بين المغرب والبوليساريو في هذه المنطقة، ما جعل ساكنتها يتركونها نهائيا،** وفي ظل اعتماد نواكشوط على ميناء نواذيبو المحاذي للكويرة، **طالبت موريتانيا المغرب بفعل شيء من أجل عدم خنق الاقتصاد الموريتاني، فاستجاب المغرب وسحب جيشه من الكويرة.**

مخرجات مؤتمر نيروبي الثاني حددت المنطقة المعنية بالاستفتاء والكويرة جزء منها، وفي هذا رد صريح على الادعاءات الموريتانية بأن الكويرة لا تدخل ضمن نطاق المناطق المعنية بالنزاع في الصحراء، وبالرجوع إلى قمم منظمة الوحدة الإفريقية 1981 و1982، التي كانت تهيئ لتنظيم الاستفتاء في الصحراء، **يتأكد بأن الكويرة من المناطق المعنية بالاستفتاء،** ومعنى المناطق التي كانت ستخضع للاستفتاء، أراضي الصحراء المغربية في المفهوم المغربي، **حيث سقط الاستفتاء وعوضه الحكم الذاتي كحل وحيد.**

أن أحيطه علما قبل انسحابنا بيومين من الإقليم، والثاني أن أُغير والي نواذيبو سيد أحمد بنيجارة الذي يراه ملك المغرب مواليا للزعيم الليبي وضد مصالح المغرب))، وقد قبل ولد هيدالة بالشرط الأول فيما رفض الشرط الثاني، ((لكون ذلك قرار سيادي موريتاني))، فوافق الملك الحسن الثاني على ذلك.

وهذا خلاف ما صرح به الملك الحسن الثاني للصحافة الفرنسية سنة 1982 حول الكويرة، ثم هناك رواية أخرى موريتانية ذكرتها صحيفة «أنباء إنفو» الموريتانية سنة 2017، تقول بأن الحسن الثاني انسحب من الكويرة سنة 1989 وتركها لموريتانيا ثمنا لقبول وقف إطلاق النار الموقع بين المغرب وجبهة البوليساريو سنة 1991، وقد تسمح له بإدارة الكويرة، بعد انسحاب الحسن الثاني منها عام 1989 ثمنا لقبول موريتانيا وقف إطلاق النار، وبدأ بتوافق إقليمي عام 1991، كما تحدث ذات الموقع الإلكتروني عن وجود اتفاق بين جبهة البوليساريو وموريتانيا حول الكويرة، وتقول مصادر خاصة، أن ((البوليساريو، باعتبارها «دولة» تعترف بها نواكشوط، اتفقتا على ما سميتاه «استمرار الوضع القائم في الكويرة بعد أي تسوية نهائية لمشكل الصحراء»، والوثيقة المعتمدة تحت رقم 1603 لدى الحرس الرئاسي، تضمن للكويرة وضعها الخاص والدائم، حيث جعلتها خارج أي سيطرة منذ انسحاب الجيش المغربي منها عام 1989)).

> رواية موريتانية جديدة سنة 2016.. **عندما رفعت موريتانيا علمها فوق الكويرة**

ومن الجدير ذكره أن هذه الروايات الموريتانية حول منطقة الكويرة، لم تظهر إلا بعد سنة 2016، عندما وقعت تحولات جديدة، حيث رفع الجيش الموريتاني علم البلاد في الكويرة، ويعود سبب ذلك إلى وصول محمد ولد عبد العزيز إلى الحكم في نواكشوط ابتداء من سنة 2008، وأخذ هذا الملف بعدا كبيرا بسبب إقدام موريتانيا على رفع علمها في الكويرة، في إشارة إلى سيادتها السياسية على المنطقة سنة 2016، وخلال نونبر من نفس السنة، بحث وفد مغربي، مكون من وزير الخارجية صلاح الدين مزوار، ومدير المخابرات العسكرية ياسين المنصوري ومفتش القوات العسكرية الجنرال بوشعيب عروب، إشكالية رفع موريتانيا لعلمها في الكويرة مع الرئيس محمد ولد عبد العزيز، وتسربت أخبار لاحقة بوقوع خلاف كبير خلال الاجتماع انتهى بمزيد من تأزيم العلاقات الثنائية بدل انفراجها، وفي المقابل، رفض محمد ولد عبد العزيز، على مدى خمس سنوات، تعيين سفير في الرباط، كما رفع من مستوى العلاقات مع جبهة البوليساريو، في إشارة إلى تطبيق اتفاقية الجزائر سنة 1979.

يومها وقفت عوامل متعددة وراء موقف موريتانيا الجديد من الكويرة والعلاقات مع المغرب؛ - في المقام الأول؛ أصبحت موريتانيا تؤكد أن المغرب لم يسبق أن مارس سيادته على الكويرة، وأن الاتفاقية الموقعة بين البلدين سنة 1976 تعترف للمغرب فقط بثلثي الصحراء، بل وجرى إلغاء الاتفاقية بعد اتفاقية البوليساريو وموريتانيا سنة 1979،

مصطفى سلمة ■

> رواية موريتانية أخرى سنة 2021.. **الكويرة بقيت تحت سلطة موريتانيا منذ سنة 1979**

تطور آخر وقع وهذه المرة من الجانب المغربي، كان سنة 2021، حيث بدأ الحديث في وسائل الإعلام الرسمية عن توجه المغرب لبناء ميناء جديد في الكويرة وبسط سيادته

> الروايات الموريتانية حول منطقة الكويرة لم تظهر إلا بعد سنة 2016، بعد وصول محمد ولد عبد العزيز إلى الحكم في نواكشوط سنة 2008، **وأخذ هذا الملف بعدا كبيرا بسبب إقدام موريتانيا على رفع علمها في الكويرة، في إشارة إلى سيادتها السياسية على المنطقة سنة 2016، وخلال نونبر من نفس السنة، بحث وفد مغربي (صلاح الدين مزوار، وياسين المنصوري والجنرال بوشعيب عروب)، إشكالية رفع موريتانيا لعلمها في الكويرة مع الرئيس ولد عبد العزيز، وتسربت أخبار لاحقة بوقوع خلاف كبير خلال الاجتماع انتهى بمزيد من تأزيم العلاقات الثنائية بدل انفراجها..**

حيث تعترف نواكشوط للبوليساريو بالسيادة على كامل الصحراء، وتقول موريتانيا أن مسألة الكويرة سيتم معالجتها بعد حل نزاع الصحراء والانتقال إلى الوضع النهائي؛ - في المقام الثاني؛ أصبح يسود وسط الطبقة السياسية والعسكرية الحاكمة في موريتانيا ومنذ مدة طويلة، أن شبه جزيرة الكويرة تعتبر جزء من الأمن القومي الموريتاني، لأن في هذه المنطقة الجغرافية توجد نواذيبو التي تعد أهم ميناء موريتاني.

عليها، فخرجت أصوات موريتانية تعبر عن رفضها لذلك، متحججة بأن «القانون الدولي يمنح الحق لنواكشوط للاحتفاظ بالكويرة»، ومنها محامي موريتاني معروف، وهو تقي الله أيده، الذي خرج لنا برواية جديدة، حيث صرح لوسائل إعلام موريتانية بأن ((اتفاقية مدريد الثلاثية بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، بتاريخ 14 نونبر 1975، أعطت لموريتانيا السيادة على تيرس الغربية التي من ضمنها حامية الكويرة))، وأوضح المحامي الموريتاني، أن ((اتفاقية السلام الموقعة بين موريتانيا والبوليساريو والتي تنازلت فيها نواكشوط عن أي أطماع في الصحراء الغربية، لم تتنازل فيها موريتانيا عن وضعها كسلطة إدارية على الكويرة، واعتبر أن موريتانيا لا تريد الدخول في صراعات اليوم بشأن الكويرة بالنظر إلى «القضايا المتعلقة بأمن حدودها وعدم اليقين المحيط بمستقبل الصحراء الغربية في حد ذاتها»))، وردا عن الأخبار التي راجت بخصوص إعمار المغرب للكويرة، قال المحامي الموريتاني؛ ((إن تنازل موريتانيا عن جميع مطالبها بشأن الصحراء الغربية، لا يحرمها من الحق في الحفاظ على هذه الأرض وإدارتها باعتبارها دولة «قائمة بالإدارة»، في انتظار تسوية نهائية تقبلها السلطات والأطراف وتقرها الأمم المتحدة)).

وقد قابل هذا التصريح، تصريح آخر سنة 2024، قدمه مصطفى سلمة ولد سيدي مولود، القيادي العسكري السابق في البوليساريو، لموقع «هسبريس»، قال من خلاله «((إن موريتانيا لا تعتبر مدينة الكويرة أرضا موريتانية، لا في خرائطها ولا في خطابها الرسمي، وإن كان هناك بالفعل تخوف في نواكشوط من إقدام المغرب على أي خطوة نحو إعادة إعمار هذه المدينة والاستثمار فيها لأسباب سيادية واقتصادية بالدرجة الأولى، وأوضح أن الكويرة محاذية لمدينة نواذيبو، التي تعد الشريان الاقتصادي لموريتانيا ومركز الصيد البحري وتصدير المعادن في هذا البلد؛ وعليه، فإن أي استثمارات مغربية في المنطقة ستكون حتما ومنطقيا على حساب الاقتصاد الموريتاني، ما ينطوي على الكثير من الحساسية بالنسبة للحكومة في نواكشوط))، وأشار المتحدث ذاته إلى أن ((وضع الكويرة مرتبط بطبيعة النزاع حول الصحراء وتاريخه، حيث يعود التواجد العسكري الموريتاني في هذه المدينة إلى أواسط سبعينات القرن الماضي، إبان توقيع اتفاقية مدريد، وزاد؛ كما أن اتفاق السلام الذي وقعته موريتانيا مع جبهة البوليساريو في غشت 1979، كان ينص على إشراف الموريتانيين على الكويرة إلى حين حل مشكل الصحراء، حماية للأمن القومي الموريتاني، كما أن الجبهة نفسها لم يسبق لها تاريخيا أن وطأت هذه المدينة)).

وتابع القيادي السابق في البوليساريو موضحا بأن ((مخاوف موريتانيا بشأن الكويرة مخاوف سيادية بالدرجة الأولى، فيما المغرب واع بهذا المعطى وغير مستعجل في الوقت الحالي لاتخاذ أي خطوة استثمارية تبقى رهينة توافق موريتاني مغربي في هذا الشأن، كما أن المملكة المغربية لا تريد إغضاب موريتانيا رغم ضعفها، لأنها تدرك جيدا أن هذا البلد امتدادها الطبيعي نحو إفريقيا، التي تراهن عليها الرباط في سياستها الخارجية)).

النمـوذج المغـربي لمقاربة بداية شهر رمضان

عبد الله **بوصوف**

أثار الإعلان عن بداية شهر رمضان لهذه السنة تباينا ملحوظا بين عدد من الدول الإسلامية، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية ومعها أغلب دول الخليج، أن يوم الأربعاء هو أول أيام رمضان، بينما أعلنت مصر أن الأربعاء متمم لشهر شعبان وأن الخميس هو فاتح الشهر الفضيل، أما المغرب، فقد تمسك بتقاليده المؤسسية في تحري الهلال مساء الأربعاء قبل الإعلان الرسمي عن دخول الشهر، في إطار منظومة دقيقة ومتواصلة لمراقبة الأهلة. هذا الاختلاف لا يعكس مجرد تباين ظرفي في الإعلان، بل يرتبط بإشكالات فقهية وعلمية عميقة تتعلق بمنهجية إثبات دخول الشهور القمرية وحدود العلاقة بين الرؤية البصرية والحسابات الفلكية.

يستند الفقه الإسلامي في إثبات دخول رمضان إلى الحديث النبوي ((صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته))، غير أن فهم دلالة «الرؤية» كان محل اجتهاد واسع بين العلماء؛ فهناك من حصرها في المشاهدة البصرية المباشرة، وهناك من اعتبرها تعبيرا عن تحقق العلم بدخول الشهر بأي وسيلة قطعية، كما أقر التراث الفقهي بمسألة اختلاف المطالع، أي إمكانية اختلاف بداية الشهر بين الأقاليم تبعا لاختلاف الأفق الجغرافي، وهو ما يفسر تاريخيا وقوع التباين دون أن يُعد خروجا عن الإجماع، غير أن تطور وسائل الاتصال وتداول الأخبار بشكل لحظي، جعلا هذا الاختلاف أكثر بروزا في المجال العمومي، وأحيانا مصدرا للجدل والتشكيك.

يتميز النموذج المغربي بخصوصية مؤسساتية واضحة في تدبير مسألة الأهلة، إذ تشرف شبكة وطنية تضم حوالي 270 لجنة رصد موزعة على مختلف جهات وأقاليم المملكة، وتتشكل من عدول وقضاة وأعضاء من المجالس العلمية المحلية وشخصيات ذات خبرة، على عملية المراقبة الميدانية، وتتم عمليات الرصد في نقاط جغرافية مدروسة تضمن تغطية شاملة للآفاق المغربية، ولا تقتصر المراقبة على هلال رمضان أو العيدين، بل تشمل الشهور القمرية على مدار السنة، وهو ما يمنح المنهج طابعا استمراريا مؤطرا، ويحول دون الارتجال أو الاقتصار على المناسبات.

كما تضع القوات المسلحة الملكية إمكاناتها التقنية واللوجستية رهن إشارة عملية الرصد، من خلال توفير وسائل الاتصال المتطورة لضمان نقل المعطيات بشكل فوري ودقيق إلى الجهات المركزية، والمساهمة في تسهيل الوصول إلى نقاط مراقبة استراتيجية، إضافة إلى دعم العملية بالتجهيزات التقنية عند الحاجة، وقد أظهرت التجربة أن نتائج الرؤية في المغرب غالبا ما تنسجم مع المعطيات الفلكية القطعية، مما يعكس تكاملا عمليا بين المرجعية الفقهية والمعرفة العلمية.

من الناحية الفلكية، أكدت الحسابات المتعلقة بهذه السنة، استحالة رؤية الهلال ليلة الثلاثاء في مجمل العالم العربي والإسلامي، إما بسبب غروب القمر قبل غروب الشمس، أو لبقائه بعدها بفارق زمني لا يتجاوز دقيقة أو دقيقتين، وهي مدة غير كافية لرؤيته حتى باستعمال التلسكوبات المتطورة، ويشترط علم الفلك لتحقق إمكانية الرؤية، توفر معايير محددة، من بينها ارتفاع الهلال عن الأفق، وزاوية الاستطالة، ومدة المكث بعد الغروب، وعندما تنتفي هذه الشروط بشكل قاطع، فإن القول بإمكان الرؤية يصبح محل اعتراض علمي، لذلك يدعو عدد من الفقهاء المعاصرين إلى اعتماد الحساب الفلكي في نفي الرؤية المستحيلة، مع الإبقاء على الرؤية البصرية المؤطرة لإثباتها عند الإمكان، باعتبار ذلك صيغة وسطى بين الاتجاهين، التقليدي والحداثي.

وقد امتد النقاش إلى السياقات الأوروبية، خاصة في فرنسا، حيث سعت المؤسسات الإسلامية إلى توحيد بدايات الشهور اعتمادا على الحسابات الفلكية تفاديا للاختلافات السنوية وما يصاحبها من ارتباك داخل الجاليات المسلمة، غير أن اختلاف الإعلانات بين بعض الدول الإسلامية والمؤسسات الأوروبية يعيد طرح سؤال الاستقلالية المنهجية لمسلمي أوروبا، ومدى ارتباطهم بقرارات الدول ذات الأغلبية المسلمة أو اعتمادهم معايير محلية تستند إلى المعطيات العلمية والتنظيمية المتاحة لديهم.

إن التباين في إعلان بداية رمضان يكشف عن تداخل عناصر فقهية وعلمية ومؤسساتية، ولا يمكن اختزاله في بعد واحد، كما أنه يعكس حيوية الاجتهاد في التعامل مع المستجدات، بدل أن يكون مؤشرا على اضطراب ديني، ويظل النموذج المغربي مثالا على إمكانية الجمع بين الانضباط المؤسسي والدقة العلمية والوفاء للمرجعية الفقهية، بما يعزز الثقة المجتمعية في آليات الإعلان الرسمي، ويؤكد أن تدبير الشأن الديني حين يُؤطر بمنهجية علمية ومؤسساتية رصينة، يصبح عنصر استقرار ووحدة لا سبب اختلاف وانقسام.

«الباركينغ».. حل فردي لخلل جماعي

عبد الرفيع **حمضي**

قبل أيام، حكى لي صديق، إطار بإحدى المؤسسات العمومية بالرباط، عن «وقفة احتجاجية» شارك فيها مع عشرات من زميلاته وزملائه، وحين سمعت كلمة «وقفة»، اشتغل في ذهني قاموس الوظيفة العمومية تلقائيا: الترقية، التعيينات، الاقتطاعات، التعويضات، المناخ الاجتماعي، وتجبر بعض المدراء.. قلت في نفسي: ملف مطلبي جديد، والأسباب معروفة.

لكن الرجل ابتسم وكأنه يختبر قدرتي على التصديق، وقال: «لا، نحن نحتج لأننا لم نعد نجد أين نركن سياراتنا. لا مكان، ولا حل، وعلى الإدارة أن تتحمل مسؤوليتها». توقفت لحظة. ليس لأن المطلب يبدو بسيطا، بل لأن رمزيته ثقيلة. فأن تصل الاحتجاجات إلى «الباركينغ»، فذلك يعني أن المدينة بدأت تتكلم لغة أخرى، لغة التفاصيل التي كانت تبدو صغيرة قبل أن تتحول إلى اختناق يومي. فنحن لا نتحدث عن مساحة إسفلت، بل عن معنى المدينة، وعن علاقة الفرد بالمؤسسات، وعن ثمن الزمن المهدور، وعن انتقال الاحتقان من السياسة الكبرى إلى تفاصيل العيش اليومي.. ساعتها مر بخاطري سؤال عبثي: هل كانت منظمة العمل الدولية، وهي تؤسس سنة 1919 لمنطق العدالة الاجتماعية في العمل، تتخيل أن يأتي يوم يصبح فيه موقف السيارة أحد عناوين الاحتجاج ؟

للتأكيد، فالأمر يحدث في الرباط تحديدا، مدينة الأنوار التي تعرف منذ سنوات تحولا عمرانيا رفيع المستوى: ترامواي، تهيئة، أوراش كبرى، حافلات، واجهات جديدة، وشبكة مواقف منظمة مقارنة بمدن أخرى، ومع ذلك، بدأت الرباط، مثل كل مدينة تتجه نحو شكل العاصمة الكبرى، تعيش مشاكل باريس ولندن وأمستردام، من اختناق المرور إلى صعوبة الركن، فالوصول إلى وسط المدينة يحتاج لمعركة يومية، وهنا بالضبط نفهم أن التمدن لا يعني الجمال فقط، بل يعني أيضا ضغطا متزايدا على البنيات التحتية، وعلى قدرة المدينة على تنظيم نفسها.

ومع ذلك، لا يمكن فهم هذه الوقفة دون التوقف عند حقيقة بسيطة؛ فعدد السيارات في المغرب يتزايد بشكل لافت، ووفقا لمعطيات المنظمة الدولية لمصنعي السيارات (OICA)، فالمغرب جاء في المرتبة الرابعة إفريقيا بمعدل 112 سيارة لكل 1000 شخص، تسبقه ليبيا التي تتصدر القارة بمعدل 490 سيارة ثم جنوب إفريقيا بـ 176 سيارة، والجزائر بـ 144 سيارة، كما أن عدد المركبات بالمغرب تجاوز 4.5 ملايين سيارة سنة 2024.

هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات تقنية، إنها مؤشرات على تحول اجتماعي؛ فالسيارة لم تعد امتيازا فئويا محدودا، بل أصبحت جزء من نمط عيش يتوسع بسرعة، وهنا يطرح السؤال نفسه بقوة: لماذا أصبحت السيارة أولوية عندنا قبل السكن حتى ؟

جزء من الجواب مرتبط بالواقع: صعوبة التنقل، ضغط الزمن، ضعف الراحة داخل النقل العمومي في بعض المسارات، وتراجع الإحساس بالكرامة في التجربة اليومية، فالسيارة هنا ليست رفاهية، بل حلا فرديا لمشكلة عمومية، لكن هناك أيضا بعدا آخر أكثر حساسية، لكون السيارة تحولت إلى رسالة اجتماعية، ومن هنا نفهم لماذا تشتد الرغبة فيها حتى عندما تكون غير عقلانية اقتصاديا، لأن المجتمع لا يحاسب الناس دائما على توازنهم المالي، بل يحاسبهم على صورتهم.

ثم هناك بعد ثالث يفسر إقبال النساء على السيارات الخاصة، فالمسألة لا تتعلق فقط بالراحة، بل بالأمن، فالمرأة في المدينة لا تبحث عن وسيلة نقل فحسب، بل عن مساحة تحميها من الانتظار الطويل، ومن الاكتظاظ، ومن هشاشة الفضاء العام. وبذلك أصبحت السيارة منطقة أمان متنقلة، ولو بثمن مرتفع.

وليس هذا المشهد جديدا تماما على المدن المغربية، حتى وإن تغيرت واجهته؛ فمن يتذكر السنوات الأخيرة يعرف أن «معركة الباركينغ» كانت حاضرة بقوة في الحياة اليومية، ولكن بشكل آخر: حراس السيارات أو ما يسمى «أصحاب الجيلي الأصفر» هؤلاء لم يكونوا مجرد أفراد يبحثون عن رزق، بل تحول بعضهم في عدد من الأحياء إلى سلطة غير مكتوبة، تفرض قانونها الخاص على الشارع، وتعيد تعريف الفضاء العام بمنطق «الإتاوة» بدل الخدمة.

اليوم، تعود المعركة بصيغة أخرى: موظفون يحتجون، ومؤسسات تتفرج، ومدينة تتوسع، وسيارات تتكاثر، ووسط حضري يصبح الدخول إليه اختبارا يوميا للصبر والأعصاب.

وهنا يصبح السؤال الحقيقي أكبر من «أين سنركن سياراتنا؟». إنه سؤال المدينة نفسها: أي مدينة نريد؟ ولمن؟ وبأي منطق، منطق السيارة أم منطق الإنسان؟ لأن المدينة التي لا تشرك سكانها في حل مشاكلها، ستجد نفسها دائما أمام احتجاجات تبدو صغيرة، لكنها تكشف أزمة أكبر.

مرافعة إميل زولا ومحاميه لا بـوري.. «أنـا أتـهم»

نور الدين الرياحي

المرافعة كما هو معلوم يمكن أن تكون كتابية كما يمكن أن تكون شفاهية، والكتابية تكون أقرب من المذكرة المقروءة، سواء في الملفات القضائية أو المنشورة في الكتب والمجلات أو على صفحات الجرائد والمنشورات، أما الشفوية فهي أقرب إلى الخطابة، حيث تغلب عليها الفصاحة وشخصية وصوت ووزن وثقافة المترافع الذي يؤثر على المشهد، سواء كان قضائيا كما هو الشأن في منصات المحاكم، أو سياسيا كما هو الشأن في قاعات البرلمانات أو التجمعات الانتخابية الحزبية، أو مقرات المؤتمرات السياسية أو المجامع الثقافية أو الأكاديميات والكليات، كما أنه مع تطور السينما والراديو ووسائل التواصل الاجتماعي، وبعدما كانت فقط شفوية، أصبحت اليوم مرئية مما زادها تشويقا ورفاهية معنوية.

وإذا كانت المرافعات الشفوية التي خلدها التاريخ في قضايا كبرى شدت أنظار الرأي العام في مختلف المنابر المذكورة، كان موضوعها أحيانا مرافعات كتابية، والتي كانت سببا في وجودها وغالبا ما جاءت نتيجة قوة تأثير هذه الكتابات وتحولها إلى مواضيع ذات جدل قانوني، مما استدعى من جديد مناقشتها أمام المحاكم واستصدار أحكام قضائية بشأنها ومعرفة ما إذا كانت قد خالفت القانون أو مست بقواعد اجتماعية أو دينية أو سياسية، ونتج عن هذا التضارب جدال لم ينته إلا بعد ظهور الحقيقة بعد زمن أو بعد شهرة أصحابها، من كتاب وصحفيين ومحامين وقضاة وسياسيين، وغالبا ما ظهرت الحقيقة حتى بعد وفاتهم.

ومن هذه المرافعات الكتابية التي تحولت إلى مرافعة شفوية، ما كتبه الكاتب الفرنسي الكبير إميل زولا في واحدة من أشهر المحاكمات في التاريخ الأدبي والسياسي، عندما مثل الكاتب أمام هيئة القضاء بتهمة التشهير، وذلك على خلفية نشره مقاله الشهير «أنا أتهم» (J'Accuse !) في صحيفة «L'Aurore» عام 1898، في رسالة وجهها إلى الرئيس الفرنسي آنذاك فيليكس فور، وما تفوه به كذلك محاميه الشهير في نفس قاعة المحكمة فرناند لا بوري.

جاءت هذه المحاكمة في سياق الجدل المتفجر حول قضية دريفوس، هذا الضابط اليهودي الذي اتهم ظلما بالتجسس لحساب ألمان، إذ أن تهمته الحقيقية تكمن في كونه يهوديا في بيئة باتت معادية للسامية تحت وصاية اليمين الفرنسي المتطرف آنذاك، حسب ما حاول زولا شرحه للرئيس.

والغريب أن هذه المرافعة الكتابية، والتي سوف تتحول إلى مرافعة شفوية أمام المحاكم، ساهمت في مجد وشهرة إميل زولا أكثر مما كتبه طوال حياته؛ فحتى الإنجليز، الذين اختار المنفى والهروب عندهم بعدما نصحه محاميه بذلك بعد صدور الحكم ضده، استقبلوه استقبال الأبطال بعدما كانوا قبل ذلك يستخفون من أدبه، حيث جعلت منه مرافعته الكتابية والشفوية نموذجا في الدفاع عن العدالة وحقوق الإنسان وطرحت مرافعته، سواء تلك التي كتبت على صفحات جريدة «لورور» أو أمام المحكمة، إشكاليات قانونية وواقعية وسياسية كان من العسير إبرازها في ذلك الوقت دون أن تطاله تبعاتها، منها خرق مبدأ «علنية المحاكمة» وحقوق الدفاع، ذلك أن هيئة الاتهام لم تبرز الحجج التي من أجلها بني الاتهام واعتبرتها من صميم الأسرار العسكرية، وهو ما جعل زولا يتهم المجلس العسكري بعقد محاكمة «مغلقة» استندت إلى وثيقة سرية (الملف السري) لم يطلع عليها دريفوس ولا محاموه، معتبرا من الناحية القانونية، أن أي حكم يُبنى على دليل محجوب عن الدفاع هو حكم باطل ومنعدم الأثر.

كما كشف زولا أن الرسالة التي استُخدمت كدليل إدانة (التي عُرفت بـ«البورديرو»)، لم تكن بخط يد دريفوس، بل كانت بخط الضابط إسترهازي، وأوضح أن الخبراء الذين استُعين بهم، تعرضوا لضغوط لتزوير تقاريرهم الفنية بما يتماشى مع رغبة قيادة الجيش.

كما أنه لم يعتبر الأمر «خطئا غير مقصود»، بل اتهم هيئة الأركان العامة بارتكاب «جريمة قضائية»، وحجته في ذلك أنهم حتى بعد اكتشاف الجاني الحقيقي (إسترهازي)، اختاروا تبرئته في محاكمة صورية حماية لسمعة المؤسسة العسكرية، وهو ما اعتبره زولا «اغتيالا للحق» لصالح «هيبة زائفة».

وفي ختام مرافعته، استخدم زولا أسلوبا قانونيا هجوميا بتحديد أسماء الضباط والوزراء، متهما إياهم بالتستر واستخدام التعصب.

ومن طرائف هذه القضية، أن إيميل زولا أثناء فترة هروبه من فرنسا وإقامته في ريف إنجليزي، وبعد شعوره بالوحدة والغربة، طلب من عشيقته جان أن توافيه إلى حيث يقيم مصطحبة معها ولديهما، وتقول الحكاية: إن زوجته الوفية ألكسندرين كانت هي التي رتبت كل ما يتعلق بانضمام جان عشيقة زوجها والولدين إلى «العزيز إميل»، وهي التي كانت قد اعتادت أن ترضخ في نهاية الأمر لهذا الواقع الجديد الذي جعلها واحدة من امرأتين في حياة زوجها الهارب ولم تتهمه هي الأخرى.

يتبع

خـــاص

رمضـان **بـدون مصطـفى العـلوي**

الحسن الثاني و«الوزير المغبون» وخط التماس بـين الصحـافة والصـداقة مع المـلك

هذا رمضان آخر بدون القيدوم الراحل مصطفى العلوي(..)، ولكن الغياب لا يبرر النسيان، وكيف يمكن نسيان الصحافي الذي عايش وتفاعل مع ثلاثة ملوك، طيلة عقود، كانت تتراوح بين «سوء الفهم» و«التقدير الكبير للمجهود الإعلامي»، بحيث أن الصحافة تصطدم في بعض الأحيان مع الصداقة، لأن مواضيعها قابلة للتأويل، وما أكثر المؤولين(..).

إعداد: **سعيد الريحاني**

في رمضان 2004، كتب القيدوم الراحل مصطفى العلوي: ((عادة ما يكون رمضان شهر الثوبة والغفران، فرصة لأصحاب القلوب المتحجرة لكي تلين.. ولبعضهم أن يرجع إلى الله.. إن لم يكن خوفا منه جلا وعلا.. فخوفا من المجتمع الذي يراقب ويرى ويعرف مسلمين رمضان.. وعددهم كثير.. ولكن الفاجعة أن نبدأ رمضان هذا بالاطلاع على محاولة لرجلنا القوي السابق، إدريس البصري.. وقد أصبح هذه الأيام يدرج السياسة بالقرآن، وربما بمناسبة شهر رمضان، حين كان يتحدث إلى أحد الصحفيين سأله عن قصة جواز سفره.. حين أصبح جواز سفر شخص عادي شغلا شاغلا للرأي العام.. فاختار السي إدريس أن يظهر بمظهر الفقيه.. فقال لسائله: إني أكتفي بتلاوة الآية الكريمة: «وعباد الرحمان إذا مشوا على الأرض مشوا هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالو سلاما»، هكذا خلط وزير الداخلية السابق بين فلسفته في الماضي، حين كان يأمر الناس بأن يمشوا هونا.. واللي ما مشاشي هونا نخليو دار بوه، وبين القرآن الكريم المقدس، الذي يعتبر تحريفه جريمة في حقه، خصوصا إذا اتخذه الجاهلون(..) مطية للظهور أمام الناس بمظهر متقي الله.. الذي يستشهد بالقرآن)) (المصدر: الحقيقة الضائعة /عدد 22 أكتوبر 2004).

هكذا تحدث الراحل مصطفى العلوي عن الوزير إدريس البصري في رمضان، ولكن أكبر ما يحسب للراحل هو إطلاقه لقب «الوزير المغبون» على وزير الداخلية في وقت لم يجرؤ فيه أحد على الوقوف في وجه إدريس البصري، عندما كانت الأقلام تكسر بـ«جرة» إلى الكوميسارية أو السجن، وكان العلوي قد نبه البصري إلى دورة الزمان، قبل هذا التاريخ في رسالته الشهيرة: «رسالة إلى الوزير المغبون»، حيث قال: ((لا تبك أيها الوزير المغبون.. ولا تحزن.. فإن ما خفي كان أعظم.. إنك تعرف أن لكل شيء نهاية.. وأن كل من صعد لا بد أن ينزل.. وأن الصعود العالي إنما يجعل عورات الصاعد تنكشف للذين لا زالوا تحت، وانظر إلى القردة.. ورأينا إمبراطوريتك العالية تتهاوى كقصور الورق، لأنها لم تبن على أسس سليمة، ولا قواعد مدروسة «يا باني حيط الرمل».. ومن قبل رأينا الوزير المقري، وكان يسمى الصدر الأعظم، صحيحا.. حتى قالت الأساطير إن عائلته كانت تعصر له كل يوم جثة غزال، يشرب مرقها كل يوم إلى أن بقي قويا متينا صدرا أعظما.. اجتاز من المراحل والأزمات العالمية والداخلية ما جعله يعايش أكثر من أربعة سلاطين، وهذا هو المجد.. ولكن المقري عندما جاءت ساعة الاختيار، اختار الجانب الآخر، ولكن خيبته وهزيمة أطروحته، لم تصدمه عندما رجعت مواكب نصر الأسرة الملكية التي أغمض عينيه على نفيها.. فانحنى وقبل الأيادي، واستمر يتوجه إلى مكتبه إلى أن جاءت الحكومة الجديدة، «الاستقلال والتناوب»، وأصدر رئيسها أمرا بتغيير قفل مكتبه لأنه هو أيضا(..) رفض قرار توقيفه، فجاء وأدخل المفتاح، وفهم الرجل العجوز.. وذهب إلى بيته.. ومات لأن روحه كانت مرتبطة بمنصبه.. وكثير منهم كذلك.. إننا أيها الوزير المغبون.. كنا ونحن كتاب قلم، وحملة رأي.. وألسنة الرأي العام، فأذيتنا، وكذبت علينا، وتسببت في توقيفنا، وارتحت لمنعنا، وقلت لبعضهم لقد انتهى أمر أخينا.. وسيأتي لباب البيت ينتظر، كما فعل كثير من الوزراء والسياسيين المخلوضين، وكنت مخطئا.. في انتظار استجدائنا.. لأننا لا نستجدي إلا الله، وكيف يحصل هذا من طرف إنسان مؤمن بالله، الذي يعز ويذل، ونحن الذين نعرفك عندما كنت صغيرا، ورأيناك عندما كبرت وتجبرت.. وعتيت.. ولم تستفد من حكمة السوسي الصغير، في مصنع أبيه السوسي الكبير، حينما قال الولد لأبيه: يا أبي عندنا المال والجاه فلماذا لا نسمي أنفسنا بالشرفاء.. كما فعل «داحمو» و«الدامزين»، فأجابه أبوه: «انتظر يا بني حتى يموت الذين يعرفوننا»)) (المصدر: الأسبوع الصحفي/ 31 يوليوز 1998).

ولو كان الأمر بيد البصري، لما كانت هناك علاقة بين الملك الراحل الحسن الثاني والقيدوم مصطفى العلوي، ولكن القيدوم كان نموذجا للصحافي صديق رئيس الدولة، وقد حكى الراحل مصطفى العلوي عن هذا

11

خـــاص

التعاون: ((أثناء إحدى القمم العربية، وكان الحسن الثاني قد صرف عليها من ماله الخاص دون أن يحصل على أي مساهمة من أي دولـة عربية في التمويل، وأثناء عقده للندوة الصحفية الختامية، بحضور مئات الصحفيين العرب الذين رافقوا رؤساء دولهم، كنت جالسا بين الصحفيين بجانب المرحوم عيسى بن شقرون، وكان وقتها نائبا لمدير وكالة المغرب العربي للأنباء، وأثناء إلقاء الصحفيين لأسئلتهم، فوجئت بأحد المخازنية بزي مدني، يأتي عند عيسى بن شقرون وينحني عليه قبل أن يقدم له بعيدا عن الأعين ورقـة.. سرعان ما سلمها لي عيسى بعد أن فتحها، لأنها كانت موجهة لـي ومكتوب بها «ضـع سـؤالا حول المساهمة العربية في التحضير لهذا المؤتمـر»، وفعـلا وضـعت السـؤال، ليجيب عنه الملك الحسن بسرعة قائلا: «انظر إلى سحنة وزيـري في المالية لترى علامات الأزمة التي خلقها التحضير لهذا المؤتمر»)).

هكذا تحدث مصطفى العلوي عن إحدى الحالات التي يظهر فيها الصحفي صديقا للملك ومساعدا له، و((الصديق الحقيقي لرئيس الدولة هو الذي يرتبط معه بتكامل حميمي بعيدا عن كل تأثير مصلحي أو مادي، فالصحفي ورئيس الدولـة هما معا في خدمة المصلحة العليا للبلد الـذي يجمعهما.. أما السؤال الذي يؤرق الصحفيين في كل العهود الماضية والحاضرة فهو: هل يقرأ الملك الصحف؟ فقد أجاب عنه الملك الحسن الثاني في حواره مع صاحب كتاب «ذاكـرة ملـك»، الـذي اعتبر أن الصمت المطبق يؤثر سلبا على استقرار الأنظمة، فقد قـال لـه الملـك: إن هناك وسيلة ناجعة لإسقاط جدار الصمت.. وهي قراءة الصحف، لأن الصحف فيما يتعلق بها ليست خرساء، وحتى عندما تكون الأمور على أحسن ما يرام، ترى الصحف غير متفقة..))، حسب ما حكاه القيدوم الـراحـل في كتابه «مذكرات صحافي وثـلاثـة ملـوك»)) (المصدر: أرشيف الأسبوع).

قصص الصحافي الراحل مصطفى العلوي مع الملك الحسن الثاني كثيرة، وقد حكى القيدوم كيف أن الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي وقف على رأس الملك الراحل الحسن الثاني بينما كان هـذا الأخير يراجع لائحة مرافقيه إلى الصين، ليعثر بين الأسماء على اسم مصطفى العلوي، فقال الملك لعبد الرحمان اليوسفي: لمـاذا تأخذ معك العلوي؟ فقال له: هذا مصطفى العلوي الصحفي المعروف، لماذا تأخذه مـعك؟ فقـال لـه: إنـه ليس الصحفي الوحيد، فـوافـق الملك على حضوره في هذا الوفد.. وقد كان الملك الحسن الثاني يتتبع عمل الصحافي مصطفى العلوي عن قرب.. ((ففي جلسة عمل بينه وبين وزيره القوي في الداخلية والإعـلام إدريس البصري، وحين كان يـدرس معه تفاصيل تنظيم المناظرة الوطنية للإعلام سنة 1993، وبعدما أطلعه البصري على كل التفاصيل، وعلى لائحة الذين أنعم عليهم بالأوسمة من رجالات الإعلام، فاجأه الملك الحسن الثاني بقوله: وبالمناسبة، وشح صدر الصحافي مصطفى العلوي بوسام العرش من درجة فارس، ليبتلع الوزير

■ الراحل مصطفى العلوي خلال تغطيته لحرب الجولان

قصص الصحافي الراحل مصطفى العلوي مع الملك الحسن الثاني كثيرة، **وقد حكى القيدوم كيف أن الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي وقف على رأس الملك الراحل الحسن الثاني بينما كان هذا الأخير يراجع لائحة مرافقيه إلى الصين، ليعثر بين الأسماء على اسم مصطفى العلوي، فقال الملك لعبد الرحمان اليوسفي: لماذا تأخذ معك العلوي؟ فقال له: هذا مصطفى العلوي الصحفي المعروف، لماذا تأخذه معك؟ فقال له: إنه ليس الصحفي الوحيد، فوافق الملك على حضوره في هذا الوفد.. وقد كان الملك الحسن الثاني يتتبع عمل الصحافي مصطفى العلوي عن قرب..**

البصري ريقه، وينادي كاتبه العام، الصديق معنينو، ليقول البصري قلد المقري، فأصبح وزيـرا مغبونا(..)، ولكن المقري أصبح فيما بعد مجرد دار للتعذيب، تجري سيرتها على كل لسان؛ ففي سنة 1963 شاءت الظروف أن يتم اختطاف مصطفى العلوي بعد نشره لرسم كاريكاتوري في ذلك الزمن المطبوع بحرب «الـرمـال»(..)، حيث تزامن وجـود قيدوم الصحافيين في «دار المقري» مع زيارة خاصة للجنرال أوفقير لعين المكان.

وحكـى الـراحـل الـقـيـدوم عـن هذا الحادث الذي مكنه من كشف سر اعتقال الجندي حسني مبارك: ((عندما رآني أوفقير قال لهم: إن مصطفى صحفي، فأبعدوه عن باقي المعتقلين، ليضعوني في غرفة عرفت من ملامسة جدرانها أنها مزلجة بطريقة تقليدية، وفي اليوم الموالي، اهتزت بي الغرفة في منتصف الليل، ليتم رمـي مجموعة من كبار الضباط المصريين، الذين تم اعتقالهم خلال اندلاع حرب «الرمال» (أكتوبر 1963)، وكان من بينهم الضابط الذي كان يقود الطائرة المحجوزة، حسني مبارك، الذي سيصبح فيما بعد رئيسا لمصر، وهي جزئية رغم المراعاة التي كانت تمنع الصحف من ذكرهـا، إلا أن الضابط الـذي اعتقلهم، الضابط المغربي كرزازي العمري، حكى كيف أن طائرة هيليكوبتر نزلت جنبه في عين الشواطر، ونزل الضابط حسني مبارك ليكلمني بلهجة فرنسية رديئة: هذي العبادلة؟ قلت له: لا هذي عين الشواطر. لتصدر الأوامـر من طـرف الضابط يوسف الجباري، وحجزنا أسلحتهم وجـوازات سفرهم ومـن بينهم ربان الطائرة الـذي يدعى حسني مبارك، وغطينا الهيليكوبتر بالتبن حتى لا تراها طائرات الاستكشاف الجزائرية قبل أن نسلمهم لعامل المنطقة، حمو الزياني)) (كتاب «الحسن الثاني الملك المظلوم» للراحل مصطفى العلوي).

وكان الراحل مصطفى العلوي قد كذب تصريحات الاتحاديين الفقيه البصري والحبيب الفرقاني في جريدة «المشعل» (عدد 10 فبراير 2011)، التي قالا فيها أنهما التقيا مـع حسني مـبـارك في «دار المقري»، لماذا؟ الجواب على لسان مصطفى الـعـلـوي، يتمثل في كونها ((الدار التي لا يلتقي فيها أحد مع أحد، ولو لم أكن مسجونا في غرفة معزولة بالدور الأول، سجن فيها معي حسني مبارك ومن معه، وتكلموا فيما بينهم بالمصرية، لما عرفت أن الأمـر يتعلق بالرئيس المقبل لمصر)) (نفس المصدر).

ولكن الراحل العلوي أكد الرواية الشائعة حول كون الضابط المصري حسني مبارك كان واحدا من الضباط الذين أهداهم الحسن الثاني للرئيس المـصـري جـمـال عـبـد الـنـاصـر بعد اعتقالهم في المـغـرب.. ((الـضـبـاط المصريون تم نقلهم أياما من بعد، لأبقى أنا في غرفة اعتقالي، بعد أن قرر الحسن الثاني أن يأخذهم معه إلى القاهرة، عندما توجه لمقابلة جمال عبد الناصر، ليقنعه بخطئه في دعم الجزائريين على عدوانهم ضد المغرب، ويقدم له ضباطه الذين أرسلهم لدعم الجيش الجزائري، كهدية منه للرئيس المصري)).. هكذا تحدث العلوي في كتابه «الحسن الثاني الملك المظلوم».

الرباط يا حسرة

4 ملايير سنتيم.. إغراق الرباطيين بالضرائب

جداول طويلة للضرائب والرسوم الجماعية المفروضة على الرباطيين من ممثليهم المدافعين عن حقوقهم والمكلفين بإسعادهم، والذين هم من «خنقوهم» في معيشتهم اليومية وكل موادها، من لحوم وأسماك ودواجن وخضر وفواكه وتمور وغيرها، والتي تخضع قبل وصولها إليهم لسلسلة من الضرائب والرسوم عند ولوجها سوق الجملة هنا في العاصمة لـ«تقطف» منها الجماعة حوالي 4 مليارات سنتيم سنويا، يضيفها تجار الجملة إلى معاملاتهم مع زملاء التقسيط، وهذا ما يؤثر في الأثمنة المعيشية على الطبقات المسحوقة، وما خفي أعظم..

هذه ديباجة لموضوع بالغ الأهمية حول الذين يستفيدون من الدعم الجماعي، سواء كمنح أو مساعدات أو مساهمات وإعانات ومعونات أو تعويضات عن دراسات وأبحاث وأتعاب.. فلتطمئن قلوبنا والاتجاه العام الرسمي أعلن قرارا لا رجعة فيه، يتعلق بإجبار كل من استفاد من درهم لا يستحقه على إعادته إلى مكانه، وبتفعيل المحاسبة ومراجعة أحقية تعويضات الأضرار، وقد كانت بالملايير.

وحتى وقت قريب، كان المحظوظون يغترفون مئات الملايين وبقرارات جماعية كغطاء لجمعياتهم أو شراكة في مشاريع تتبخر فور ولادتها، أو إغراق الميزانية برواتب وتعويضات الموظفين، وبغرامات أحكام قضائية على أخطاء بشرية من هفوات واجبات المسؤولين. هذه الهفوات ينبغي أن تتعمق فيها التحقيقات للوصول إلى أسباب ودوافع هيمنتها على المحرك للنهضة الجماعية المتمثلة في الاستثمار في المشاريع المدرة للدخل، والذي لا نقول «غاب»، ولكن وظفت الأموال الضريبية للرباطيين في «الكماليات» والبذخ والترضيات، فأرغمت هذا الاستثمار على «النفي» وقد استأسد طيلة عقود الستينات إلى التسعينات ببناء مقرات جماعية بما في ذلك المقر الرئيسي الحالي، وتشييد ملاعب وقاعات مغطاة وحدائق وأسواق وتهيئات معمارية... إلخ، وكلها أوراش لم تعزز ولو بورش واحد منذ ربع قرن، ولولا المشاريع الملكية والحكمة في تدبيرها وتنزيلها والجدية في متابعتها والحرص على جودتها، لما غدت العاصمة حاضرة عالمية ومرافقها الاجتماعية هبة من تلك المشاريع من أفضل المؤسسات الدولية في العالم كما أكدت ذلك مؤسسة «براند فاينانس»، التي صنفت المستشفى الجامعي الجديد محمد السادس من بين أحسن وأجود 100 مستشفى أكاديمي في كل القارات، وقبله كانت المنشآت الرياضية والأنفاق وباقي المشاريع التي حظيت بها العاصمة، مفخرة كل مغربي.

ومع ذلك ننتظر في القريب محاسبة المستفيدين من ملايير ضرائب الرباطيين، والتي حصلوا عليها لأهداف صرحوا أو تقيدوا بإنجازها لصالح الساكنة، فهل وفوا بها كما أوفى الرباطيون في دعمهم وبسخاء، أم غدر بهم النسيان فأنساهم التزامهم فحق عليهم إرجاع أموال المواطنين لخزينة الجماعة ؟

هل ألغيت اتفاقية 1988 حتى توقع الرباط وعمان عقد توأمة جديد ؟

منذ حوالي سنة نبهنا مجلس الجماعة المؤطر بقسم العلاقات الدولية، إلى الفراغ المهول وغير المقبول في دبلوماسية الشعوب بين الرباط وشقيقاتها وصديقاتها من العواصم العالمية، وترتبط رسميا باتفاقيات توأمة وتآخي للتعاون مع حوالي 15 عاصمة ومدينة، وعدنا في الشهور الماضية لتذكيره بهذه الاتفاقيات المجمدة واقترحنا عليه تعزيزها بمعاهدات تبادل الخبرات في المجالات المحلية بين العاصمة الرباط والعواصم الإفريقية التي تجمعنا بها روابط ثقافية وتاريخية وروحية.

في الأسبوع الماضي، كانت الخطوة الأولى لمجلس الرباط في هذا الاتجاه، وإن كان شرقيا وليس جنوبيا، ولكنه اتجاه صائب هو الأولى بالسبق في إحياء أخوتنا وتعاوننا مع أقرب العواصم إلينا في الدم والانتماء إلى الدوحة النبوية الشريفة، مع عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية عمان، وفعلا تم يوم الخميس 12 فبراير الجاري التوقيع على اتفاقية توأمة وتعاون مشترك بين العاصمتين الأردنية والمغربية، في رحاب قاعة أمانة مدينة عمان، بحضور وازن من شخصيات بارزة، حسب بلاغ الجماعة.

ويحتفظ التاريخ باتفاقية توأمة وتآخي بين العاصمتين عمان والرباط وقعت في حفل كبير بنفس القاعة بتاريخ 9 أبريل 1988 من طرف الدكتور عبد الرؤوف الروابدة، أمين العاصمة الأردنية، الذي عين بعد هذا التوقيع رئيسا للحكومة الأردنية، والدكتور حمزة الكتاني عن الرباط، وقد تولى بعد ذلك منصب وزير للبريد، في حفل بهيج توج باستقبال الوفد الرباطي من طرف الأمير الحسن بن طلال، الذي بارك هذه التوأمة.

وبتاريخ 28 يونيو 1988، حل بالرباط أمين العاصمة عمان، وجرت مراسيم الاحتفاء بهذه التوأمة بإعادة التوقيع عليها بقاعة الحفلات الرسمية أمام شخصيات سياسية ودبلوماسية وجامعية، وألقيت فيها عروض عن التاريخ المشترك بين العاصمتين، كما قدم الشاعر الكبير المرحوم المهدي زريوح قصيدة رائعة بعنوان: «مرحبا بعمان الكبرى»، واعتبارا للقرابة الأسرية بين المملكتين، تشرف الوفد الأردني باستقبال ملكي.

وإذ نذكّر بالتاريخ المشترك بين المملكتين، نتمنى - ما دامت إجراءات ترسيم أي توأمة وتآخ وتعاون تمر إجباريا بمرحلتي الذهاب والإياب - أن يستحضر المنظمون في الجماعة ولهم أرشيفات في ذلك، هذا التاريخ، ولم لا دعوة الدكتور الروابدة أطال الله عمره، والدكتور حمزة الكتاني حفظه الله، لحضور الشق الثاني من «ملحق بوثيقة التوأمة بين الرباط وعمان»، لأن الوثيقة الرسمية مؤشر عليها من السلطات العليا منذ حوالي 38 سنة، وهذا سيضيف قيمة الاعتراف للجيل المؤسس لهذه التوأمة من الخلف بعدما تأكد من نجاعة سبل الاعتماد على الدبلوماسية الشعبية لتوطيد العلاقات الثنائية بين العواصم، وقد دشنتها جماعة عاصمة المملكة بمنظور جديد.

أرشيف الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم
وثيقة التآخي والصداقة
بين
مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية
مدينة عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية

بمناسبة التوقيع على اتفاقية توأمة وتعاون بتاريخ 12 فبراير الحالي بين الرباط وعمان، نذكر بأن العاصمتين تربطهما رسميا معاهدة في نفس الموضوع وقعت بتاريخ 28 يونيو 1988 تقول مادتها أولى: «يعلن الطرفان الأخوة الدائمة أمام التاريخ بين مدينة الرباط ومدينة عمان.

حديث العاصمة

الطوارئ الغائبة عن مجالس الرباط

بقلم: بوشعيب الإدريسي

الطوارئ درجات وأنواع وأشكال، ومن غير المفهوم عدم إدراجها كموضوع إجباري يقيد في الوثيقة المالية الرسمية لكل المجالس، وتؤطر بلجان يعهد لها بناء على قرارات دائمة من مجالسها، بالتدخل الفوري لحل أو تسوية أي طارئ يهدد أمن وسلامة واستقرار العائلات الرباطية، وتفاديا لتكرار اختصاصات لجان هذه المجالس التي تقود وتحكم وتسير العاصمة «يا حسرة»، لشرودها عن الميدان الذي يجب أن تتحرك فيه ومنه، عملا بمقتضيات القوانين واستئناسا بالأعراف المفروضة في الحالات الاستعجالية، وكأن هذه الطوارئ لا تتسلط إلا على الآخرين، وقد عشنا طوارئ زلزال الحوز، وفيضانات الغرب والشمال، وقبل ذلك وباء «كورونا».. فهل اعتمدنا على حماية منتخبينا، وهم الذي يجمعون منا الضرائب والرسوم والإتاوات بعد الأصوات الانتخابية التي أغدقناها عليهم والسلطات اللامحدودة التي تنازلنا عنها لفائدتهم والأغلبية المريحة التي حصناهم بها؟ فماذا كانت مقايضتهم لنا مقابل نعيم الأموال والرفاهية التامة لتصريف نضالهم لحمايتنا؟ وسنصمت على ما فعلناه بأنفسنا لانتخاب «حماتنا» وقد غابوا عنا في أخطر الأيام التي فاجأتنا بكوارث وقانا منها حامي حمى الملة والدين.

فإلى متى ستبقى المجالس المنتخبة أداة للترفيه والراحة والتمتع بخيرات الرباطيين دون إلزامهم بتحقيق ما تعهدوا بتنزيله للمواطنين وما يفرضه عليهم قانون الجماعات في مادته 31، التي تكلفهم بالعمل على تفعيل التضامن والتعاضد في دوائرهم، وحتى بدون هذه المادة، متاح لهم التصرف باللجوء إلى مسطرة الملتمسات والتوصيات والدورات الاستثنائية للبت في أي مسألة طارئة، وقد لطمتنا في انتدابهم الحالي كوارث هوجاء تصدت لها الإرادة الملكية بكل حزم حتى يأمن الشعب من أخطارها ومخلفاتها البعدية.

في الظروف الصعبة، من قساوة الطبيعة ومؤامرات خلخلة الوحدة الترابية، ومحاولة التشويش على مسيرتنا الإفريقية، وإحياء فتنة اللغتين وقد حسمهما الدستور لشعب واحد بشعار خالد يوحد كل المغاربة، وهذه نعمة من الله ومن أسرار خفاياه الربانية، ولكن أن تبقى المؤسسات المنتخبة وهي من رحم السياسة، روح الدينامية الفعلية لتدبير شؤون البلاد والعباد لا مجرد مزود بمرشحين لملء وظائف شاغرة بالانتخاب أو بالتعيين، وكأنها «وكالة» لتلبية حاجيات سوق من أيادي عاملة للتوقيعات وأفواهه مدربة على الكلام المرصع، وفي بعض الحالات، بحفظة قواميس الألفاظ الخادشة. هذه البدع من أسباب وأد السياسة وإرغامها على التراجع للوراء، ليستولي مخططوها على رسالة السياسة والإنسانية لخدمة الإنسان.

وهذا الفيروس الخطير الذي تسرب إلى الشعب في غفلة منه، هو نفسه أبشع طارئ ينضاف إلى طوارئنا الفتاكة، التي والحمد لله وجدت مناعة منعتها من الفتك بنا، وستقضي عليها في القريب العاجل وعلى المتطفلين المهيمنين على رسالة السياسة وانتخاباتها.

شهادات من الرواد

((**عندما** كنت أسمع الناس يتحدثون إلينا عن «حُمَيْر جدة» (حمير تصغير حمار، وجدة: الموقع الجغرافي المعروف على البحر الأحمر، قُرْضَة مكة المكرمة)، كانوا يتحدثون عن «حمير جدة» ممثلا في شخص نحيف الجسم واسع النشاط يتحرك بخفة ويقضي من الأغراض ما لا يقضيه الإنسان ذو الحجم الكبير.

كان «حمير جدة» يعني في الأسطورة المغربية المخلوق الصغير الذي يؤدي الكثير في زمن يسير.. كنت أسمع هذا ولكني لم أربط بين كلمة «حمير جدة» وبين ما يحكيه الحجاج عن الحمير الصغيرة التي كانت تنقل الحجاج من جدة إلى مكة في ظرف قصير من الزمن، مقابل تكلفة خفيفة دون ما يتطلبه أصحاب الجمال والنوق، وأذكر هنا على سبيل التوثيق، أن معظم الرحالة المغاربة ممن سجلوا مذكراتهم من أمثال أبي سالم العياشي والشيخ أحمد بناصر وغيرهما، أشادوا بحميّر جدة)) انتهى.

من مداخلة المرحوم الدكتور عبد الهادي التازي في ندوة «لجنة التراث» بالمشاركة مع الجمعية المغربية للتراث اللغوي لأكاديمية المملكة المغربية. المرجع: كتاب في الموضوع (الصفحة 101).

أسرار معمم العاصمة

بالرغم من التأطير المحكم للشؤون الدينية من الوزارة المعنية ومجالس العلماء الإقليمية والوطنية، ظلت «زكاة الفطر» وهي في حكم السنن النبوية، الملتزم بإخراجها من قبل كل مسلم يملك قوت يومه، لفائدة المحتاجين، طهارة لفريضة الصيام ومساعدة للفقراء، وفي العاصمة أزيد من مليار و500 مليون يزكيها الرباطيون في ليلة عيد الفطر. مبلغ كبير جله يستولي عليه النصابون المحترفون في تقمص محن الفقراء. تذكير لعل علماءنا يفتون لتصحيح هذا الوضع.

سجل الصندوق الوطني للاحتياط الاجتماعي، ويؤمن فئات عريضة من المنخرطين في 8 تعاضديات جلها متمركزة في القطاعين العمومي والشبه عمومي، تقدما محتشما في بعض الخدمات التعاضدية الروتينية التي تبقى بعيدة عن تحقيق التعاضد الفعلي المطبق في ما وراء البحار، لذلك لا بد لـ«الكنوبس» من البحث عن الموارد المالية لتحسين هذه الخدمات، ولن يتمكن من ذلك إلا إذا استثمر في المشاريع..

تميزت انتخابات 2021 بالترتيب الفائق والناجح في جعلها بكل أصنافها البرلمانية والجهوية والجماعية، في يوم واحد، وكانت تجربة برهنت عن نضج الناخبين للتعامل معها بأريحية، مما وفر الكثير على الناخبين والمرشحين والمكلفين، وتتداول بعض المصادر تكرار نفس التجربة في الاستحقاق المقبل، بعد ضبطه بنص مرسوم في الموضوع.

تعاني عائلات رباطية من أصول أندلسية تم إجلاء أجدادهم في القرن 16 من الأندلس إلى المملكة بسبب تشبثهم بدينهم الإسلامي، كما تعرضت لنفس الإجلاء أسر يهودية لوفائها بملتها السماوية، وقد ترك الجميع أموالهم وممتلكاتهم في ديارهم الأندلسية، وأخيرا تحرك ورثة اليهود مسنودين بالدعم الإسرائيلي الحكومي والسياسي، فتوفقوا في استرجاع إرثهم، وفي الرباط وحدها حوالي 300 أسرة رباطية أندلسية لم تجد من يدافع عن حقوقها.

الأسبوع الرياضي

البطولة المغربية.. الأكثر إنفاقا في إفريقيا والأقل تحقيقا للأرباح

كشف تقرير الاتحاد الدولي لكرة القدم حول ميركاتو يناير 2026، عن تربع البطولة المغربية لكرة القدم على عرش القارة الإفريقية من حيث الحركية والإنفاق المالي، وبأرقام غير مسبوقة، تصدرت الأندية المغربية المشهد القاري متجاوزة جيرانها في شمال إفريقيا بفارق شاسع؛ هذا الزخم وضع البطولة الوطنية في مركز متقدم حتى على خارطة الميركاتو العالمي.

ورغم هذه الهيمنة الرقمية، تعكس الإحصائيات خللا في فلسفة التدبير المالي والرياضي؛ فقد استقطبت الأندية المغربية 104 لاعبين جدد مقابل رحيل 23 لاعبا فقط، بإنفاق قياسي تجاوز 4.21 ملايين دولار. هذا التباين بين حجم «الاستيراد» و«التصدير»، يضع الأندية أمام تساؤلات ملحة حول جدوى هذه التعاقدات الجاهزة التي تستنزف الميزانيات في وقت لم تضخ فيه صفقات المغادرين سوى نصف القيمة المصروفة، مما يؤشر على ضعف في تثمين اللاعب المحلي وفشل في تحويل الموهبة إلى عملة صعبة.

وفي مقارنة مع دول الجوار، تبرز التجربة التونسية كنموذج للنجاعة المالية والمردودية؛ فرغم إنفاقها المتواضع الذي لم يتجاوز 647 ألف دولار، حققت الأندية التونسية «ضربة معلم» بمداخيل بلغت 2.88 مليون يورو من بيع عقود نجومها؛ هذا التناقض يضع البطولة المغربية في خانة «المستهلك الأكبر» الذي يشتري بأسعار باهظة ويبيع بأثمان زهيدة، بينما تنجح دول أخرى في تحويل الميركاتو لمنصة استثمارية توازن بين الحد الأدنى من الإنفاق والحد الأقصى من الأرباح.

كما أن هذا الإنفاق السخي يسلط الضوء على «أزمة صامتة» تعيشها أكاديميات التكوين بالمغرب، حيث يبدو أن الأندية اختارت الحلول الجاهزة والمكلفة لتعويض العقم في إنتاج مواهب قادرة على فرض نفسها عالميا، ويحول الاعتماد المفرط على الانتدابات الخارجية وتجاهل الاستثمار طويل الأمد في مراكز التكوين، الأندية إلى مجرد «زبائن دائمين» في سوق اللاعبين، بدلا من أن تكون «مصدرة» للمواهب، مما يفقد الكرة المغربية ميزتها التنافسية في صناعة اللاعب المحلي وتسويقه.

من جهة أخرى، يضع تقرير «الفيفا» كرة القدم الوطنية في مرمى المدربين لإعادة النظر في استراتيجيات التعاقد المتبعة؛ فالبطولة التي تطمح إلى العالمية لا يمكن أن تستمر كـ«ثقب أسود» للأموال دون مردودية مالية وفنية واضحة من التكوين، مما يستوجب الانتقال من عقلية «شراء النجاح» إلى عقلية «صناعة الموهبة»، فهو السبيل الوحيد لضمان استدامة مالية، وتحويل البطولة الوطنية من منجم للاستهلاك إلى قاطرة حقيقية لإنتاج الثروة الرياضية والمالية.

من يتحكم في «الكاف».. مصر أم المغرب ؟

لم تكن صافرة نهاية القمة الكلاسيكية بين الجيش الملكي والأهلي المصري، بإعلان تأهلهما معا إلى ربع نهائي دوري أبطال إفريقيا، سوى بداية لصراع من نوع آخر انتقل من المستطيل الأخضر إلى ردهات الاتحاد الإفريقي لكرة القدم؛ فخلف ستار التعادل السلبي، انبثق الجدل الجماهيري والإعلامي حول الأحداث المشحونة التي شهدتها مدرجات ملعب القاهرة، مما وضع الجهاز الوصي على الكرة القارية أمام اختبار حقيقي لنزاهته ومصداقيته، في مواجهة تساؤلات ملحة حول موازين القوى داخل «الكاف» وقدرته على إنفاذ القانون بعيدا عن حسابات النفوذ.

ويقود الجمهور العسكري حملة ضغط واسعة، تتجاوز مجرد التنديد الشفهي، لتطالب بموقف حازم يكرس مبدأ «المعاملة بالمثل»؛ فالمناصرون العسكريون، الذين تجرعوا مرارة العقوبات القاسية في وقت سابق، يرون في أحداث القاهرة «صورة طبق الأصل» لتجاوزات استوجبت في حقهم نفس الردع وأكثر، كما تنتظر الجماهير المغربية من اللجنة التأديبية لـ«الكاف» أن تثبت استقلاليتها بإنزال عقوبات زجرية تنهي لغة «الكيل بمكيالين»، وتؤكد أن القوانين التأديبية تسري على «نادي القرن» بنفس الصرامة التي طبقت بها على الزعيم المغربي، لضمان عدالة تنافسية لا تهتز أمام رمزية الأندية أو ضغط الملاعب.

وبلغة الأرقام والوقائع، يستحضر الجانب المغربي «الفاتورة الباهظة» التي سددها الجيش الملكي إثر أحداث مباراة الذهاب، حيث لم تكتف اللجنة بفرض غرامات مالية ناهزت 100 ألف دولار، بل تعدتها إلى «الويكلو» القاري لمباراتين. هذه العقوبات التي شملت تفاصيل دقيقة كاستعمال «الليزر» وقوارير المياه، والتشويش بكرات إضافية، وصولا إلى غرامة 50 ألف دولار بسبب «مقذوف حديدي»، باتت اليوم هي المعيار الأخلاقي والقانوني الذي يقيس به المغاربة مدى شجاعة «الكاف»، مما يطرح التساؤل حول جرأة الاتحاد القاري على استنساخ هذه العقوبات في حق الأهلي، أم أن «الجغرافيا السياسية» للكرة الإفريقية ستفرض منطقا آخر.

وتتجاوز هذه الأزمة حدود مباراة في دور المجموعات من عصبة الأبطال، لتلمس جوهر إدارة كرة القدم في القارة السمراء؛ فقرار «الكاف» المرتقب بشأن أحداث القاهرة، سيكون بمثابة «الوثيقة الرسمية» التي ستجيب عن سؤال: «من يتحكم في الكاف»، هل هي النصوص واللوائح القانونية التي تضمن حماية الحكام واللاعبين وتساوي الجميع أمام العقاب، أم هي مراكز النفوذ التي تمنح البعض حصانة غير معلنة ؟

الأيام القليلة القادمة كفيلة بكشف الغطاء عن وجه «الكاف» الحقيقي، في مرحلة إقصائية حساسة لا تحتمل أنصاف الحلول أو المجاملات التي قد تخدش وجه العدالة الرياضية.

الجيدو المغربي يفرض كلمته في تونس

بصم المنتخب المغربي للجيدو على مشاركة وازنة في دورة إفريقيا الدولية المفتوحة بتونس، محققا غلة وافرة من الميداليات في مختلف الفئات العمرية، حيث أنهت فئة الكبار المنافسات بميدالية فضية وست برونزيات، محتلة المركز الثامن قاريا، بينما خطفت المواهب الشابة الأضواء بانتزاع فئتي الشبان والفتيان للمركزين الثاني والثالث تواليا، بحصيلة إجمالية بلغت 6 ذهبيات و3 فضيات و6 برونزيات.

هذا الحضور القوي بقلب قاعة رادس، الذي توج بتألق أسماء واعدة كأبو الفدا واللاعبين الشباب، يعكس صحوة الجيدو الوطني وقدرته على صناعة أجيال صاعدة تضمن استدامة التوهج المغربي فوق البساط، في أفق تعزيز المكتسبات التقنية والارتقاء في سبورة الترتيب العالمي ضمن كبريات الاستحقاقات الدولية.

الكاراتي المغربي يواصل التوهج

تواصل رياضة الكاراتي توهجها، بعدما حقق البطل الواعد صلاح الدين كوبيدي، الذي انتزع برونزية الدوري العالمي للشباب، بعد مسار بطولي طوق فيه العنق بالمعدن الغالي إثر انتصارات كاسحة على نخبة من الأبطال الدوليين، كوبيدي استهل رحلة التتويج بـ«ضربة معلم» أمام خصمه التركي بثمانية نظيفة، قبل أن يواصل زحفه التقني متخطيا أبطال بريطانيا ورومانيا وكرواتيا بذكاء تكتيكي وأداء لافت. هذا الإنجاز الذي يكرس ريادة المغرب في الفنون الدفاعية، يعكس حصاد العمل الدؤوب للأطقم التقنية في صقل المواهب، ويقدم للعالم بطلا من طينة الكبار يبشر بمستقبل مشرق للكاراتيه الوطني في قادم الاستحقاقات العالمية الكبرى.

الرجاء الرياضي.. «الشركة» تسير في واد وتطلعات الجماهير في واد آخر

لم يكن التعادل السلبي الذي سقط فيه الرجاء الرياضي أمام ضيفه اتحاد يعقوب المنصور، مجرد تعثر عابر في سباق البطولة، بل جاء ليكشف عن عمق الفجوة بين استراتيجية «الشركة الرياضية» المدبرة للنادي وبين طموحات قاعدة جماهيرية لا ترضى بغير منصات التتويج؛ فبينما كان رئيس النادي، جواد الزيات، يتابع تفاصيل اللقاء من المنصة الشرفية، كانت مدرجات «دونور» تغلي غضبا، في مشهد يختزل انفصال الإدارة عن نبض المدرج الرجاوي، الذي يرى في العقم الهجومي والأداء «الباهت» لكتيبة المدرب فادلو ديفيدس، انعكاسا لخلل بنيوي في منظومة التسيير التي عجزت عن ضبط إيقاع «النسور».

وعلى الصعيد التقني، تضع لغة الأرقام مشروع «الشركة» في قفص الاتهام؛ فحصد خمس نقاط فقط من أصل اثنتي عشر ممكنة بعد استئناف البطولة، يعد مؤشرا خطيرا على «إفلاس» المخطط الرياضي الذي وُضع لما بعد فترة التوقف القاري. هذا النزيف في النقاط لم يضعف فقط حظوظ الفريق في الصراع على اللقب، بل بات يهدد بشكل مباشر مشاركة «الخضر» في المسابقات الإفريقية الموسم المقبل، مما يضع الشركة المدبرة أمام مسؤولية تاريخية في مواجهة شبح «موسم صفري»، بدأ يلوح في الأفق، مكررا سيناريوهات الخيبات الماضية التي خرج منها الفريق خالي الوفاض.

ولم يقتصر الغضب الجماهيري على الجهاز الفني، بل طال أسماء بعينها داخل المستطيل الأخضر، حيث وجد الثنائي آدم النفاتي ومحمد بولكسوت نفسيهما تحت وابل من الانتقادات والشتائم التي لم توفر حتى رأس الهرم التسييري، كما يرى الأنصار أن تراجع مستوى الركائز الأساسية هو نتاج لغياب الرؤية الواضحة لدى «الشركة» في تدبير الرصيد البشري وتوفير البدائل الجاهزة، معتبرين أن الاختباء وراء شعارات الاحتراف لم يعد يجدي نفعا أمام واقع تقني «مرير» يفتقد فيه الفريق لهويته الهجومية المعهودة وروح «الغرينتا» التي ميزت تاريخ النادي.

وتؤكد الحالة الراهنة داخل القلعة الخضراء، أن فريق الرجاء يعيش أزمة تدبير قبل أن تكون أزمة نتائج؛ فالفشل في استثمار المرحلة الانتقالية يعكس ضعفا في استشراف الأزمات من طرف الشركة الرياضية، ومع إقرار الجماهير بأن الصبر قد نفد، يبقى التساؤل مطروحا حول قدرة الإدارة على تدارك الموقف قبل فوات الأوان، أو الاستمرار في نهج «الهروب إلى الأمام» الذي قد يكلف النادي إرثا كرويا وتاريخيا بُني عبر عقود، ويحول عالمية الفريق إلى مجرد صراع لتفادي الخروج من سباق التنافس القاري.

تحليل إخباري

الانتخـابات بطـعم الانتـقالات

عبد الهادي «اللّه يهديه»..
لا الشيوعية بخير.. ولا اليسار بخير

لم ينجح، ولن ينجح أبدا مشروع توحيد أحزاب اليسار في المغرب طالما أن المشروع ينطلق من نفس الوجوه، لأن اليسار المغربي أصلا مكون من وصفة «الانشقاقات الدائمة»(..)، سواء كانت انشقاقات من أجل الشيوعية، أو من أجل الرأسمالية، أو من أجل المصلحة الشخصية، أو من خلال تلك الحسابات الشخصية المرتبطة بالزعامة.. ولكن اليسار تحرك فعلا خلال الأيام الأخيرة، بإطلاق موجة استقطابات، أحيت الأمل في الفكرة.

عبد الهادي خيرات، المطرود بـ«كبوطه» من حزب الاتحاد الاشتراكي في زمن الكاتب الأول إدريس لشكر، من الحزب والجريدة، شغل المهتمين بالسياسة بعد إعلانه عن الالتحاق بحزب التقدم والاشتراكية، بل إن المواقع قالت إن خيرات مقبل على الترشح في الانتخابات..

إعداد: **سعـيد الريحـاني**

خيرات، رفيق الكبار، أمثال عبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليازغي.. والذي ولد عام 1950، والمطرود من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 2015، خرج سنة 2025 ليعلن عن عودته للسياسة من باب حزب التقدم والاشتراكية، الذي يقوده نبيل بنعبد الله، القائد الدائم للحزب، شأنه شأن إدريس لشكر(..).

خيرات، وما أدراك ما خيرات بالنسبة للاتحاديين واليساريين عموما، باعتباره من رفقاء عبد الرحيم بوعبيد، الحائز على «الثقة الكبرى» في ملفات كبيرة، بعد صراع مرير مع وزير الداخلية «المرعب» إدريس البصري، عاد ليبحث عن «الثقة الصغرى» في حزب صغير، في زمن انتصر فيه جزء من الرؤية الاتحادية لقضية الصحراء.. أليس خيرات واحدا من الرافضين لفكرة الاستفتاء حول الصحراء؟ أليس خيرات هو رفيق عبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليازغي ومحمد الحبابي، الذين سجنوا بسبب أفكارهم في زمن الراحل الحسن الثاني ؟

الحديث عن خيرات هو حديث ذو شجون.. فالرجل من العيار الثقيل، لكن السوق الانتخابي لعب لعبته، في الثمن(..)، فالحديث عن الرجل لا يستقيم دون الحديث عن الكبار، وفي مقدمتهم الراحل عبد الرحمان اليوسفي، والراحل عبد الرحيم بوعبيد، ولم لا الفقيه البصري، قائد الجانب الثوري.. ولنرجع إلى زمن الشبيبة الاتحادية الحقيقية، لنقرأ عن عبد الهادي، الله يهديه.. ما يلي: ((فقد ظلت الشبيبة الاتحادية، منذ تأسيسها في نهاية السنة نفسها التي انعقد فيها المؤتمر الاستثنائي للحزب، أيام 22 و23 و24 و25 دجنبر بالبيضاء،

11

تحليل إخباري

بنعبد الله

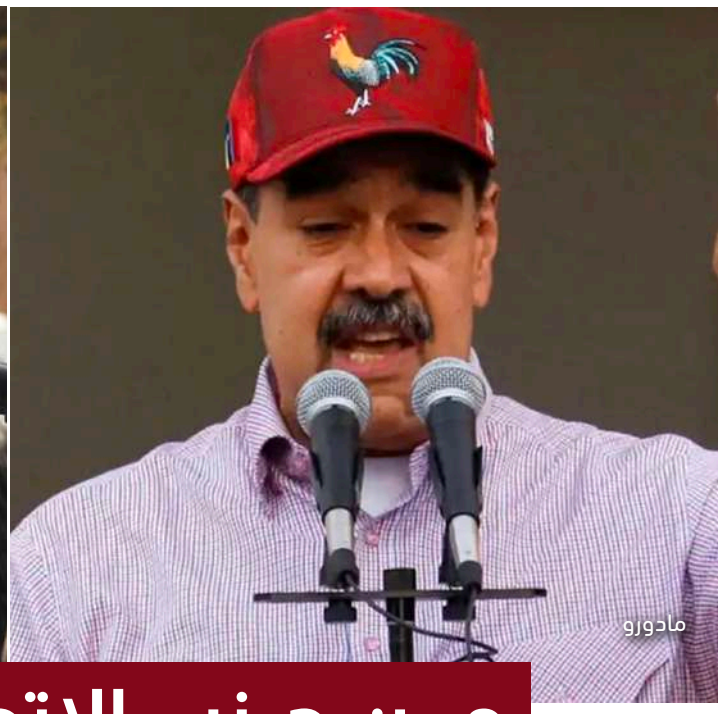
مادورو

من حزب الاتحاد الاشتراكي إلى «حزب الدفاع عن مادورو»

هناك فرق كبير بين حزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، رغم أن كليهما لا يختلفان من حيث طريقة القيادة، والوفاء للزعماء الممدد لهم(..)، **ولكن الأقدار شاءت أن يكون خيرات الذي دافع عن رفقائه ضد تفعيل آلية الاستفتاء في الصحراء، أن يكون جزء من الحزب الذي لا يجد حرجا في الدفاع عن أصحاب أطروحات تقرير المصير، من خصوم المغرب، وآخرهم الزعيم الفنزويلي نيكولاس مادورو**، الذي اعتقل في غرفة نومه رفقة زوجته بملابس النوم، من طرف القوات الأمريكية في زمن ترامب(..).

تحظى بوضع متميز داخل الحزب، وبدعم من قيادته، كان أول كاتب عام لها هو عبد الهادي خيرات، قريبا من عبد الرحيم بوعبيد، وكان من النقابيين الذين اعتقلوا إثر إضراب 20 يونيو 1981، الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقضى فترة من الاعتقال في سجن لعلو بالرباط، حيث كانت توجد أيضا قيادة الحزب، بعد اعتقالها إثر الموقف الشهير للمكتب السياسي من قبول الملك إجراء الاستفتاء في الصحراء، قبل أن يتم نقلها إلى سجن ميسور، وقبل ذلك، كان قد ترأس أشغال المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 1978)).

ما كتب عن خيرات في الفقرة السابقة، ليس سوى مقتطفا من كتاب «اليوسفي كما عشناه» لمؤلفين كبيرين، اتحاديان بالجينات، هما الأستاذ الجامعي والمحلل السياسي والخبير في القانون الدستوري، أحمد بوز، والسياسي محمد حفيظ، (الرجل الذي رفض مقعدا برلمانيا مزورا).. طبعا، فمن لا يعرف عبد الهادي خيرات لا يعرف الشبيبة الاتحادية، ومن لا يعرف الشبيبة لا يعرف بالتأكيد قصة المناضلين محمد حفيظ وأحمد بوز، كما لا يعرف «علاقة الحب بين الشبيبة والسي عبد الرحمان»، قبل أن تتحول إلى علاقة «تنافر»، حيث يحكي الكاتبان: ((كانت محطة دستور 1996 أول اصطدام بين الشبيبة واليوسفي، ولم تكن قيادة الشبيبة مقتنعة بالعرض الدستوري الذي قدمه الملك، فحضرت وثيقة تبسط خلالها رؤيتها لما كان مطروحا، كما أقدمت جريدة «النشرة» على نشر أكثر من افتتاحية تطرح مضمون الدستور الذي نريد، لكن اليوسفي كان له رأي آخر، ونجح في دفع اللجنة المركزية للحزب، المنعقدة بتاريخ 4 شتنبر 1996، نحو التصويت بنعم على الدستور.. ما إن انتهت أزمة الدستور بين الشبيبة والحزب حتى انطلقت أزمة جديدة موضوعها هذه المرة، التناوب التوافقي؛ فإذا كان تصويت الحزب بنعم على الدستور قد أشر على مشاركة المعارضة في الحكومة، التي كانت قد فشلت في محاولتين من قبل، فلم تعد هذه المرة سوى مسألة وقت، فإنه لم يحل دون مواصلة اليوسفي الحديث في خطاباته القوية عن التناوب الديمقراطي، الذي تصنعه صناديق الاقتراع، لكن صناديق الاقتراع التي بوأت الحزب المرتبة الأولى، ستعرف ممارسات غير مسبوقة في تاريخ الانتخابات المغربية بالنسبة للاتحاد الاشتراكي.. فهذا

الاتحاديون القدامى.. رفقاء خيرات الذي التحق بنبيل بنعبد الله

الحديث عن خيرات هو حديث ذو شجون.. **فالرجل من العيار الثقيل، لكن السوق الانتخابي لعب لعبته، في الثمن(..)، فالحديث عن الرجل لا يستقيم دون الحديث عن الكبار، وفي مقدمتهم الراحل عبد الرحمان اليوسفي، والراحل عبد الرحيم بوعبيد، ولم لا الفقيه البصري، قائد الجانب الثوري..** ولنرجع إلى زمن الشبيبة الاتحادية الحقيقية، لنقرأ عن عبد الهادي، الله يهديه..

تحليل إخباري

الأخير لن يكون هذه المرة ضحية لعملية التزوير، وإنما سيصبح مستفيدا منها، لكن أهم تحرك للشبيبة الاتحادية في مواجهة ما كان قد أصبح شائعا في أوساط الحزب عن مشاركة محتملة له في الحكومة، تمثل في عقد اجتماع لجنتها المركزية بتاريخ 10 و11 يناير 1998، وهو الاجتماع الذي ترأسه، وعلى غير العادة، عضو باللجنة المركزية للشبيبة الاتحادية، ويتعلق الأمر بأحد كاتبي هذه الأوراق (محمد حفيظ)، الذي رفض المقعد البرلماني الذي زور لفائدته، وكان في رئاسته اجتماع اللجنة المركزية، تثمينا من قيادة الشبيبة الاتحادية لموقفه واحتفاء به)) (المصدر: مقتطفات من كتاب «اليوسفي كما عشناه»).

خيرات إذن، جزء من الدينامية الاتحادية.. فكيف يمكن له أن يصنع تاريخا جديدا داخل حزب التقدم والاشتراكية(..)؟ ونجد في الحيثيات أن دخول خيرات لحزب التقدم والاشتراكية من باب «كتابة محلية»، تأكد عمليا من خلال إعلان تكلف به حزب التقدم والأشتراكية نكاية في حزب الاتحاد الاشتراكي، واحتفاء بصيد ثمين(..)، وقد كتبت الصحافة مقالات تؤكد فعلا أن التحاق المعني بالأمر بحزب الشيوعيين(..)، يحتاج إلى عدة مبررات، تضمنها الإعلان نفسه.

فقد ((أعلن حزب التقدم والاشتراكية عن التحاق المناضل الاتحادي السابق، عبد الهادي خيرات، بحزب التقدم والاشتراكية، وذلك خلال لقاء يوم الجمعة الماضية جمع خيرات بوفد من المكتبين الإقليمي والمحلي للحزب برئاسة الكاتب الإقليمي.. وأكد خيرات، بحسب ما نقله حزب «الكتاب»، أن اختياره للحزب جاء انطلاقا من قناعته الفكرية والسياسية التي تتناغم مع هوية الحزب ومشروعه المجتمعي، إضافة إلى العلاقات القوية التي تربطه بعدد من أطر وقيادات الحزب، ومع ما تتطلبه المرحلة من تحديات وعلى رأسها الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.. وفي سياق متصل، ندد حزب التقدم والاشتراكية، عبر تصريح لعضوه بدر سلامي، بما تداولته بعض المقالات حول ظروف التحاق خيرات بالحزب، مؤكدا أن هذا الالتحاق لم يكن نتيجة ترتيبات فوقية أو نقاش معزول مع الأمانة العامة، بل جاء نتيجة نقاش نضالي عميق وراسخ مع رفقاء الحزب في سطات.. وأوضح المتحدث، أن هذا الالتحاق يعكس قوة الحزب من قاعدته ومن ارتباطه بالأوساط الشعبية، مشددا على التكامل بين القيادة المحلية والوطنية في متابعة المسار، بما يعكس المنهجية الديمقراطية التي يعتمدها الحزب في اتخاذ القرارات وبناء المواقف بشكل تشاركي ومنظم...

وأشار سلامي إلى أن التحاق خيرات يشكل إضافة نوعية لمسار تعبئة الطاقات، ويجسد وحدة المصير النضالي بين المناضلين والمناضلات الذين يجدون في الحزب الفضاء الأمثل للدفاع عن قضايا الوطن والجماهير الشعبية، بعيدا عن أي وصاية أو إملاءات)) (المصدر: موقع العمق المغربي).

خيرات من زمن النضال من أجل الصحراء، والصراع بين الداخلية والأحزاب، وسوء الفهم مع الملك الراحل الحسن الثاني.. هو نفسه انبعث سنة 2025 ليعلن ممارسة السياسة في زمن «جيل زد»، ومع من؟ مع حزب التقدم والاشتراكية، الحزب الذي يفترض فيه التربع على عرش الشيوعيين المغاربة، وهي النسخة الأكثر اعتدالا في جميع أنواع الشيوعية عبر العالم؛ فهذه هي الشيوعية الوحيدة في العالم التي تغنت و«اغتنت» من أفكار الرأسمالية الحكومية في عدة محطات..

وأخيرا، هناك فرق كبير بين حزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، رغم أن كليهما لا يختلفان من حيث طريقة القيادة، والوفاء للزعماء الممدد لهم(..)، ولكن الأقدار شاءت أن يكون خيرات الذي دافع عن رفقائه ضد تفعيل آلية الاستفتاء في الصحراء، أن يكون جزء من الحزب الذي لا يجد حرجا في الدفاع عن أصحاب أطروحات تقرير المصير، من خصوم المغرب، وآخرهم الزعيم الفنزويلي نيكولاس مادورو، الذي اعتقل في غرفة نومه رفقة زوجته بملابس النوم، من طرف القوات الأمريكية في زمن ترامب(..).

هل يعرف خيرات أن الخير الذي يبحث عنه قد لا يوجد أبدا في هذا الحزب الذي أصدر البلاغ التالي: ((تابع المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية بقلق بالغ واستنكار شديد، إقدام الإدارة الأمريكية على شن عمليات عسكرية على الأراضي الفنزويلية، بما فيها العاصمة كاراكاس، وتَجَرُّؤها على اختطاف الرئيس الفنزويلي الشرعي والمنتخب نيكولاس مادورو وزوجته.. أمام ذلك، فإن حزب التقدم والاشتراكية يدين بأشد العبارات هذا العدوان الأمريكي الإمبريالي، بما يشكله من انتهاك صارخ لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، حرة مستقلة وذات سيادة، وما يجسده أيضا من خرق صارخ لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، وما يمثله من تهديد مباشر وخطير للسلام العالمي..

ويؤكد حزب التقدم والاشتراكية أن هذا الهجوم المدان على فنزويلا، وسيادتها وشرعيتها، يشكل تصعيدا خطيرا ومرفوضا، وامتدادا لما مارسته الإدارة الأمريكية في الفترة الأخيرة على هذا البلد من ضغوطات وعقوبات واستفزازات وتحرشات وحصار، تحت مبررات واهية واتهامات مفبركة لا يمكنها أن تخفي الخلفيات والأهداف الحقيقية، المتمثلة في الهيمنة الاقتصادية والمالية، وفي السعي غير المشروع نحو الاستيلاء على ثروات فنزويلا، خاصة النفط والغاز، وتمهيد الطريق أمام ذلك من خلال إسقاط الحكومة الشرعية بهذا البلد)) (المصدر: بلاغ تضامن حزب التقدم والاشتراكية مع مادورو).

في حزب مثل التقدم والاشتراكية، لا الاشتراكية بخير، ولا الشيوعية بخير، ولا الديمقراطية بخير.. لكن الخير أمام، بالنسبة لعبد الهادي خيرات ونبيل بنعبد الله.. وهو الخير الذي قد يتحول قريبا إلى بيانات ونتائج ملموسة، لا داعي للتسرع في إبراز مضمونها الآن(..).

غلاف كتاب «اليوسفي كما عشناه»

> خيرات إذن، جزء من الدينامية الاتحادية.. فكيف يمكن له أن يصنع تاريخا جديدا داخل حزب التقدم والاشتراكية(..)؟ **ونجد في الحيثيات أن دخول خيرات لحزب التقدم والاشتراكية من باب «كتابة محلية»، تأكد عمليا من خلال إعلان تكلف به حزب التقدم والاشتراكية نكاية في حزب الاتحاد الاشتراكي، واحتفاء بصيد ثمين(..)**، وقد كتبت الصحافة مقالات تؤكد فعلا أن التحاق المعني بالأمر بحزب الشيوعيين(..)، يحتاج إلى عدة مبررات

رمضانيات

مختـــارات رمضانـــية

يأتي شهر رمضان كل عام ليكون فرصة عظيمة للمسلمين لنيل الأجر والتقرب إلى الله، ويعد فضل صيام رمضان من أعظم النعم التي أنعم الله بها على عباده، حيث يجمع بين الفوائد الروحية والجسدية في آن واحد.

فالصيام ليس مجرد إمساك عن الطعام، بل هو عبادة تزكي النفس، وتقوي الإرادة، وتعزز التقوى في القلوب، إلى جانب الأثر الروحاني العميق، وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن للصيام تأثيرات إيجابية على الصحة، مما يجعله أسلوب حياة مفيدا للجسد والعقل معا؛ فالصوم في اللغة يعني الإمساك أو الكف عن شيء معين، أما في الاصطلاح الشرعي، فالصوم هو الامتناع عن الأكل والشرب والجماع وسائر المفطرات، وذلك من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، بنية التعبد لله تعالى ونيل فضل صيام رمضان.

وأما السنَّة، فقد روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان)) (البخاري حديث 8 / مسلم حديث 16).

وأجمع العلماء على أنه يجب صيام شهر رمضان على المسلم البالغ، العاقل، الصحيح، المقيم، ويجب أن تكون المرأة طاهرة من الحيض والنفاس (بداية المجتهد لابن رشد ج 1 / ص 422).

إعداد: **خالد الغازي**

ما هي شروط الصيام في رمضان ؟

يعد صيام رمضان من الفرائض الأساسية في الإسلام، وله شروط محددة لضمان صحته ووجوبه، وتختلف شروط صحة الصوم عن شروط وجوبه؛ فبينما تتعلق شروط الصحة بالضوابط التي تجعل الصيام مقبولا، تحدد شروط الوجوب من يجب عليه الصيام.

تعتمد صحة الصيام على عدة شروط، ويكون الصيام باطلا عند غياب أي منها. وهذه الشروط تشمل:

- العقل: يشترط أن يكون الصائم عاقلا، فلا يصح الصيام من المجنون لفقده الإدراك؛
- التمييز: يشترط أن يكون الصائم قادرا على التمييز بين الخطأ والصواب، فلا يصح الصيام من الطفل غير المميز؛
- الطهارة من الحيض والنفاس: لا يصح الصوم من المرأة الحائض أو النفساء، ويلزمها قضاء الأيام التي أفطرتها؛
- اليقين بدخول وقت الصيام: ينبغي أن يكون الصائم على دراية بوقت الصيام، فلا يصح الصيام في غير أوقاته المحددة شرعا؛
- النية: لا يصح الصيام دون نية، إذ يجب على المسلم أن ينوي الصيام قبل الفجر، سواء في الصيام الواجب أو التطوع.

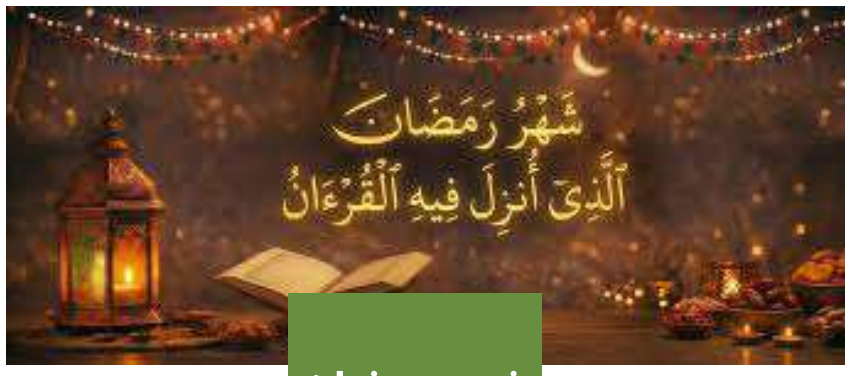

في رمضان

الصيام فريضة توسع الصدر وتقوّي الإرادة وتزيل أسباب الهم، وتعلو بصاحبها إلى أعلى المنازل فيكبر المرء في عين نفسه ويصغر حينها كل شيء في عينه.

في رمضان، أغلق مدن أحقادك واطرق أبواب الرّحمة والمودّة، فارحم القريب وودّ البعيد وازرع المساحات البيضاء في حناياك، وتخلص من المساحات السوداء داخلك.

في رمضان، صافح قلبك، ابتسم لذاتك، صالح نفسك وأطلق جميع أحزانك، وعلّم همومك الطيران بعيدا عنك.

في رمضان، أعد ترتيب نفسك، لملم بقاياك المبعثرة، اقترب من أحلامك البعيدة، واكتشف مواطن الخير داخلك، واهزم نفسك الأمارة بالسوء.

في رمضان، افتح قلبك المغلق بمفاتيح التسامح، واطرق الأبواب المغلقة بينك وبين الآخرين، وضع باقات زهورك على عتباتهم، واحرص على أن تبقى المساحات بينك وبينهم بلون الثلج النقي.

فضل القرآن في رمضان

وُصف شهر رمضان المبارك بشهر القرآن لنزول القرآن فيه، واكتسب قداسته وحرمته وفضله من فضل القرآن وعظمته وسموّ مقامه، فمرافقة القرآن في شهر رمضان تزيد من الإيمان ومن تطهير النفس والزيادة في الذكر، والتدبر في معاني وآياته، والتي تزيد من تحصين النفس وتزكيتها.

روى الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من قرأ حرفا من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول (الم) حرف؛ ولكن «ألف» حرف و«لام» حرف و«ميم» حرف»، وأخرج الترمذي وأبو داود وأحمد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ اقْرَأْ وَارْتَقِ وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَؤُهَا».

من حِكم الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه

روى ابن الجوزي في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «واعتزل صَديقَك إلا الأمين ولا أمينَ إلا مَن يخْشَى الله عزّ وجَل ولا تمشِ معَ الفاجرِ فيُعلِّمَك من فُجُورِه ولا تُفْشِ إليه سِرّك واستشر فِي أمرِك الذيَن يخْشَونَ الله عزّ وجَل».

وروى إبراهيم بنَ الأزرق في كتاب «تسهيل المنافع في الطب والحكمة»، أن «عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما أصبت بمصيبة إلا ورأيت الله علي فيها ثلاث نِعَم؛ الأولى أنّ الله هوَّنها عليّ فلم يُصبني بأعظمَ منها وهو قَادر على ذلك، الثانية أنّ الله جعَلها فِي دُنيَاي ولم يجعلها في ديني وهو قَادر على ذلك، والثالثة أن الله يؤجِرُني بها يوم القيامة».

الصدقة في رمضان

صدقة رمضان هي من العبادات والتقاليد الخاصة بشهر رمضان المبارك، وهي تعتبر من أعظم الطاعات التي يمكن أن يقوم بها المسلمون خلال الشهر الفضيل. وتعد الصدقة من أعمال الخير والعطاء التي تعزز الروحانية وتقرب الإنسان إلى الله، وتعكس قيم الرحمة والشفقة والتعاطف مع الآخرين.

كما تعتبر صدقة رمضان فرصة للتواصل مع الآخرين وتقديم المساعدة والدعم لمن هم في حاجة إليه. إنها فرصة للبذل والعطاء والتضامن المجتمعي، فالمسلم في شهر رمضان يعيش روح التعاون والتكافل الاجتماعي، ويسعى إلى رسم البسمة على وجوه الآخرين وتخفيف معاناتهم.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار»، كما قال: «تهادوا تحابوا»، ويعتبر إهداء الصدقة في رمضان من الأمور المحببة بين الأشخاص، حيث أن هذا النوع من العطاء يعزز روح المحبة والإنسانية ويُظهر معاني الإيثار والتقوى في رمضان، ويشعر المتصدق بسعادة لا تضاهى عند رؤية أثر عمله في حياة الآخرين.

الصدقة في رمضان عمل عظيم يحمل في طياته الرحمة والإحسان للفرد ذاته وللمجتمع، فبها تتحقق الغايات ويتعزز ترابط المجتمعات، فاغتنم فضل شهر رمضان والليالي المباركات بالصدقة والدعاء، وتذكر أن كل عمل صالح تقدّمه يُكتب لك أجرا عند الله.

قصة علي بن أبي طالب واليهـــودي

فقد علي رضي الله عنه في عهده درعه في إحدى ساحات الحرب، فأخذه رجل يهودي حين ذلك، وفي يوم من الأيام كان في السوق، فرأى درعه في المحل يبيعه الرجل اليهودي، فقال له هذا درعي الذي فقدته في ساحة المعركة، فقال له الرجل اليهودي هذا الدرع لي وأنا مالكه.

وقد كان علي بن أبي طالب الخليفة حينها، ولا يحتاج مساعدة أو أي دليل لإثبات الأمر، كل ما يفعله هو أن يأخذ الدرع والرجل اليهودي لا يستطيع أن يقول كلمة واحدة. ولكن علي رضي الله عنه قال له: هذا الدرع لي وأنا فقدته في ساحة القتال فأجابه الرجل اليهودي: ولكن هذا الدرع هو درعي وأنا مالكه الوحيد، فذهبا إلى القاضي شريح، وكان يعتبر من أفضل القضاة في عهد الصحابة وعهد الخليفة علي رضي الله عنه، فذهب علي إلى ساحة المحكمة أمام القاضي ومعه الرجل اليهودي، فقال له القاضي ما هي قضيتك يا علي؟ فقال له هذا درعي وأنا فقدته في إحدى ساحات المعركة ووجدته الآن في يد هذا الرجل اليهودي، فسأله القاضي: هل لديك أي شهود؟ فقال له لدي أبنائي الاثنان الحسن والحسين، فقال له القاضي شريح: لا أستطيع أن أقبل بهم كشهود لأن هذا الأمر يعتبر تضاربا في المصالح كما نعرف في الإسلام، فسأله القاضي هل لديك شهودا آخرين؟ فقال له علي رضي الله عنه: كلا! فسأل القاضي الرجل اليهودي: من أين لك هذا الدرع؟ فأجابه الرجل اليهودي: إنه ملكي، فسأله القاضي: هل لديك شهودا أو تقسم بالله أن هذا الدرع ملكك؟ فأجابه الرجل اليهودي سوف أقسم أنه لي.

فقال القاضي شريح: لقد أغلقت القضية والدرع سيكون مع الرجل اليهودي.

فقال القاضي شريح لعلي: آسف يا علي، لم تجلب شهودا مسبقا، وهذا الرجل أقسم بالله أن الدرع ملكه.. البينة على المدعي واليمين على من أنكر.

وبالتالي، حكم القاضي شريح أن الدرع سيبقى مع الرجل اليهودي، ولكن المفاجأة، قبل أن يخرج الرجل اليهودي من المحكمة قال: والله أني أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله، وأن هذه هي أخلاق الرسل والأنبياء، والله أني وجدت هذا الدرع يوم فقدته في ساحة المعركة فأخذته وهو الآن ملكك، فأجابه علي رضي الله عنه: والله إنها هدية مني لك كأخ مسلم.

كواليس جهوية

ما يجري ويـــدور في المدن

المحمدية

لماذا لم تحقق مشاريع المبادرة الوطنية فرص الشغل لشباب المحمدية ؟

الأسبوع

عرفت المحمدية اجتماعا خصص لتسليط الضوء على حصيلة برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقياس مدى مردوديتها في تحسين والرفع من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لساكنة المدينة والنواحي، لكن يظل السؤال المطروح لدى الفاعلين الجمعويين والنشطاء المحليين: هل فعلا حققت المبادرة الوطنية التنمية في مدينة المحمدية؟ هل ساهمت في الرفع من حياة المواطنين وتحسين مدخولهم المعيشي؟ وهل المشاريع الممولة لا زالت مستمرة ومتواصلة؟ وما هي المشاريع التي فشلت أو التي توقفت رغم حصولها على الدعم ؟

كثيرة هي الأسئلة المطروحة على المسؤولين المحليين والمنتخبين الذين بدورهم يتحملون قسطا من المسؤولية بخصوص تحقيق التنمية البشرية، فبالرغم من البرامج والمشاريع، سواء مبادرة التنمية البشرية أو برامج الحكومة، إلا أن مدينة المحمدية لا زالت تعاني من اختلالات واضحة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وقلة فرص التشغيل، مما زاد من تهميش الأغلبية في المدينة التي تعيش في الأحياء الهامشية والتي تعاني من غياب مشاريع مدرة للدخل، وقلة فرص الإدماج الاقتصادي للشباب، وصعوبة الوصول لتمويل المشاريع الشبابية، بالإضافة إلى قلة فرص الشغل داخل المدينة والهجرة إلى الدار البيضاء بحثا عن آفاق أخرى.

وحسب العديد من الملاحظين، فإن المسؤولين الترابيين والمنتخبين يتحملون المسؤولية الأولى عن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكونها أصبحت مجرد بروتوكول لتوقيع المشاريع والاتفاقيات فقط، والظهور أمام وسائل الإعلام، بينما الواقع شيء آخر: غياب مشاريع جيدة تساهم في توظيف وتشغيل الشباب، وفتح الأبواب لهم لأجل تحسين أوضاعهم، بحيث أن العديد من المبادرات تظل محدودة بسبب ضعف المواكبة، أو غياب التكوين، أو سوء اختيار المستفيدين، وغياب المراقبة والتتبع، ما يجعل مصير بعض المشاريع هو الفشل.

اجتماع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لا بد أن يكون مناسبة لمراجعة طريقة تدبير المشاريع، والوقوف عند الاختلالات والمشاكل والعمل على تحويل البوصلة نحو الشباب، من أجل إدماجهم في مشاريع هادفة تلقى الاستمرارية والنجاح، عوض أن تظل المشاريع والبرامج مجرد شعارات.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

إهمال تنظيف مجاري المياه يحول أمطار الشمال إلى كوارث متكررة

تتكرر مشاهد الفيضانات بجهة الشمال مع كل تساقطات مطرية قوية، في ظل تدخل متأخر لتنظيف مجاري مياه الأمطار وقنوات الصرف الصحي، إلى جانب مجموعة من العوامل البنيوية التي ساهمت بشكل مباشر في تفاقم هذه الكوارث الطبيعية، على رأسها غياب الصيانة الدورية، وضعف المراقبة الميدانية لشبكات التصريف، سواء داخل المدن أو بالأحياء الهامشية والجماعات القروية.

فقد أصبح عدد كبير من شبكات الصرف متهالكا، ولم يعد قادرا على استيعاب الكميات الكبيرة من المياه الناتجة عن التساقطات المطرية الغزيرة، ما يؤدي إلى انسداد القنوات وتحول الشوارع والأحياء السكنية إلى برك مائية تهدد سلامة المواطنين وممتلكاتهم.

كما ساهم التوسع العمراني العشوائي، وبناء مساكن وتجزئات سكنية فوق مجاري الأودية أو بمحاذاتها دون احترام معايير السلامة وشروط التهيئة، في تعريض آلاف الأسر لخطر الفيضانات، ويعزى ذلك أيضا إلى غياب دراسات تقنية دقيقة قبل منح التراخيص لمشاريع عمرانية، الأمر الذي حوّل بعض الأحياء إلى نقاط سوداء تتكرر فيها الفيضانات كل سنة.

ولا يمكن إغفال ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين، من جماعات ترابية ومصالح تقنية وشركات التدبير المفوض، حيث غالبا ما يتم التدخل بعد وقوع الكارثة بدل اعتماد مقاربة استباقية تقوم على الوقاية والتخطيط المسبق، كما أن حملات التحسيس بأهمية الحفاظ على نظافة مجاري المياه تبقى محدودة، في ظل استمرار رمي الأتربة والنفايات داخل القنوات، ما يسرع من انسدادها ويفاقم حجم الأضرار.

وقد شهدت بعض الجماعات تدخلا متأخرا للجهات المعنية لتنظيف مجاري المياه، وهو ما يؤكد أنها كانت منغلقة وغير قادرة على تصريف المياه في الوقت المناسب، ما أدى إلى تزايد حجم المياه المتدفقة نحو الأحياء السكنية.

وأمام هذا الوضع المقلق، يطالب عدد من المتتبعين والفاعلين المدنيين بضرورة فتح تحقيقات جادة لتحديد المسؤوليات، ووضع برنامج استعجالي ومستدام لصيانة وتنقية شبكات الصرف الصحي، مع تعزيز آليات المراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة، تفاديا لتكرار سيناريو الفيضانات التي باتت تهدد سلامة المواطنين وممتلكاتهم مع كل تساقطات مطرية قوية.

انجراف قنطرة السحتريين بتطوان يثير مطالب بفتح تحقيق نزيه في مشاريع الجماعات الترابية

أدت السيول الجارفة التي شهدتها مدن الشمال مؤخرا، إلى انجراف جنبات القنطرة المتواجدة على واد المحنش، والتي تربط تطوان بالجماعة القروية السحتريين التابعة لنفس العمالة، ما تسبب في عزل عشرات السكان وعرقلة حركة السير والتنقل، وزاد من معاناة الساكنة التي وجدت نفسها محاصرة في ظل غياب بدائل حقيقية.

وخلف هذا الحادث حالة من الاستياء والغضب في صفوف سكان المنطقة، الذين خرجوا للتعبير عن تذمرهم متسائلين عن دور الجماعة الترابية والجهات المشرفة على إنجاز وتتبع هذا المشروع، خاصة وأن القنطرة لم يمض على تشييدها وقت طويل، قبل أن تفضح الأمطار هشاشتها وضعف بنيتها.

وفي محاولة لاحتواء الوضع، حل عامل إقليم تطوان بعين المكان في وقت متأخر، حيث قام باتخاذ إجراءات استعجالية لفك العزلة عن الساكنة، من خلال الاستعانة بجرافة وشاحنتين لردم الفراغات بالحجارة مؤقتا، في خطوة هدفت إلى تهدئة غضب المواطنين والتخفيف من معاناتهم، وإن كانت لا ترقى إلى حلول جذرية.

هذا الحادث أعاد إلى الواجهة مطلبا ملحا بفتح تحقيق نزيه وشفاف حول ظروف إنجاز هذه القنطرة، وكذا التدقيق في ميزانيتها وطريقة صرفها، إلى جانب افتحاص باقي المشاريع التابعة للجماعات الترابية بالإقليم، والتي كشفت التساقطات المطرية الأخيرة عن ضعفها وهشاشتها، رغم رصد ميزانيات وُصفت بالضخمة لإنجازها.

ويرى متتبعون أن ما وقع ليس مجرد حادث عرضي، بل نتيجة محتملة لاختلالات في المراقبة وتتبع الأشغال، واعتماد طرق بناء مغشوشة لا تحترم معايير الجودة والسلامة، ما يضع علامات استفهام كبيرة حول مسؤولية المنتخبين والمصالح التقنية المعنية، ويستدعي ربط المسؤولية بالمحاسبة حماية للمال العام وضمانا لسلامة المواطنين.

مختصرات شمالية

رغم ما شهدته العديد من المداشر من انهيار منازل نتيجة انجراف التربة الذي تسببت فيه الأمطار الأخيرة، فإن عمالة شفشاون لم تعلن المنطقة منكوبة، وهو ما أثار استياء واسعا في صفوف الساكنة، ويطرح هذا الواقع تساؤلات ملحة حول سرعة تدخل الجهات المعنية، وحول آليات الدعم والتعويض الموجهة للأسر المتضررة، خاصة في المناطق الجبلية الهشة التي تتكرر فيها مثل هذه الكوارث الطبيعية، كما يبرز ضرورة اعتماد تدابير استباقية للحد من مخاطر انجراف التربة وحماية أرواح وممتلكات المواطنين.

تسبب خطأ تقني في تحميل شركة «أماندیس» مسؤولية المعاناة التي تعرضت لها ساكنة الفنيدق، إلى جانب المواطنين الذين كانوا عالقين بمعبر «باب سبتة»، بعدما انقطع الكهرباء بشكل مفاجئ يوم الخميس الماضي، مما أدى إلى شلل تام في مختلف النقاط الأمنية والإدارية بالمعبر. هذا الخطأ غير المبرر يطرح أكثر من علامة استفهام حول أسباب انقطاع الكهرباء عن منشأة استراتيجية بهذا الحجم، كما يفتح باب التساؤل حول مدى جاهزية الشركة لضمان استمرارية المرفق العمومي وتفادي تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلا.

بسبب الانتشار الواسع للحفر بشوارع تطوان، سواء خلال التساقطات المطرية الأخيرة أو قبلها، يتساءل العديد من المواطنين عن غياب فرق الصيانة التابعة للجماعة، وعن دورها في التصدي لهذه الظاهرة ومعالجة الأضرار التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا يهدد سلامة السائقين ومستعملي الطريق.

ورغم تسجيل بعض التدخلات المحدودة لترقيع عدد من الحفر بالشوارع الرئيسية، إلا أن هذه الإصلاحات بدت جزئية وعشوائية، ولم تستجب للمعايير التقنية المطلوبة، إذ سرعان ما اقتلعت مرة أخرى مع أولى التساقطات المطرية، مما أعاد الوضع إلى نقطة الصفر.

كواليس جهوية

خنيـفرة

مطالب بتدخل المفتشية العامة لافتحاص صفقات مجلس جماعة خنيفرة

= الأسبوع

تعيش مدينة خنيفرة على وقع العديد من المشاكل والاختلالات المتعددة في تدبير الشأن المحلي، والتي رهنت الساكنة في خانة الانتظار منذ سنوات دون تحقيق أي تنمية منشودة وفق النموذج التنموي الجديد، وجعل المدينة خارج التصنيف الوطني بينما مدن أخرى تعرف رزمة من المشاريع والبرامج والأوراش.

في هذا السياق، وجه فرع حزب الاشتراكي الموحد دعوة إلى المفتشية العامة لوزارة الداخلية، والمجلس الأعلى للحسابات، لإرسال لجنة مركزية للتدقيق في الصفقات العمومية ومالية الجماعة، وذلك بعدما رصد الفرع بعض «الاختلالات الجسيمة»، و«هدر المال العام» و«الريع والتدبير العشوائي»، مشددا على أن ما يحصل يتطلب ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وأبرز حزب الاشتراكي الموحد مجموعة من الأرقام الصادمة في تدبير الصفقات المثيرة للجدل، من بينها صفقة قطاع النظافة التي بلغت قيمتها مليارا و200 مليون سنتيم لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، وصفقة تهيئة شارع الزرقطوني التي قاربت 5 ملايير سنتيم، وصرف 135 مليون سنتيم على خدمات الحراسة، معتبرا أنها برمجة مالية تخدم مصالح انتخابوية عوض تدبير أولويات المواطنين، وكشف الواقع المزري الذي تعيشه البنية التحتية للمدينة بعد التساقطات المطرية، والتي أبرزت هشاشة الشوارع الرئيسية منها شارع محمد الخامس، وضعف شبكة تصريف المياه، وكثرة الأعطاب وانسداد البالوعات، مما يؤكد الفشل في تدبير الشأن المحلي وغياب رؤية واضحة للنهوض بالمدينة، حسب البيان.

وانتقد الحزب الفشل في تدبير الشأن المحلي وتحقيق الأولويات، بسبب غياب التخطيط الناجع والمقاربة التشاركية وضعف الحكامة، داعيا المواطنين إلى الانخراط في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ورد الاعتبار للشأن المحلي.

تامسنا

توقف أشغال ملحقة جامعية بتامسنا والوزير «واش معنا»

= الأسبوع

يعاني الكثير من شباب مدينة تامسنا ضواحي الرباط، من صعوبات كبيرة في التنقل للدراسة الجامعية في الرباط، ما يتطلب منهم الكثير من المصاريف اليومية للوصول إلى الكليات.

بعدما كان من المرتقب بناء ملحقة جامعية تابعة لجامعة محمد الخامس بتامسنا، لتخفيف العبء على الطلبة، لكن توقف المشروع طرح الكثير من التساؤلات، بحيث وجهت البرلمانية نادية التهامي، سؤالا إلى وزير التعليم العالي في الموضوع، خاصة بعد توقف عملية البناء لعدة سنوات دون تقديم مبررات أو أسباب عدم بنائها، إذ كان الطلبة ينتظرون خروج مشروع الملحقة الجامعية، التي كانت ستوفر فرصا إضافية للتكوين عن قرب والمساهمة في تخفيف المشاكل والمصاريف عن الأسر، خاصة المناطق المجاورة في جماعات سيدي يحيى زعير، ومرس الخير، وعين العودة، والصخيرات، وعين عتيق.

أمام هذا الوضع، يطرح السؤال: هل تقوم الوزارة الوصية بإعادة برمجة مشروع النواة الجامعية بتامسنا وتسريع وتيرة الأشغال من إجل إخراجها خلال السنة الحالية حتى تكون مستعدة لاستقبال الطلبة خلال الموسم المقبل ؟

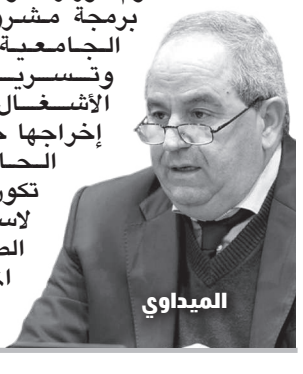
الميداوي

ميـدلت

اختلالات في مدرسة جماعاتية يشرف عليها مدرس غير متمكن

= الأسبوع

دعت الجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديمقراطي، إلى الوقوف على الاختلالات التي تعرفها المدرسة الجماعاتية أيت يحيى بإقليم ميدلت، خاصة ما يتعلق بتدبير قسمها الداخلي.

وطالبت النقابة بزيارة الوفد البرلماني المرتقب لهذه المؤسسة الجماعاتية، لرصد الأوضاع الداخلية والاختلالات التدبيرية والتنظيمية، والغيابات المتكررة، والتي تؤثر بشكل كبير على ظروف تمدرس وإيواء التلاميذ، وقالت: إن تكليف إطار من هيئة التدريس بتدبير المؤسسة دون تمكينه من التكوين الإداري والتأطير اللازمين، أفرز صعوبات ملموسة في التدبير اليومي، تجلت في ضعف التنظيم الإداري، واضطراب تتبع المواظبة والانضباط.

ورصدت النقابة مجموعة من الاختلالات تكمن في غياب شروط السلامة الصحية والوقاية، وسوء ظروف الإيواء والتغذية والنظافة، معتبرة أن هذه الوضعية تمس بحقوق المتعلمين المكفولة بموجب القوانين والمواثيق الجاري بها العمل، مؤكدة على ضرورة فتح تحقيق إداري للوقوف على حقيقة الاختلالات المسجلة، وترتيب المسؤوليات وفق ما يقتضيه القانون، إضافة إلى اتخاذ تدابير استعجالية تضمن تحسن التدبير الإداري والنظامي

سطـات

فوضى الدراجات النارية تزعج السكان بسطات

= هراوي نورالدين

رغم أن مدينة سطات ظلت لعقود من أبرز المدن الآمنة، وهي من بين المدن التي تمكنت من ضبط الشارع العام خلال احتجاجات وانزلاقات «جيل زد»، إلا أن انتشار الدراجات النارية و«التريبورتورات» في الآونة بشكل مقلق، والسرعة الجنونية والسياقة المتهورة لأصحاب هاته الدراجات، أصبحت موضع تساؤلات وانتقادات من طرف الشارع السطاتي، حيث أضحت الدراجات بمختلف أنواعها تشكل كابوسا مرعبا، وتهديدا حقيقيا لسلامة وأمن وأرواح المواطنين، خاصة بعد حوادث السير المميتة المسجلة بشأنها.

فقد أصبح أصحاب الدراجات النارية وسياقتهم الهستيرية، وسرعتهم المخيفة غير مبالين بالمارة، يتحدون لغة القانون والانضباط ومدونة السير، ما أدى إلى ظهور حالات تسيّب صادمة بالعديد من الطرقات والشوارع، خاصة على مستوى الطريق الثانوية الرابطة بين مدار زنقة الذهبية ومقاطعة دلاس في اتجاه مجمع الخير، واتجاهات أخرى على مستوى بعض المؤسسات التعليمية كثانوية ابن عباد، وثانوية الرازي وإعدادية العروسية وغيرها، ومن يمر بهذه الشوارع يخيل إليه أنها أصبحت خاصة بمركبات هؤلاء الخارجين عن القانون، في مشهد معبر عن الفوضى الطرقية، وسط تساؤلات ملحة عن دور الجهات المسؤولة في حماية المارة ومستعملي الطريق وضمان الأمن العام.

فهل ستكشف المصالح الأمنية المختصة حملاتها الميدانية لضبط مخالفات دراجات نارية يمارس أصحابها استعراضات بهلوانية بسرعة متهورة مهددين سلامة الناس ؟

شفشاون

أين اختفى اليزيد التاغي للدفاع عن جماعـات إقلـيم شفشاون ؟

= الأسبوع

لا زالت ساكنة بعض جماعات إقليم شفشاون تعاني من تداعيات وآثار السيول والفيضانات، التي دمرت عشرات المنازل وشردت الأسر وعزلت عدة دواوير وقرى بسبب الانهيارات الأرضية، في واقع يكشف ضعف وهشاشة البنيات التحتية وغياب المسؤول السياسي عن الواقعة، لا سيما في الظل الحديث عن تعرض حوالي 700 مسكن للضرر في الوقت الذي شملت فيه الخسائر 100 دوار في الإقليم.

وبالرغم من النداءات المتكررة للنشطاء المدنيين والحقوقيين الذين دقوا ناقوس الخطر خلال الأيام الأولى، وطالبوا بتدخلات آنية لتدبير الأزمة ومعالجة أوضاع الأسر في ظل الوضع الإنساني المتدهور، خاصة بعد انهيار الطرق والمسالك القروية المقطوعة، وسقوط عشرات المنازل في دوار أغبالو ولبيار ومناطق أخرى، مما يطرح التساؤل أين اختفى البرلمانيون والمسؤولون المحليون ورئيس المجلس الإقليمي للترافع عن حقوق الساكنة والمطالبة بتعويضها ؟

وتتساءل العديد من الأوساط عن سبب غياب اليزيد التاغي، رئيس المجلس الإقليمي عن حزب الأحرار، عن هذه المأساة التي تعيشها الساكنة والكارثة الطبيعية التي تعرضت لها، والتي تفرض اعتبارها منطقة منكوبة مثل ما حصل مع المناطق الأخرى، حسب قانون تغطية الوقائع الكارثية، لا سيما بعد التساقطات المطرية القياسية وانجرافات التربة، وانهيار الطرق وتعطل شبكات الصرف الصحي وتشريد الساكنة.

العديد من القرى والجماعات توقفت فيها حياة السكان الذين يعيشون عزلة تامة، بدون رعاية ولا اهتمام من قبل الحكومة، التي وضعت واختارت أقاليم أخرى ضمن المناطق المنكوبة دون إقليم شفشاون، مما يطرح العديد من التساؤلات حول العدالة المجالية والاجتماعية في تدبير الكوارث الطبيعية.

التاغي

كواليس جهوية

الدار البيضاء

عمـدة الدار البـيضاء «ما قادة على ثقل راسمالها غير الشفوي»

= الأسبوع

دخل مجلس جماعة الدار البيضاء مرحلة التوتر السياسي بين التحالف الثلاثي بسبب الصراعات والحسابات الحزبية، والتي أفرغت المجلس من دوره الأساسي المتمثل في الترافع والدفاع عن مصالح المواطنين، ومعالجة القضايا المرتبطة بالمجتمع.

فقد تحول المجلس الذي تترأسه العمدة نبيلة الرميلي، إلى «سوق سياسي» تدار فيه الأمور بمنطق الولاء والعرض والطلب، إذ أصبح في آخر ولايته بعيدا كليا عن قضايا المواطنين، وشبه عاجز عن معالجة الكثير من المشاكل والظواهر السلبية التي تعرفها الدار البيضاء، بالإضافة إلى الاحتقان الاجتماعي الذي يعم الكثير من الفئات والمهنيين الذين تم تهجيرهم قسرا من العاصمة الاقتصادية، ما يجعل العمدة وبقية نوابها في قفص الاتهام.

فطريقة التدبير واعتماد العمدة على المنسقين من أجل ضبط المجلس، جعلها في عزلة ووسط الخلافات داخل التحالف، بسبب غياب التوازن والتكافؤ في تدبير شؤون المدينة، ما جعلها تفقد السيطرة على أغلبية الأعضاء والمستشارين داخل مجلسها، لا سيما في ظل تراكم المشاكل، وعدم قدرتها على مواجهة المواطنين والنزول للشارع للقاء الجمعيات.

وقد أرسل الفرقاء السياسيون داخل المجلس رسالة واضحة إلى العمدة، بكون الاختباء وراء منسقي الأحزاب والعمل من خارج المجلس من أجل فرض آرائها، لم يعد موجودا، في ظل محاولة الكثير من الأعضاء تحقيق مكاسب أو منجزات تشفع لهم أمام الناخبين، خاصة وأن السنة الانتخابية الحالية ستكون صعبة الرهان على الأحزاب المشكلة للمجلس.

تيفلت

مركز «عدالة» يراسل الحمـوشي للـتصدي لشبكة «الكريديات»

= الأسبوع

وجه مركز «عدالة» لحقوق الإنسان، شكاية إلى المدير العام للأمن الوطني عبد اللطيف الحموشي، يطلب فيها فتح تحقيق بخصوص تستر جهات عن عصابات القروض بفوائد بمدينة تيفلت، ملتمسا منه العمل على كشف خيوط هذه الشبكة الإجرامية الخطيرة، التي تحظى بحماية مشبوهة من جهات محددة.

وكشف المركز أنه توصل بشكاية من المواطن محمد لحسيني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: XA62193، والتي يفيد من خلالها بأنه تعرض رفقة زوجته خلال الآونة الأخيرة لحادثة سير خطيرة، حيث أن عجزه عن العمل لشهور تسبب له في ضائقة مالية كبيرة، الأمر الذي اضطره إلى اللجوء لسيدة تدعى «س. خ» رفقة سيدة أخرى تنشط معها في مجال القروض بفوائد، مشيرا إلى أن المشتكي بعدما حصل على قرض 20 ألف درهم، طالبته السيدة بسعر فائدة كبير يفوق معدلات الفوائد البنكية، مع ضرورة منحها شيكات كضمانات لتسهيل الاستفادة، الشيء الذي جعله يسقط فريسة سهلة في يد هذه الشبكة.

وأوضح المركز، أن هناك عددا من الضحايا الآخرين الذين سقطوا في يد هذه الشبكة الخطيرة، المعروفة بشبكة «الكريدي - المتيريس»، وهي ظاهرة منتشرة كثيرا بين ساكنة مدينة تيفلت، خصوصا وسط الطبقات الفقيرة، يطلق عليها اسم «الطالوع»، حيث يلجأ عدد من المواطنين إلى توسل قروض مالية من قبل أشخاص محددين في عدد من الأحياء، بفوائد خارج النظم القانونية، وتقبل بشيكات على سبيل الضمان.

تاونات

مقـر جمـاعة بتاونـات فـي حالة خطـيرة

= الأسبوع

أصبح مقر جماعة تبودة بإقليم تاونات في وضعية مزرية بسبب الأضرار التي ظهرت في جدران البناية، مما يهدد سلامة الموظفين والمستخدمين والأعوان.

فقد تسببت التساقطات المطرية في حدوث تشققات على الجدران والأسقف، وبرزت أضرار كبيرة وسط البناية، التي أضحت غير صالحة للعمل، ما يخلق مخاوف كبيرة لدى الموظفين والمرتفقين.

وعبر بعض الموظفين عن استيائهم من هذا الوضع الذي يهدد حياتهم، في ظل استمرار العمل داخل هذه البناية المهددة بالانهيار فوق رؤوسهم وتهديد سلامتهم، ما دفع بعضهم إلى التوقف عن العمل في ظل استمرار الوضع الحالي.

وطالب الموظفون الجهات المسؤولة بالتدخل لإصلاح مقر الجماعة، ونقلهم لمكان آخر أكثر أمانا لممارسة مهامهم، خاصة وأن الجماعة عرفت تسربات مائية أدت إلى ضرر كبير في مختلف الأقسام وإتلاف عدد من الحواسيب، وتضرر الأرشيف.

عين على الشرق

إعداد: زجال **بلقاسم**

فوضى سياسية وتدني مستوى النقاش بعد غياب البعيوي

بينما يتبجح حزب الأصالة والمعاصرة بكونه القلعة الحصينة للدفاع عن قيم الحداثة وتمكين المرأة، سقطت الأقنعة في عاصمة الشرق لتكشف عن عورة تنظيمية يندى لها الجبين؛ ففي اجتماع ترأسه لخضر حدوش، لم يكن النقاش سياسيا ولا التدبير عقلانيا، بل تحول المشهد إلى حلبة للقاموس «الزنقوي»، حيث تعرضت مستشارات الحزب لوابل من الكلام الساقط الذي لا يمت بصلة لأخلاقيات الممارسة السياسية، في سابقة خطيرة تعيد «بيت المنصوري» إلى زمن «البلطجة اللفظية» التي اعتقد المغاربة أنها ولت بلا رجعة.

وحسب مصادر محلية، فإن اجتماع أبناء البعيوي في وجدة لمناقشة خلافات الحزب بقيادة المخضرم حدوش، سرعان ما تحول إلى مواجهة كلامية حادة، تخللتها اتهامات شخصية وعبارات اعتبرها البعض «كلاما ساقطا ومشينا»، بلغ إلى وصف بعض عضوات الحزب بـ«بيع شرفهن مقابل الانتماء للتراكتور»، مؤكدة أنها مست كرامة عدد من المستشارات، كما أن التوتر بلغ حد انسحاب بعض العضوات من الاجتماع احتجاجا على ما وصفنه بـ«المساس بالشرف والاعتبار الشخصي»، مما دفع العضوة المتضررة من هذه الأوصاف إلى وضع شكاية لدى الأجهزة الأمنية، تؤكد نفس المصادر.

وحسب متتبعين للشأن السياسي بوجدة، فإن ما حدث ليس مجرد «انفلات عابر»، بل هو طعنة في صميم التوجهات الكبرى للمملكة؛ ففي الوقت الذي تحظى فيه المرأة المغربية بعناية ملكية من لدن الملك محمد السادس، الذي وضع كرامة النساء في صلب المشروع المجتمعي، تأتي نخب «الجرار» بوجدة لتضرب هذه المكتسبات بعرض الحائط. هذا السلوك يعري الهشاشة الأخلاقية داخل القواعد التنظيمية للحزب، ويطرح علامات استفهام حول ماهية «المشروع الحداثي» الذي يبشر به قادة الحزب في الرباط بينما يغتالونه في أقاليم أخرى بدم بارد.

ويرى العارفون بخبايا المطبخ السياسي المحلي، أن هذا الانفلات ليس سوى مرآة عاكسة لهشاشة التوازنات التي تحكم الفرق السياسية داخل المجالس المنتخبة، حيث أضحت الحسابات المصلحية الضيقة للبعض هي البوصلة التي تحركهم بعيدا عن رهانات التدبير الجماعي الرصين، ويبرز عجز «دكاكين السياسة» عن ترسيخ أدنى أبجديات «ثقافة الاختلاف»، كاشفا عن حالة من الفوضى التنظيمية التي تذكيها حمى التهافت على كراسي المسؤولية وتوزيع كعكة الأدوار، في مشهد يغيب فيه العقل المؤسساتي ويحضر فيه منطق تصفية الحسابات الشخصية على حساب وقار المؤسسات الدستورية.

نشاط العصابات يرهن مستقبل التنمية في الناظور

لم تعد أخبار الناظور تقتصر على أوراش «الناظور ويست ميد» أو الطموحات الاقتصادية الحالمة، بل أضحت «فوبيا» الرصاص الحي وسيناريوهات المطاردات «الهوليودية» هي التي تتصدر المشهد في غفلة من الزمن الأمني الموعود، وهو ما تؤكده الفاجعة التي هزت منطقة الدويرية ضواحي العروي، بعدما عُثر على شاب في مقتبل العمر جثة هامدة بجوار سيارته، وهذه ليست مجرد واقعة قتل عابرة تضاف إلى سجلات «المحاضر»، بل هي طعنة في خاصرة «السكينة العامة».

هذه الجريمة النكراء، التي انطلقت خيوطها من «أولاد شعيب»، حسب مصادر إعلامية محلية، لتنتهي بدم بارد في نفوذ الدرك الملكي بالعروي، ترسم علامات استفهام حول «المناطق الرمادية» التي تتحرك فيها شبكات تصفية الحسابات بعيدا عن أعين الرقابة الاستباقية، كما أن حديث شهود العيان عن «مطاردة علنية» واستعمال صريح للسلاح الناري في واضحة النهار أو تحت جنح الظلام، يشي بأننا لسنا أمام جنوح معزول، بل أمام «تغول إجرامي» منظم يجد في الثغرات الأمنية بالمسالك المدارية مرتعا له.

كما أن استمرار هذا النزيف الدموي لا يزهق الأرواح فحسب، بل يغتال الثقة في المشروع التنموي برمته؛ فلا تنمية تستقيم مع صوت الرصاص، ولا استثمار يزدهر في بيئة يسكنها الرعب، مما يتطلب ردعا حقيقيا يطهر الإقليم من فلول العصابات التي تحاول فرض سطوتها خارج سلطة القانون، لكون مدينة النور تقع اليوم بين مطرقة الطموح الاقتصادي وسندان الانفلات الإجرامي، مما يستوجب صياغة مقاربة أمنية جديدة تعيد الاعتبار لـ«وقار الدولة» وتكبح جماح الجريمة التي باتت تهدد بتحويل الإقليم إلى «منطقة محظورة» خارج حسابات الاستقرار.

كواليس جهوية

الزمامرة

المعارضة تتهم بلقشور بإهمالها.. «باركة عليه غير مشاكل الكرة»

الأسبوع

يتواصل الصراع داخل جماعة الزمامرة بين المعارضة والمكتب المسير، حول طريقة تسيير وتدبير العديد من الأمور الداخلية المتعلقة بتقاسم المعطيات والمحاضر ومناقشة القرارات المتخذة.

في هذا الإطار، وجه مستشارون من المعارضة رسالة إلى عامل الإقليم، منير هواري، لأجل التدخل وتمكينهم من حقوقهم القانونية في إطار صلاحياته الواسعة بصفته مسؤول سلطة الوصاية، لتسوية العديد من الأمور، من بينها مخالفات قانونية مرتبطة بتعطيل دورات المجلس الذي يترأسه عبد السلام بلقشور، والامتناع عن تسليم المحاضر للمستشارين المعنيين.

واعتبرت المعارضة أن الشفافية والتواصل مع السكان تتطلب تمكين المعارضة من حقوقها القانونية، لا سيما المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتلقي الوثائق المتعلقة بالمداولات، مثل المحاضر، منتقدة الممارسات التي يقوم بها المكتب المسير للمجلس، والتي تطرح علامات استفهام حول مدى احترام رئيس الجماعة للشروط القانونية المتعلقة بالإدارة الجماعية، والتي تفرض فتح نقاشات والتداول في الأمور المتخذة مع جميع الأعضاء.

ويطرح الوضع الحالي الذي تعرفه مدينة الزمامرة العديد من التساؤلات حول دور سلطة الوصاية والمراقبة في محاسبة المجالس بسبب التقصير أو غياب الوضوح في تنزيل القرارات بدون إخبار المستشارين والمواطنين، لا سيما وأن تدبير الشأن المحلي يفرض على المجلس أن يكون متواصلا ويعرض برامجه وقراراته أمام جميع الفرقاء.

وتتساءل العديد من الأوساط المحلية: هل سيتدخل عامل الإقليم لممارسة دوره الرقابي، وتفعيل الآليات القانونية والإجرائية لحماية حقوق المعارضة في مناقشة الأمور، أم سيلتزم الصمت ويترك بلقشور يفعل ما يشاء ؟

بلقشور

أصداء أزمور

شكيب جلال

مستشار مارس المعارضة داخل المجلس البلدي باسم الأحرار، ثم انتقل لدعم الأغلبية وأصبح صديقا للرئيس خلال الولاية الحالية، الذي نسي هموم ساكنة دائرته، التي قام بترميم بعض الحفر فيها خلال الانتخابات السابقة تحت أنظار بعض المواقع الإلكترونية بهدف التسويق الانتخابي وهو ما جعل متتبعين يتساءلون عن سبب تخلي بعض مستشاري المعارضة عن واجبهم وارتمائهم في حضن الرئيس ؟

بعد التساقطات المطرية ظهرت مؤشرات على عودة المياه النظيفة إلى نهر أم الربيع بأزمور، وعودة بعض أنواع السمك بعد فترة طويلة من الجفاف، وهو النهر المعروف بسمك الشابل الذي كان يصدر إلى ملك البرتغال في القرن السادس عشر، إلى جانب ظهور أسماك أخرى مثل الشرغو والأنشوبة والصول والدرعي، التي أسعدت عشاق الصيد.

لماذا لا تزور سيارة الوحدة المتنقلة المكلفة بالصيانة والبحث عن الكابلات المعطلة، مدينة أزمور الغارقة بالأسلاك الكهربائية المهترئة، التي تهدد حياة المواطنين، حيث أن الأسلاك العارية ملقاة على الأرض في مختلف الأزقة والساحات ؟

ورزازات

مطالب بإخراج مشروع المدينة السينمائية بورزازات

الأسبوع

دعت فعاليات حزبية في مدينة ورزازات، إلى إخراج مشروع مدينة الإنتاج السينمائي إلى حيز الوجود، نظرا للمكانة الفنية للمدينة التي تلقب بـ«هوليود المغرب»، خاصة وأنها سبق واستقطبت العديد من الأفلام الأجنبية.

وانتقد حزب التقدم والاشتراكية التأخير غير المبرر في إنجاز المشروع رافضا إحداثه في أي مدينة أخرى، محملا المسؤولية للوزارة الوصية ورئيسة لجنة الفيلم بورزازات، وطالب بتحقيق التنمية في ورزازات عبر إدماج الإقليم ضمن الاستثمارات والبنيات السياحية واللوجستيكية، وجعله رافعة حقيقية للإقلاع الاقتصادي وخلق فرص الشغل، مستنكرا التراجع في النقل الجوي الذي يؤثر على السياحة بالمدينة.

تارودانت

فعاليات أمازيغية تطالب الداخلية بتنظيم الرعي الجائر وتطبيق القانون

الأسبوع

حذرت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، من تطور خطير في تصاعد اعتداءات الرعاة الرحل وأرباب شركات الرعي الجائر على الساكنة المحلية، خاصة بسيدي إفني وآيت بعمران وإمجاض، وتزنيت وتافراوت، واشتوكة آيت باها، وجماعات أخرى في إقليم تارودانت.

وكشفت الشبكة عن ممارسات غير قانونية بسبب نشاط الرعي العشوائي، تمس الممتلكات وإتلاف المحاصيل الزراعية وتخريب أشجار الأركان والصبار، والاعتداء الجسدي في حق أصحاب الأراضي، قائلة أن ما يحصل يكرس وضعا متكررا كل سنة أمام صمت الجهات المسؤولة، ذلك أن بعض الرعاة الرحل وأصحاب الشركات يقومون باستنزاف الفرشة المائية والإضرار بغابة الأركان المصنفة تراثا إنسانيا من طرف «اليونسكو»، معلنة تضامنها مع الفلاحين والسكان المتضررين مما أسمته السلوكات الإجرامية لبعض الرعاة وملاك شركات الرعي، وحملت السلطات المحلية والإقليمية مسؤولية ضمان أمن المواطنين وحماية ممتلكاتهم، عبر تفعيل القانون 13-11 المتعلق بالترحال الرعوي بما يوازن بين حقوق الرحل وحقوق الساكنة المستقرة، منتقدة الصمت والبطء في التفاعل مع شكايات الفلاحين المتضررين واستمرار سياسة فرض الأمر الواقع من طرف أصحاب قطعان الماشية.

ويطرح الترحال الرعوي إشكالية كبيرة في جهة سوس والمناطق الجنوبية، بسبب غياب مساحات محددة للرعاة الرحل للقيام بنشاطهم بعيدا عن الساكنة وحماية حقوق المواطنين، في غياب القانون وعدم تطبيقه على هؤلاء، رغم أن الاعتداء على ممتلكات المواطنين في مناطق أخرى يتم التعامل معه بشكل قضائي وقانوني للحد من الفوضى والعشوائية، فهل تتدخل الدولة لحماية المواطنين ووضع حد للفوضى والسطو على الممتلكات ؟

أسفي

هل تملك سلطات أسفي الإرادة لإصلاح النسيج المعماري العتيق للمدينة ؟

الأسبوع

أكدت مكونات ائتلاف ذاكرة المغرب في مدينة أسفي، على ضرورة وضع تصور شامل للمجال العمراني لمواجهة أثار الفيضانات وإعادة هيكلة النسيج العمراني وفق أسس علمية وثقافية تحفظ الذاكرة وتحمي المدينة وساكنتها.

واعتبرت فعاليات محلية - في لقاء محلي - أن المرحلة تقتضي الاستفادة من التجارب التي عرفتها مدن مغربية أخرى، نجحت في إعادة إعمار وترميم المدن العتيقة مثل طنجة وتطوان ومراكش والرباط، مؤكدة على ضرورة أهمية المقاربة التشاركية لإنضاج التصورات واستنباط المشاريع التي تتلاءم مع النسيج المعماري العتيق للمدينة وتحافظ على البعد الثقافي والاجتماعي.

وتمت مناقشة العديد من المواضيع المرتبطة بشؤون المدينة، خاصة مسألة المآثر المعمارية، مثل قصر البحر، الذي تعرض لعدة مخاطر تهدد وجوده كمعلمة برتغالية قديمة، إلى جانب ضرورة الاهتمام بجميع المرافق والمعالم الأثرية والأسوار العريقة، وإعطاء الأولوية للمجتمع المدني بصفته شريكا أساسيا للتواصل مع السكان وغيرهم، من أجل الحفاظ على جميع المعالم.

منذ سنوات طويلة ظلت مدينة أسفي خارج دائرة الاهتمام والمشاريع التي عرفتها العديد من المدن العتيقة، رغم أنها تختزل تراثا إنسانيا كبيرا ولديها تاريخ عريق، في حاجة ماسة لاستثماره، مما يتطلب من المسؤولين العمل على إعادة تأهيلها والحفاظ على خصوصياتها المعمارية، وإعداد مشروع شامل ينهض بحاضرة المحيط من جميع الجوانب.

بني ملال

مواطنون للشركة الجهوية ببني ملال: «من نهار جيتي ما شفنا الربح معاك»

الأسبوع

أصبحت الشركة الجهوية متعددة الخدمات بجهة بني ملال خنيفرة، نقمة على ساكنة الجهة، بسبب الاختلالات في تدبير قطاعي الماء والكهرباء والانقطاعات المتكررة وارتفاع أسعار الفواتير التي أصبحت تفوق القدرة الشرائية للمواطنين.

فبعدما استبشر السكان خيرا بتكليف الشركة الجهوية بتدبير قطاعين حيويين هما الماء والكهرباء، كشف الواقع عكس ذلك، وأصبح تعيين هذه المؤسسة نقمة على حياة المواطنين الذين أصبحوا غاضبين ومستائين من المشاكل التي كانت من الزمن الماضي، بحيث تحول انقطاع الماء إلى ظاهرة متكررة بدون توضيح أسبابه.

مثلا في ضواحي مدينة وادي زم، تعاني عدة دواوير من مشاكل في التزود بالماء الصالح للشرب، مما يخلق احتقانا كبيرا في صفوف المواطنين ويزيد من تفاقم الوضع المعيشي، بينما في جماعة حد بوموسى تعاني الساكنة من مشكل التطهير السائل، إلى جانب مشكل الإنارة العمومية والأعطاب الكهربائية في مناطق أخرى.

ففي عهد المكتب الوطني للماء والكهرباء، لم تكن هاته المشاكل مطروحة بشكل كبير، بحيث كانت هناك الاستجابة بسرعة في التعامل مع الأعطاب والانقطاعات، والآن يتحدث الناس عن بطء كبير في التفاعل مع الشكايات وغياب التواصل من قبل الإدارة، مما يطرح تساؤلات حول كيفية إدارة المشاكل وتتبعها لخدمة الزبناء، في غياب قنوات تواصل مباشرة وفعالة لرفع همومهم ومشاكلهم بسرعة.

وترى الساكنة أن الإشكالية المطروحة في ظل المشاكل المتراكمة، تكمن في عدم تفعيل أسس الحكامة الجيدة في التخطيط وإدارة المشاريع، لأن تسديد الفواتير يتطلب خدمة في المستوى المطلوب ومستوى من الالتزام من قبل الشركة عبر جودة عالية للخدمات والتواصل والتفاعل مع الشكايات عوض تجاهلها.

العدد: 1777 من 20 إلى 26 فبراير 2026

مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية بين الواقعية السياسية والتحديات النفسية

بنعيسى يوسفي

لا أحد يشك اليوم في أن موضوع الصحراء المغربية يوشك على طي صفحته بصفة نهائية، ولعل اللقاء الأخير الذي عقد في مدريد بين الأطراف المعنية بالملف، المغرب والبوليساريو بشكل خاص، والجزائر وموريتانيا، تحت إشراف الولايات المتحدة، هو أولى بوادر الطي النهائي لهذه الصفحة، وبالتالي وضع نقطة نهاية للنزاع المفتعل الذي عمّر لنصف قرن ونيّف، والحقيقة لم تكن الأمور لتصل لهذا المستوى وهذه الانعطافة التاريخية التي عرفها الملف، لولا المجهودات الكبيرة والمضنية التي تبذلها الدبلوماسية المغربية بقيادة ملك البلاد، الذي أعاد للمغرب توهجه وألقه بصياغة تحالفات استراتيجية صبّت في مجملها في مصلحة القضية الوطنية، وبالتالي تم كسب نقط كثيرة في هذا الإطار كان آخرها القرار الأممي 2797، الذي اعتبر الطرح المغربي بمنح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية هو المرجع والمستند والأرضية الوحيدة التي يمكن أن تتمخض عنها باقي الإجراءات والممارسات القانونية والعملية لتثبيت هذا النوع من الحكم وتنزيله في هذه الأقاليم.

فلسفة مبادرة الحكم الذاتي والشكل الذي سيأخذه والتدابير القانونية والإدارية، والاختصاصات والصلاحيات التي ستمنح بموجبه للهيئات والمؤسسات التي ستجسده على أرض الواقع، وكل المسائل الأخرى السيادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.. لا أعتقد أن المغرب تخفى عليه كل صغيرة وكبيرة بهذا الخصوص، خاصة إذا علمنا أن الوثيقة التي أعدّها بهذا الشأن تناهز أربعين صفحة، كلها تتضمن تفاصيل ومبادئ ومقومات أجرأة الحكم الذاتي، لكن رغم جدية وصلابة كل هذه التفاصيل والمبادئ، فهذا لا يعني أن الطرف الآخر المتمثل في الجبهة أولا والجزائر ثانيا، سيقبلا بها بكل سهولة وبساطة، وانتهى الأمر؛ فالطرف الرئيسي في القضية، إذا سلّمنا جدلا أنه قبل بالحكم الذاتي بصفة رسمية بالصيغة المغربية، علما أنه لا زال يناور هنا وهناك بدعم من الراعي الرسمي له، فإنه سيعمل جاهدا على انتزاع الكثير من الحقوق والمكتسبات، ما يعني أنه لا بد أن تكون هناك تنازلات من كلا الطرفين في قضايا عديدة، وهنا مربط الفرس، فكيف يمكن للمغرب أن يتصرف إذا رفع هذا الطرف السقف عاليا في مطالبه، وتجاوزت ما هو مسموح به فيما هو مسطر في الوثيقة المغربية، أو حتى ما هو مسموح في التجارب المعروفة في هذا المجال؟ نحن لا نشك البتة في حنكة المفاوضين المغاربة، وكيف يمكن لهم تذويب الخلافات إلى حدها الأدنى، لكن لا يجب أن نتصور أن ذلك سيكون بالسهولة التي نتخيلها، ومن المؤكد أن ذلك ستتخلله عوائق وعراقيل كثيرة تحتاج لوقت وآليات قمينة لتجاوزها.

صحيح أن الموقف الأمريكي والضغط الذي يمارسه على الجبهة والجزائر قد يساعد بشكل أو بآخر على جسر الهوة وردمها وتقريب وجهات النظر، وجعل هذه الأطراف تقلص طموحاتها شيئا فشيئا حتى تتوافق وتتساوق ومعطيات المقترح المغربي، أضف إلى ذلك أن اللقاء المقبل سيكون في العاصمة الأمريكية وبرعاية واشنطن دائما؛ كلها مؤشرات تدل أولا على حزم الإدارة الأمريكية في إنهاء هذا الصراع قبل نهاية ولاية دونالد ترامب، وثانيا اعتماد المقترح المغربي كحل وحيد وأوحد لحل هذا النزاع، وثالثا إلزام الجبهة بكل مقتضياته ومضامينه، في ظل طبعا بعض التنازلات بين الطرفين الرئيسيين، لكن دون المساس بالجوهر طبعا، ودون الخروج عن الإطار العام الذي يرسمه هذا الحل.

الذي يثيرني في هذا الموضوع حقا، ليس حول كيفية تنزيل المقترح المغربي الجاد والواقعي عاجلا أو آجلا، فالكل يجمع على أن المغرب متسلح بكثير من المقومات القادرة على تحقيق ذلك، فالمسألة محسومة إلى أبعد الحدود والقضية قضية وقت ليس إلا، الذي يثيرني هو كيف يمكن أن تتقبل الجبهة المزعومة وصنيعتها الجزائر الأمر ؟

فالإشكال الذي سيطرح من دون شك سيكون نفسيا بامتياز، كيف يمكن استساغة هذا الانتقال من حلم تكوين دويلة صغيرة منفصلة إلى الانضمام إلى الوطن الأم؟ كيف يمكن تقبّل تبخر الحلم الذي دام نصف قرن وأنفقت عليه الملايير، وتم من أجله خوض حروب كبيرة، ولم ينتج إلا السراب؟ كيف يستطيع العائدون الاندماج في المجتمع المغربي، وينصهرون في ثقافته من جديد؟ كيف يمكن أن يتعامل سكان الصحراء مع الوافدين الجدد في المدرسة وفي الحي وفي الشارع؟ أنا لا أتصور المسألة بسيطة، هذا هو الأهم وهذا ما يبدو الاشتغال عليه ضروريا، قد يتم اعتبار ذلك أمرا سابقا لأوانه، لكن لا بد من التهييء المبدئي والقبلي لتقبّل الوضع، ولتقبّل هذا التحول العميق الذي دون شك سيمس الكثير من مناحي حياة القادمين والوافدين من هناك، فلا أعتقد أن سكان المناطق الجنوبية سيدخرون جهدا في استقبالهم استقبالا جيدا، خاصة ونحن نعلم أن هناك روابط قبلية ودموية تربط سكان الصحراء المغربية مع الكثير من المحتجزين في تندوف، ولهذا لا أعتقد أنه سيكون هناك إحساس وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، يكفي أن يعبّر هؤلاء عن رغبتهم الأكيدة التي لا تشوبها شائبة ويعلنون استعدادهم الاندماج التطوعي في المجتمع الصحراوي بعيدا عن أي هواجس أو خلفيات يمكن أن تنغص هذا الالتحام المنشود، وبالتالي سيكون الاندماج سهلا وسلسا، خاصة إذا استحضرنا التقاطعات الثقافية والاجتماعية والدينية بينهم، وحتى الدولة بمختلف أجهزتها لا شك أنها لن تتسامح أو تتساهل مع أي شكل من أشكال التضييق أو التنقيص من اعتبار هؤلاء الوجودي والاجتماعي.

كل ما نتمناه في الختام هو طي هذا النزاع نهائيا وفتح باب التعايش السلمي سواء مع الصحراويين القادمين من تندوف أو مع دول الجوار، لما له مصلحة شعوب المنطقة.

حقائق تاريخية وسياسية عن جزائرنا السليبة

عبده حقي

يعود الجدل حول التاريخ والحدود في شمال إفريقيا كلما احتدمت الأزمات السياسية بين دول المنطقة، غير أن هذا الجدل لا يمكن فهمه من دون العودة إلى السياق التاريخي الطويل الذي تشكّلت فيه الكيانات والدول، ومن هذا المنظور يبرز مفهوم «الجزائر السليبة» بوصفه قراءة تاريخية ناقدة لمسار اقتطاع أجزاء واسعة من المجال المغربي التاريخي، وتحوّلها عبر مراحل متعاقبة من الهيمنة العثمانية ثم الاستعمار الأوروبي إلى دولة حديثة باسم الجزائر.

في القرون الوسطى وبدايات العصر الحديث، كانت المملكة المغربية كيانا سياسيا واسع النفوذ، خاصة في ظل الدول المرابطية والموحدية ثم السعدية والعلوية، فلم يكن المغرب مجرد دولة قطرية بالمعنى الحديث، بل إمبراطورية ذات امتداد ترابي وبشري كبير، تستند إلى الشرعية الدينية والسياسية، وإلى شبكة بيعات وتحالفات قبلية وتجارية، وقد امتد نفوذ هذه الإمبراطورية جنوبا إلى نهر السنغال، وشرقا إلى تخوم ليبيا، وشمالا إلى الأندلس وبلاد الغال، حيث لعب المغاربة دورا مركزيا في الدفاع عن الإسلام وحماية المجال الأندلسي لعدة قرون.

غير أن هذا الامتداد الإمبراطوري العظيم تعرض للتقلص مع صعود الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر.. فقد بسط العثمانيون نفوذهم على أجزاء واسعة من شمال إفريقيا، مستفيدين من تراجع القوى المحلية ومن التنافس الأوروبي المتصاعد، وفي هذا السياق، تم انتزاع المجال الشرقي المغربي، بما فيه إيالة الجزائر، من دائرة النفوذ المغربي، ليس عبر قطيعة حضارية واضحة، بل عبر فرض واقع سياسي جديد بالقوة العسكرية وباسم الخلافة.

إن هذا التحول لم يكن مجرد انتقال إداري، بل شكل بداية تفكك المجال المغاربي التاريخي، حيث تحولت الجزائر إلى كيان تابع للباب العالي في إسطنبول، منفصل سياسيا عن عمقها الشرعي المغربي، رغم استمرار الروابط الاجتماعية والثقافية بين القبائل والسكان، ومع مرور الزمن، ترسخت هذه القطيعة السياسية، لتفتح الباب أمام مرحلة أكثر حدة مع دخول الاستعمار الأوروبي.

في القرن التاسع عشر، نزلت فرنسا بثقل قوتها لتفرض احتلالها على الجزائر سنة 1830، وتحولها إلى مستعمرة استيطانية، غير أن الأخطر في المسار الفرنسي لم يكن فقط احتلال الجزائر، بل إعادة رسم الحدود على حساب حقوق المغرب.. فقد قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية باقتطاع مساحات شاسعة من الصحراء الشرقية المغربية، من بينها تندوف وبشار وغيرهما، وضمها إلى الكيان الجزائري المستحدث، في تجاهل تام للروابط التاريخية والقبلية والبيعية التي كانت تربط هذه المناطق بالسلطان المغربي.

هذا التلاعب الاستعماري الفرنسي بالحدود المغربية، لم يكن بريئا، بل استند إلى منطق «فرّق تسد»، وإلى الرغبة في خلق دولة كبيرة جغرافيا، تدور في الفلك الفرنسي، وتشكل حاجزا جيوسياسيا أمام المغرب، وهكذا وُلدت الجزائر الحديثة بحدود لم تكن نتاج تطور تاريخي طبيعي، بل نتيجة قرار استعماري فرنسي صرف.

وفي الوقت ذاته، لعبت إسبانيا دورا موازيا في اقتطاع أجزاء أخرى من المجال المغربي؛ فقد سيطرت على مدن الشمال، مثل سبتة ومليلية، إضافة إلى بسط نفوذها على الصحراء الجنوبية المغربية لفترة طويلة، وبذلك وجد المغرب نفسه، مع مطلع القرن العشرين، محاصرا بحدود رسمها الاستعمار، ومجردا من جزء كبير من مجاله التاريخي.

غير أن التاريخ لا يُقرأ فقط بمنطق الحنين أو المظلومية، بل بمنطق التحولات؛ فالمغرب الحديث اختار، منذ الاستقلال، مسار بناء الدولة الوطنية الحديثة، القائمة على الشرعية التاريخية، ولكن أيضا على الانخراط في النظام الدولي، واحترام الحدود الموروثة، مع الدفاع عن وحدته الترابية بالوسائل السياسية والقانونية.

إن استعادة المجد المغربي لا تمر عبر استرجاع الخرائط القديمة، بل عبر تكريس ريادة ديمقراطية حقيقية، وتوسيع فضاء حقوق الإنسان، وبناء نموذج تنموي جذاب في محيطه الإقليمي؛ فالمغرب القوي ديمقراطيا، المتصالح مع تاريخه، والمنفتح على محيطه الإفريقي والمتوسطي، هو القادر على استعادة نفوذ معنوي وحضاري يفوق أي نفوذ ترابي.

بهذا المعنى، تتحول «جزائرنا السليبة» من مجرد شعار تاريخي إلى سؤال سياسي وأخلاقي أعمق: كيف يمكن لتاريخ الإمبراطورية الشريفة أن يُستثمر لبناء مستقبل إقليمي قائم على التعاون، لا على الصراع، وعلى الريادة الدبلوماسية الناعمة، لا على منطق الرعونة السياسية؟ هنا فقط قد يستعيد المغرب مجده، لا كإمبراطورية حدود، بل كإمبراطورية قيم مغاربية وعالمية.

في القرون الوسطى وبدايات العصر الحديث، كانت المملكة المغربية كيانا سياسيا واسع النفوذ، خاصة في ظل الدول المرابطية والموحدية ثم السعدية والعلوية، فلم يكن المغرب مجرد دولة قطرية بالمعنى الحديث، بل إمبراطورية ذات امتداد ترابي وبشري كبير، تستند إلى الشرعية الدينية والسياسية، وإلى شبكة بيعات وتحالفات قبلية وتجارية، وقد امتد نفوذ هذه الإمبراطورية جنوبا إلى نهر السنغال، وشرقا إلى تخوم ليبيا، وشمالا إلى الأندلس وبلاد الغال، حيث لعب المغاربة دورا مركزيا في الدفاع عن الإسلام وحماية المجال الأندلسي لعدة قرون.

سؤال المعنى في العالم العربي

من الحلم الجماعي إلى إدارة البقاء

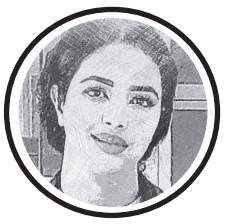

عائشة **بوزرار**

تعتبر مشكلة المعنى واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات العربية اليوم، حيث تتشكل أنماط التفكير والعيش تحت ضغط ظروف اجتماعية واقتصادية معقدة، تختلف هذه الأزمة جذريا عما هو موجود في المجتمعات الغربية، حيث ترتبط أزمة المعنى بخيارات كثيرة تؤدي إلى حالة من الضياع والقلق. بالمقابل، في العالم العربي، تعود أزمة المعنى إلى ندرة الخيارات والضيق الذي يعيشه الأفراد في أفقهم المستقبلي.

يمر الإنسان العربي بمرحلة من الفراغ القيمي في ظل غياب الأطر الاجتماعية التي تعزز العدالة وتضمن فرصة للعيش الكريم، حيث يشعر الأفراد بأنهم محاصرون، ويشكل فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية والمعنية بالإصلاح منعطفا خطيرا، حيث يتحول السؤال الأساسي حول المعنى من شعور جماعي إلى عبء فردي، يعكس حالة من العزلة والقلق المستمر.

عندما يصبح الهمّ اليومي للمواطن العربي هو كيفية تأمين لقمة العيش أو البحث عن عمل إضافي، أو التفكير في الهجرة كخيار لا بديل عنه، تتراجع الأسئلة الوجودية العميقة التي تتعلق بكيفية تحقيق حياة ذات قيمة، فباستبدال سؤال «كيف نعيش حياة جيدة؟» بسؤال أكثر إلحاحا وواقعية، مثل «كيف نتفادى الانهيار؟»، تتأزم الروح الجماعية وتتقلص الآمال والطموحات.

هذا التحول لا يتمثل فقط في تغيير الأسئلة، لكنه يعكس أيضا تغيرات سلوكية واجتماعية، تنشأ سلوكيات تُعرف بـ«سلوكيات النجاة»، حيث يُقاس النجاح بناءً على القدرة على البقاء وتجنب المخاطر، وليس على مدى تحقيق الأحلام أو الأهداف المشرقة، في هذه الظروف، تنهار الطاقة النفسية للأفراد، حيث تصبح النجاة حالة مستمرة ومتجددة من التحدي.

تحتاج المجتمعات العربية إلى التفكير في كيفية إعادة بناء المعنى والتواصل بين الأفراد. العائلة، وهي الكيان التقليدي الذي كان يشكل مصدر الأمان والمعنى، حين يصبح اليوم سلسلة من الحسابات: الإيجار، المواصلات، أسعار الطعام.. يشعر الإنسان بأنه يستهلك نفسه في الصمود فقط، أحدهم يصف حياته بقوله «أنا لا أعيش، أنا أدير نفسي كي لا أسقط»، قد تتحول في بعض الأحيان إلى مصدر ضغط واستنزاف للموارد النفسية، وكما يؤثر الدين في تشكيل قناعات الأفراد، يعاني من الضيق والاختزال في أدوار معينة، تتعلق بالتصحيح الاجتماعي أو الطمأنة الفردية.

بين العائلة والدين، يبرز دور وسائل التواصل الاجتماعي كحقل يمثل معضلة جديدة؛ ففي عالم يتنافس فيه الجميع لنيل الانتباه، تنخفض قيمة الإنسان إلى ما يُقاس من خلال عدد المتابعين أو الإعجابات، ويبدو المعنى سطحيا، قابلا للاستهلاك السريع، لكن حالما تتوقف التفاعلات، يختفي الإحساس بالوجود والقيمة.

تشير أزمة المعنى في العالم العربي إلى ضرورة التفكير الجاد في كيفية صلاحية الحياة، وهي ليست مجرد مشكلة فكرية أو ثقافية، بل هي تعبير عن أزمة شاملة تعكس بنية المجتمع، لذلك يجب معالجة هذا السؤال من خلال التركيز على خلق بيئات توفر آفاقا قابلة للتوقع، وضمان العدالة، وفتح مجالات عامة تعزز التفاعل الإيجابي والشعور بالمشاركة.

إن بناء معنى حقيقي وملموس، يتطلب جهدا مشتركا وإرادة جماعية، مما يجعل هذا السؤال ملحا أكثر من أي وقت مضى.

المحاماة بين التحكيم الملكي والوساطة البرلمانية

زهير **حميدوش**

يطرح التصعيد القائم بين هيئات المحامين ووزير العدل سؤالا يتجاوز الخلاف المهني الظرفي، ليبلغ مستوى التفكير في آليات تدبير الأزمات داخل النسق الدستوري ذاته؛ فحين تتآكل الثقة وتُستنفد قنوات الحوار القطاعي، ويُهدد حسن سير مرفق العدالة بفعل الشلل المتكرر، يصبح التساؤل حول إمكان تفعيل الفصل 42 من الدستور مشروعا من حيث المبدأ، قبل أن يكون محل تحفظ من حيث الجدوى والمآل.

من الزاوية الدستورية الصرفة، لا يتضمن الفصل 42 ما يمنع، نظريا، استحضاره في سياقات لا تقتصر على النزاعات الكلاسيكية بين السلط ما دام معيار التدخل هو السهر على احترام الدستور وضمان حسن سير المؤسسات الدستورية، وإذا كانت السلطة القضائية إحدى هذه المؤسسات، فإن أي احتمال لتعطل قد يمس عملها، سواء بسبب اختلال تشريعي أو توترات داخل مكونات المنظومة، يمكن أن يُعرض بوصفه مسألة ذات صلة بهذا الحسن في السير، بما يفتح، نظريا، أفق النقاش حول التحكيم الملكي.

غير أن هذا الإمكان النظري يصطدم بقراءة دستورية متداولة تحصر إمكانية التحكيم في طبيعة النزاع وأطرافه، وتربط تفعيله بوجود مواجهة بين مؤسسات دستورية قائمة بذاتها، فالمواجهة الراهنة لا تنعقد بين سلطتين دستوريتين متقابلتين، وإنما بين سلطة حكومية وهيئات مهنية مستقلة، وإن كانت تضطلع بدور محوري في ضمان حق الدفاع وتحقيق شروط المحاكمة العادلة، ويستمد هذا المنحى التأويلي بعض مبرراته من الطابع المفتوح للنص الدستوري، في ظل صمته عن ضوابط ومحددات تفعيل التحكيم، سواء من حيث الجهة المبادرة إليه أو كيفية ممارسته أو حدوده الإجرائية، غير أن هذا الصمت، بالنظر إلى تذبذب الممارسة الدستورية بين التحفظ عن تفعيل الفصل 42 في بعض السياقات وعدم إبدائه في سياقات أخرى، لا يسمح بإقامة قراءة مستقرة أو حاسمة، بل يُبقي التأويل في دائرة الاحتمال المرتبط بالسياق ورهاناته.

ثم إن اللجوء إلى التحكيم الملكي في ظل مسار تشريعي مفتوح - حتى وإن لم يُحَل بعد على البرلمان - يثير مفارقة دستورية دقيقة، إذ قد يُفهم باعتباره تجاوزا لوظيفة البرلمان بوصفه الفضاء الطبيعي لتدبير الخلافات حول القوانين، وإقرارا ضمنيا بعجز الآليات التمثيلية عن استيعاب النزاع، كما أنه يُثقل وظيفة التحكيم بحمولة ليست من طبيعتها، ويحولها من آلية استثنائية لضمان التوازن الدستوري إلى أداة لحسم نقاش تشريعي يفترض أن يُدار بمنطق التداول والتعديل، لكن استبعاد هذا الخيار لا يعني إنكار وجود بدائل دستورية فعالة؛ فبين منطق الصدام المفتوح ومنطق التحكيم الاستثنائي، توجد وسائط مؤسساتية واضحة نصا وممارسة، في مقدمتها الوساطة البرلمانية، والمقصود بهذه الوساطة ليس تدخلا فوقيا ولا تحكيما سياديا، بل تفعيل الأدوات التي يتيحها المسار التشريعي ذاته، من ضغط منظم عبر الفرق البرلمانية، والاشتغال على التعديلات الجوهرية، وبناء توازنات داخل اللجان المختصة، بما يسمح بإعادة صياغة النص المختلف بشأنه من داخل المؤسسة المخولة دستوريا بذلك، متى تعذر خيار السحب الكلي للمشروع، وهذا المسار يعيد النزاع إلى سكته الطبيعية، ويحوله من مواجهة مباشرة مع السلطة التنفيذية إلى نقاش عمومي حول مضمون القانون وحدوده الدستورية، كما أنه يُحصن موقع المحاماة لا بوصفها فاعلا يطلب حسما استثنائيا، بل كقوة اقتراحية تدافع عن استقلالها داخل منطق دولة القانون والمؤسسات.

في هذا السياق، يظل الأفق الدستوري الأنجع هو ربط الخلاف بمسألة احترام ضمانات الدفاع واستقلال المحاماة، باعتبارهما من مقومات المحاكمة العادلة، بما يفتح، عند الاقتضاء، باب الإحالة على المحكمة الدستورية بعد استكمال المسار التشريعي، بدل القفز المبكر إلى منطق التحكيم، فالقوة الحقيقية للنزاع لا تكمن في حدته، بل في قدرته على التحول إلى سؤال دستوري مؤسِّس، لا إلى أزمة تُدار بمنطق الاستثناء.

إن تفعيل الفصل 42 يظل إمكانا نظريا قائما في ضوء بعض السوابق التي تجاوزت القراءة الحرفية أو الشرطية لاختصاص التحكيم الدستوري، حيث تدخل الملك في قضايا تشريعية سجالية، إما من خلال ضبط النقاش في اتجاه خلق دينامية توافقية كما في مسألة الإجهاض السري، أو من باب التكليف والتوجيه كما في قضية ممارسة المرأة لخطة العدالة، وتعديل مدونة الأسرة، غير أن إمكان القياس على هذه السوابق، مع التسليم بوجود فوارق موضوعية ورهانات خاصة بكل سياق ومصدر المبادرة، يظل في الحالة الراهنة مكلفا من حيث الرمزية، لا سيما في ضوء سابقة استدعاء أحزاب المعارضة للفصل 42 وطلب التحكيم الملكي في أعقاب الولاية التشريعية الأولى بعد إقرار دستور 2011، وهو الطلب الذي قوبل بالرفض الضمني، لذلك، يبقى الرهان الأكثر انسجاما مع روح الدستور هو استنفاد الوسائط البرلمانية كاملة، وتحويل الخلاف من مواجهة سياسية أو مهنية مباشرة إلى نقاش تشريعي ودستوري داخل المؤسسة المخولة دستوريا بذلك، وهو المنحى الذي شرع الإطار المؤسسي لهيئات المحامين في سلوكه، من خلال الانفتاح على الحوار مع الأحزاب السياسية وبداية تبلور إرهاصات هذا المسار.

موعد مع مغرب الغد

المختار العلوي

بعد أن حظي المغرب الموحد بشرف عضوية مجلس السلام الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي، ثم عضوية مجلس الأمن والسلم بالاتحاد الإفريقي، والذي تزكى فيما قبل بثقة المجتمع الدولي بانعقاد مؤتمر الأنتربول بمدينة مراكش.. كلها مكاسب تعززت بالديناميكية الفعالة للمغرب بالتوجه والإقلاع الاقتصادي الذي تقوى بشكل ملحوظ بعد الاستثمار الأخير في مجال الطيران من خلال التوقيع على مشروع لإنجاز وإنتاج أنظمة هبوط الطائرات تابع لمجموعة «سافران» عملاق الطائرات على المستوى العالمي.

إن المتأمل للنجاح المغربي على المستوى الوطني والدولي، والقفزة التي حققها المغرب من خلال تعامله مع وباء «كورونا» وزلزال الحوز والفيضانات التي ظهر فيها المغرب المتضامن من خلال المبادرة والدعم الملكي الساهر والراعي الدائم للوطن والمواطن، يرى كيف استحوذ رجل الوقاية المدنية والجندي والدركي والمهندس العسكري على اهتمام الرأي العام الوطني والدولي وكبريات الصحف من خلال الروبورتاجات المتداولة بخصوص الفيضانات الأخيرة بالشمال والغرب، وهم يحملون النساء والرجال العجزة والأطفال المنكوبين كما يحملون أمهاتهم.. فطوبى لنا بهذه الحظوة والكرامة الربانية بأن حبانا الله بملك حنون عطوف وجنود بواسل وسلطات غيورة ساهرة على راحة وأمن المواطن من خلال المبادرات الاجتماعية التضامنية الرمزية لإدارة الأمن الوطني للمتضررين من الفيضانات. كل ذلك يزيدنا إيمانا واحتسابا ونحن نستقبل شهر الرحمة والغفران والثواب، لنشكر الله ونحمده على نعمه وابتلاءاته.

فإذا كانت الصحراء في مغربها فإن الله في قلوبنا وعقولنا والوطن في دمائنا والملك سر استقرارنا وملاذنا الكبير، فنحن لا نحتاج لوزير السعادة ولا إلى هرمون السعادة ما دامت سعادتنا في العيش المشترك، في السراء والضراء، كلنا شعب واحد موحد من البوغاز إلى الصحراء في ظل شعارنا الخالد: الله الوطن الملك.

فكل الدروس والعبر يدونها التاريخ، كما أن النتائج والخلاصات يشهد عليها المستقبل الباسم للمغرب العميق الصاعد الأصيل المعاصر المتفتح بروح قسم المسيرة المتمسك بقرار مجلس الأمن.

لقد كان فضل الله والمغرب على إخواننا المغرر بهم في مخيمات العار بتندوف، تلك المدينة المغربية التي يعيشون فيها ليلتحقوا لمعانقة ذويهم وأحبابهم في أرض أجدادهم وأهلهم الصحراء المغربية، في ظل السيادة المغربية ومشروعية ومصداقية الحكم الذاتي من خلال الاشتراك والتشارك في بناء المغرب الكبير، المغرب العربي في ضفة البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي تكون الصحراء المغربية منارته وأيقونته للاستثمار المغربي والجزائري والتونسي والليبي والموريتاني بعد فتح تمثيلهم القنصلي والدبلوماسي بها للمنافسة والتنافس والتعاون والتجانس والتكامل مع القوى الحية العالمية لتقوية وتفعيل المبادرة الملكية الأطلسية لدول الساحل والصحراء، ونشر ثقافة السلم الاجتماعي ودعم مجلس السلام تحت العناية الخاصة للرئيس دونالد ترامب، وتوسيع استراتيجية «الأسد الإفريقي» لمحاربة الإرهاب والهجرة السرية وتبييض الأموال وتجارة المخدرات، لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الآخر والحوار والتعايش والتعاون بين الأديان والحضارات والثقافات.. كل ذلك يصب في خدمة ومواكبة آفاق التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي الواعدة لتنعكس بالفائدة والخير على أصدقائنا وشركائنا الأفارقة والروس والآسيويين، وخصوصا التقليديين، الصين واليابان، ويساهم في إذكاء النهضة العارمة ومزيد من الأخذ والعطاء مع الأشقاء الأستراليين للانكباب على تأسيس عالم جديد بنظرة جديدة للسمفونية السياسة العالمية المتداولة بين الناس دعه يعمل (let her working) وسق نفسك (yourself drive).

متابعات

إشكالات حقوق الشباب

بعيون كتاب شبيبات حزبية ونشطاء مدنيين

تعد حقوق الشباب من الحقوق الغائبة في السياسة العامة للدولة والسياسات العمومية للحكومة، بالرغم من الخطابات والوعود للنهوض بوضعية الشباب وتمكينه من حقوقه الدستورية والمشروعة، سواء المتعلقة بالمساواة في التعليم، أو الحق في الصحة، أو الحق في الشغل أو السكن والزواج والاستقرار الاجتماعي.. إلا أن الواقع يكشف بُعد الخطابات الرسمية عن الواقع الذي يعيشه الشباب المغربي اليوم، والذي دفع بالمئات من شباب «جيل زد» إلى الخروج للشارع للمطالبة بحقوقه، لكن مطالبه قوبلت بالمقاربة القضائية والمحاكمات وتم التعامل معها بمرحلة عابرة.

إعداد: خالد الغازي

اليوم يعود موضوع الشباب إلى الواجهة من الزاوية الحقوقية والسياسية، من باب سنة انتخابية وتشريعية تتطلب إشراك الشباب في النقاش السياسي وفسح المجال له داخل الأحزاب والهيئات والمؤسسات، للتعبير عن آرائه وانتظاراته بأن تأتي مشاركته الانتخابية بصعود شريحة عريضة من الشباب إلى البرلمان لأجل الترافع عن قضاياه ورهاناته، ومطالبة الدولة بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية والأممية المتعلقة بحقوق الشباب في الوصول إلى مراكز القرار والمناصب، ورئاسة الأحزاب والمؤسسات والمجالس المنتخبة.

وتبقى قضايا الشباب بعيدة كل البعد عن السياسات الحكومية الحالية، التي لم تقدم أي منظور أو خطة وطنية جديدة للنهوض بواقع الشباب في ظل تضارب الاختصاصات بين القطاعات الحكومية، وفشل المبادرات السابقة التي اقتصرت فقط على برامج محدودة للإدماج في سوق الشغل، والتي كان مصيرها الفشل بسبب مجموعة من الاختلالات وغياب الاستمرارية، أو ارتباطها بظرفية معينة، فالواقع يكشف أن قضايا الشباب لا تقتصر فقط على الشغل، بل تتطلب رؤية شاملة من الدولة تشمل النهوض بالتعليم، وخصوصا التعليم الجامعي، الذي لا يعطي أي آفاق للشباب للاستقرار الاجتماعي بعد التخرج، وصعوبة وصول فئات عريضة من الشباب إلى الانخراط في العمل السياسي والجمعوي، وغياب فضاءات لتكوين وتأطير الشباب في المناطق النائية والقروية والأحياء الهامشية في المدن، إلى جانب التفاعل مع قضايا الشباب فقط خلال الاحتجاجات أو الانتخابات فقط.

في هذا الإطار أكد فادي وكيلي عسراوي، الكاتب العام للشبيبة الاتحادية، خلال لقاء دراسي حول حقوق الشباب، نظمته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، أن التجربة السياسية أظهرت خلال السنوات الأخيرة فجوة واضحة بين المقتضيات الدستورية التي تؤكد على توسيع مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمدنية، وبين واقع الممارسة التي لا تزال تفرز حضورا شبابيا محتشما داخل المؤسسات المنتخبة، ومحدودية في تأثير الشباب على القرار العمومي، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزال هذه الوضعية في خطاب العزوف أو اللامبالاة بقدر ما يمكن اعتبارها تعبيرا صريحا عن أزمة ثقة عميقة بين الشباب والمؤسسات، نتيجة ضعف قنوات الاستماع، وضيق هامش المبادرة، وغياب آليات حقيقية لإدماج الطاقات الشابة.

واعتبر نفس المتحدث، أن الآليات الحالية للمشاركة المواطنة، رغم أهميتها من حيث المبدأ، لا تزال محدودة الأثر بسبب غياب الشروط الكفيلة بتحويلها إلى أدوات فعلية للتأثير في القرار العمومي، إذ غالبا ما يتم التعامل معها بمنطق استشاري شكلي لا يسمح للشباب بتتبع السياسات العمومية أو مساءلة القائمين عليها، وهو ما يفسر لجوء فئات واسعة من الشباب إلى أشكال بديلة للتعبير والمشاركة، عبر المبادرات المدنية المستقلة، أو الفضاء الرقمي، أو أشكال الاحتجاج السلمي، حيث لا يتوجب قراءتها كخروج عن المسار الديمقراطي، بل كرسائل سياسية واضحة تعكس أزمة الوساطة وضعف الثقة في الفاعلين التقليديين، وهو ما يجعل مسؤولية الأحزاب السياسية ثابتة في تجديد خطابها وممارساتها، وفي إدماج مطالب الشباب بشكل جدي داخل برامجها الانتخابية، عبر تحويل حقوق الشباب إلى التزامات سياسية واضحة وقابلة للتنفيذ والتقييم، سواء في مجال التشغيل أو الحماية الاجتماعية أو المشاركة في تدبير الشأن العام، وأضاف أن أدوار التنظيمات الشبابية لا يمكن أن تظل حبيسة منطق التعبئة الموسمية المرتبطة بالاستحقاقات أو محصورة في وظيفة الواجهة التنظيمية داخل الأحزاب، بل ينبغي أن تتطور لتصبح قوة اقتراح حقيقية وفاعلا ترافعيا دائما في صياغة الاختيارات السياسية والبرامجية، فالشبيبة الاتحادية وهي تستحضر امتدادها التاريخي في مسار النضال الديمقراطي والتقدمي، تعتبر نفسها في الآن ذاته مختبرا للأفكار الجديدة، وفضاء لإعادة ربط السياسة بأسئلة المجتمع، خاصة تلك المرتبطة بالشباب، التشغيل، التعليم، العدالة المجالية، الحريات، والكرامة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق، نرى أن دورنا هو بمثابة الجسر الحيوي بين نبض الشارع الشبابي والمؤسسات الحزبية، بما يسمح بتجديد الخطاب السياسي، وتجاوز القطيعة المتنامية بين الأجيال الصاعدة والعمل السياسي المنظم.

إن فعلية حقوق الشباب لا يمكن أن تتحقق دون إرادة سياسية حقيقية، ودون ربط المشاركة السياسية بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وببناء دولة اجتماعية عادلة ومنصفة، فنحن نراهن على الشباب ليس كموضوع للسياسات العمومية، بل كفاعل مركزي في صياغتها، وعلى أفق 2026 كفرصة لإعادة الاعتبار للسياسة، وللعمل الحزبي، وللأمل في مغرب ديمقراطي بتسع لجميع أبنائه.

بدوره، قال فاروق مهداوي، الكاتب الوطني لشبيبة اليسار الديمقراطي: نحن اليوم في حاجة إلى دستور جديد بتعاقد اجتماعي جديد، لأننا نتحدث عن اتفاقية دولية ومجلس استشاري للشباب وسياسة عمومية موجهة للشباب، لكن الأزمة تكمن في أن الدولة لا تملك إرادة سياسية حقيقية للتفاعل مع قضايا الشباب بالطريقة التي ينبغي التفاعل معها، أي أن «الدولة تتفاعل مع الشباب بمنطق تبقالت حتى في الإجابة عن مطالب وانتظارات «جيل زد» جاء التعامل ماديا: «تمويل الشباب في الانتخابات بمنطق بعيد عن الوضع»، مضيفا أنه قبل الحديث

فاروق **مهداوي**

نحن اليوم في حاجة لدستور جديد بتعاقد اجتماعي جديد، لأننا نتحدث عن اتفاقية دولية ومجلس استشاري للشباب وسياسة عمومية موجهة للشباب، لكن الأزمة تكمن في أن الدولة لا تملك إرادة سياسية حقيقية للتفاعل مع قضايا الشباب بالطريقة التي ينبغي التفاعل معها، أي أن «الدولة تتفاعل مع الشباب بمنطق تبقالت».

متابعات

عن حقوق الإنسان، فنحن نحتاج إلى إقرار الديمقراطية واحترام المؤسسات، كل شخص كيف يقرأ الديمقراطية، ولكن لا يمكن أن تكون هناك آراء مختلفة أو مفاهيم مختلفة لمفهوم حقوق الإنسان.

وأبرز المتحدث ذاته، أن من بين الإشكالات المطروحة، محاولة الدولة ضبط المشهد السياسي برمته، وهذا الوضع دفع مجموعة من الشباب إلى الرجوع للوراء في ظل ظاهرة الترحال السياسي، واستعمال المال في الانتخابات، بحيث لا يمكن أن ننتظر من شخص صرف مليارا في الانتخابات أن ينتج سياسة عمومية في أي قطاع أو مجال، لأن غايته التشريعية مختلفة، وهي التي تعطي اليوم هذه الكوارث في التشريع، مشيرا إلى أن العديد من الأسماء والقيادات في الأحزاب اليوم ليس لها مسار نضالي في الشبيبات الحزبية باستثناء فئة قليلة، وحتى الفاعل السياسي غائب عن الحراك الشبابي المغربي وعن الدينامية المتجددة التي يعرفها جيل الشباب، في وقت تتزايد فيه المطالب الشبابية المرتبطة بالمشاركة والكرامة والعدالة الاجتماعية، كما أن الأحزاب السياسية لم تتفاعل مع مطالبها الاجتماعية والسياسية، مما عمّق فجوة الثقة بين الشباب والعمل الحزبي التقليدي.

وأضاف فاروق مهداوي أن الرد الوحيد الذي طبع التعاطي مع مطالب الشباب، تمثل في اعتماد مقاربة أمنية وزجرية بدل فتح قنوات الحوار السياسي والمؤسساتي القادر على استيعاب الانتظارات المتنامية لهذه الفئة، خاصة وأن القاسم المشترك بين مختلف الحركات الاحتجاجية التي ظهرت منذ «حركة 20 فبراير» وصولا إلى تعبيرات جيل الشباب الجديدة، يتمثل في حياد الفاعل السياسي والحزبي مقابل حضور التدخل الملكي في كل مرحلة، وهو واقع موضوعي لا يروم تحميل المسؤولية لطرف بعينه بقدر ما يسعى إلى تشخيص اختلال بنيوي في الوساطة السياسية، إذ أن إعادة بناء الثقة بين الشباب والمؤسسات تظل رهينة بإحياء الدور التأطيري للأحزاب، والانتقال من المقاربة الأمنية إلى مقاربة سياسية ديمقراطية تضمن المشاركة الفعلية وتؤسس لأفق إصلاحي حقيقي.

من جانبه، كشف مصطفى تاج، الكاتب العام للشبيبة الاستقلالية، أن تأثير الشباب في الدولة والأحزاب محدود جدا، لأن الرهان الحالي لهذه الأخيرة هو تصدر نتائج الانتخابات أكثر من التمثيل الفعلي للشباب والنساء، بحيث تصبح التمثيلية مجرد مجاملة أحيانا، رغم أن بعض الحركات الشبابية مثل «حركة 20 فبراير» و«جيل زد»، كان لها تأثير على الدستور والقوانين الانتخابية، إلا أن الهبّات الشبابية التي برزت،

فادي وكيلي عسراوي

> التجربة السياسية أظهرت خلال السنوات الأخيرة فجوة واضحة بين المقتضيات الدستورية التي تؤكد على توسيع مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمدنية، وبين واقع الممارسة التي لا تزال تفرز حضورا شبابيا محتشما داخل المؤسسات المنتخبة، ومحدودية في تأثير الشباب على القرار العمومي.

عبد الرزاق **الحنوشي**

> توقيع اتفاقية دولية لحقوق الشباب قد يكون أحد المداخل الأساسية لإعطاء نوع من المقروئية للسياسات العمومية المرتبطة بالشباب، وطنيا ودوليا، على غرار المسار التاريخي لحقوق الطفل والأشخاص في وضعية إعاقة، ومناهضة التعذيب، والتي مرت بهذه الفترات التي نعيشها الآن فيما يتعلق بحقوق الشباب، حيث تبدأ بتصريحات غير ملزمة وتنتقل إلى مواثيق ثم ترتقي إلى اتفاقيات..

تتجاوز أحيانا الشبيبات الحزبية التقليدية، مثل حركة «جيل زد» التي رفعت شعارات مماثلة، واختارت العمل باستقلالية، مما يؤكد أن الحركات الشبابية لها أثر ملموس كما حصل في تعديل دستور 2011 والقوانين المتعلقة بالأحزاب ومجلس النواب.

وأوضح ذات المتحدث أن الشبيبات الحزبية مظلومة لأنها تجد نفسها أمام مجموعة من الانتقادات والمعاناة، وأن النشطاء فيها مطالبون بالنضال داخل أحزابهم لفرض ذواتهم والدفاع عن شريحتهم، والنضال داخل المجتمع وخارجه ومع المؤسسات، ورفع الرهان والتحدي والعمل على استقطاب الشباب، وليس مفروضا عليها أن تجعل جميع الشباب يمارسون السياسة، لأن الفعل السياسي دائما نخبوي حتى في المجتمعات الديمقراطية والمتقدمة، قائلا أننا نفتقد لرؤية وطريقة في إدماج الشباب، رغم أننا جئنا بالنموذج التنموي لمقاربة الأزمة، لكننا لم نستطع أن نكون مثل الصين، التي تعتبر قوة اقتصادية عالمية رغم أنها دولة الحزب الواحد وتضم 204 أعضاء في البرلمان في غياب الشباب، لكن الشعب الصيني سعيد، ولم نستطع أن نكون مثل الهند التي تضم آلاف الأحزاب وفيها تداول ديمقراطي واستطاعت أن تبني اقتصادا قويا وتصبح من مجموعة العشرين، مؤكدا أن الشباب اليوم لا تهمه مساحات المشاركة بقدر ما توفر له تربية سليمة وتعليما جيدا وصحة وفرصا للعمل تحفظ له كرامته وتعيد له الثقة.

يرى خبراء أن حقوق الشباب اليوم تتطلب إرادة سياسية حقيقية من الدولة، لوضعها ضمن الأولويات مستقبلا في السياسة العامة للبلاد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، عبر تمكين هاته الفئة من الانتقال من مرحلة التهميش والإقصاء إلى مرحلة النشاط والمشاركة في الحياة العامة، عبر تمكينها من تعليم جيد وتكوين يسمح لها بالوصول لميدان الشغل والاستقلالية الاجتماعية والقدرة على المساهمة داخل المجتمع، عوض أن تظل في الهامش بدون مواطنة حقيقية بعيدة عن الحقوق المدنية والسياسية.

في نفس الصدد، أكد عبد الرزاق الحنوشي، المنسق العام للوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان - خلال ندوة نظمتها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط - أن توقيع اتفاقية دولية لحقوق الشباب قد يكون أحد المداخل الأساسية لإعطاء نوع من المقروئية للسياسات العمومية المرتبطة بالشباب، سواء وطنيا أو دوليا، على غرار المسار التاريخي لحقوق الطفل والأشخاص في وضعية إعاقة أو مناهضة التعذيب، والتي مرت بهذه الفترات التي نعيشها الآن فيما يتعلق بحقوق الشباب، بحيث تبدأ بتصريحات غير ملزمة وتنتقل إلى مواثيق ثم ترتقي إلى اتفاقيات، خاصة وأن هناك وثيقة مهمة صادرة عن الأمم المتحدة يوم 20 شتنبر 2020، تسمى «ميثاق المستقبل»، تتضمن جزء كبيرا يتعلق بالشباب، وتعطي مفاتيح لفهم أوضاع الشباب بشكل مهم وتعطي بعض المخرجات للتعاطي مع هذه الحقوق.

وأوضح الحنوشي أن هناك مسودات ودراسات ظلت في الرفوف، وهناك برامج ومبادرات، لكن لا توجد سياسة عمومية للشباب، ولا وثيقة مرجعية معتمدة، خاصة وأن بناء السياسات العمومية للشباب يخضع لمسار وقواعد أساسية في بلورتها، وهذا ما نلمس غيابه في أرض الواقع، إذ ليست هناك سياسة في هذا السياق إلى جانب غياب مقاربة حقوقية لقضايا الشباب، رغم تجريب اللائحة الوطنية للشباب في الانتخابات، إلا أنها لم تعرف أي حوار أو نقاش عمومي حول قوتها ونقاط ضعفها، فقط كانت هناك بعض ردود الفعل حول ريع اللائحة والتي لم تأخذ حقها، ونفس الشيء ينطبق على لائحة النساء، مضيفا أن الجانب الآخر يكمن في الانتظارية المحبطة التي تسود شريحة عريضة من الشباب بسبب تأخر الوعد الدستوري، المتمثل في المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والمفروض أن يخرج هذا الإطار ليكون فضاء للنقاش ونقاشات أخرى تهم الشباب المغربي، لأن الجانب المؤسساتي - حسب قوله - مهم للتعاطي مع قضايا الشباب، لا سيما في ظل الديمومة واستمرار الحديث وربط مواضيع بالأشياء السلبية، مثل أزمة الشباب، عطالة الشباب، انتحار الشباب وغيرها..

من جهته، اعتبر أحمد رزقي، ناشط جمعوي وعضو جمعية الشباب لأجل الشباب، أن موضوع الشباب مرتبط بحقوق الإنسان لأن النقاش الحقوقي غاب عن الساحة السياسية منذ سنة 2011، حيث سيطرت مقاربتان على المشهد كون النقاش الحقوقي يؤدي إلى الاصطدام مع الدولة، أو اختزاله في مناصب الشغل، وبالتالي، غاب النقاش حول حقوق الشباب في السياسات وفي مجموعة من المداخل، لا سيما اليوم، فرغم البرامج والميزانيات والقوانين والسياسات إلا أننا نلامس غياب آليات معيارية حقوقية كونية، وغياب نقاش وطني، لأن الإشكال يكمن في عدم إلزامية الدولة في قضايا الشباب مثل قضايا الطفولة التي فيها إلزامية نظرا لاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل، والتي تفرض اتخاذ إجراءات وتدابير فيها رقابة دولية، مشددا على أن الشباب يجب أن يكون اليوم في صلب النقاش وعلى الدولة أن تضمن آليات طبيعية جدا للانتقال لكي يكون الشباب نشيطا في المجتمع، لأن السياسات التي تفشل فيها الدولة تكرس الإقصاء والتهميش وتخلق إشكالات حقيقية يعيشها الشباب اليوم، ولا تعطي الفرص للشباب للمشاركة والانخراط في الحياة السياسية.

مصطفى **تاج**

> تأثير الشباب في الدولة والأحزاب محدود جدا، لأن الرهان الحالي للأحزاب هو تصدر نتائج الانتخابات أكثر من التمثيل الفعلي للشباب، بحيث تصبح التمثيلية مجرد مجاملة أحيانا، رغم أن بعض الحركات الشبابية مثل «20 فبراير» و«جيل زد»، كان لها تأثير على الدستور والقوانين الانتخابية، إلا أن الهبّات الشبابية تتجاوز أحيانا الشبيبات الحزبية التقليدية.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma
06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

اقتصاد

شبهات تهريب وغسل أموال تجر شركات مستوردة بالمغرب للتحقيق

في خطوة استباقية، أطلقت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، بالتنسيق مع مكتب الصرف وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، تحقيقا معمقا حول صفقات استيراد مشبوهة يشتبه في استغلالها كقناة لتهريب وغسل الأموال.

وكشفت التحريات الأولية عن محاولات بعض المستوردين تقديم «تعثر» صفقات كواجهة قانونية لتحويلات مالية مشبوهة، ما يطرح شبهات جدية حول وجود شبكة منظمة لتبييض الأموال تحت غطاء نشاط تجاري شرعي، إذ شملت الأبحاث، وفق مصادر إعلامية، سبع شركات، من بينها وحدات يملكها مستثمرون أجانب، وتم تتبع مسارات الأموال بعد خروجها من المغرب، حيث تبين مرور جزء منها عبر شركات وسيطة وحسابات في دول مختلفة، ما عزز مؤشرات استغلال التجارة الخارجية لتسهيل تحويل الأموال بطريقة غير قانونية.

وفي ذات السياق، تمكن مراقبو الهيئة، بالتعاون مع مكتب الصرف والبنوك المعنية، من حصر التراخيص الممنوحة للمستوردين المشتبه في تورطهم، وإخضاع ملفات الطلبات لافتحاص دقيق، حيث أسفرت التحريات عن مؤشرات تعاون بين بعض المستوردين والمصدرين في أوروبا وآسيا لتضخيم فواتير الاستيراد، ما يسمح بتغطية قيمة الواردات ورفع مبالغ التحويلات المالية بشكل غير قانوني.

من جهة أخرى، لم تقتصر التحقيقات على محاولات التلاعب الضريبي التقليدية، بل امتدت للتحقق من استغلال بعض الشركات لتبييض أموال متأتية من أنشطة غير مشروعة من خلال معاملات تبدو قانونية، لتبرير تحويلات مالية ضخمة وإضفاء الشرعية على الأموال المشبوهة، ما يسلط الضوء على خطر شبكات مالية منظمة تعمل تحت ستار التجارة القانونية.

إجراءات صارمة ضد دراجات «غلوفو» لوقف نزيف الطرقات

أعلنت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (نارسا) وشركة «غلوفو-المغرب» عن توقيع اتفاقية تعاون تهدف إلى حماية مستخدمي الدراجات النارية وتحسين سلوكيات القيادة على الطرقات، وذلك في خطوة رائدة لتعزيز السلامة الطرقية في قطاع التوصيل.

وتهدف هذه الشراكة إلى خفض معدلات الحوادث المرتبطة بالدراجات النارية من خلال برامج تكوينية مستمرة للسائقين، واعتماد التكنولوجيا لرصد وتقييم سلوكيات القيادة وتصحيح المخاطر المحتملة، إضافة إلى حملات تحسيسية ومبادرات تشجيعية لتعزيز الممارسات الآمنة وفق نظام حوافز، مع الالتزام بالقوانين وصياغة ميثاق للسلامة يضم جميع الشركاء المعنيين، كما تشمل الاتفاقية جمع لوحات ترقيم الدراجات النارية العاملة في خدمات التوصيل وتسليمها للجهات المختصة، لضمان متابعة دقيقة وتحسين الأمن على الطرقات.

وفي نفس السياق، أكد وزير النقل واللوجيستيك، عبد الصمد قيوح، أن المعطيات الأخيرة تستدعي تحركا عاجلا ومسؤولا، مشيرا إلى أن المغرب يسجل نحو 2300 قتيل سنويا من مستعملي الدراجات النارية، مضيفا أن هذه الفئة مثلت 45 % من مجموع قتلى حوادث السير خلال السنة الماضية، مع ارتفاع بنسبة 63 % في عدد القتلى بين 2015 و2024، ما يبرز الحاجة الملحة لتعزيز الإجراءات الوقائية.

اتفاقية تعاون من أجل تعزيز إدارة أرشيف البنك المركزي

في سياق جهود مستمرة لتعزيز نظام إدارة الأرشيف الذي اعتمده بنك المغرب منذ عام 2010، وقع والي بنك المغرب، عبد اللطيف الجواهري، ومديرة أرشيف المغرب، لطيفة مفتقر، اتفاقية إطار تهدف إلى تطوير برنامج إدارة أرشيف بنك المغرب وتعزيز آليات التعاون والتنسيق بين المؤسستين، وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال الأرشيف.

ووفق بلاغ مشترك عن الطرفين، فإن هذه الاتفاقية تأتي بهدف ضمان تنظيم وتوثيق المعلومات المالية والتاريخية للمؤسسة بشكل فعال ومستدام، حيث سيتولى أرشيف المغرب بموجبها تقديم الدعم التقني والمؤسسي للبنك المركزي، بما يسهم في رفع كفاءة نظام إدارة الأرشيف، وتحسين مستوى الرقابة والتنظيم الداخلي، فضلا عن ضمان حفظ الوثائق والمعطيات الحساسة بطريقة تتماشى مع أفضل الممارسات المعتمدة دوليا.

وتعكس هذه المبادرة حرص بنك المغرب على الاستفادة من الخبرات الوطنية في مجال الأرشيف، وتعزيز البنية المؤسسية لإدارة المعلومات، بما يدعم الشفافية والحوكمة ويضمن استدامة الموارد التاريخية والمعلوماتية للبنك المركزي.

مكتب الصرف ينهج إصلاحات شاملة لتعزيز مرونة المنظومة المالية

بهدف تحقيق توازن دقيق بين الانفتاح على الأسواق العالمية والحفاظ على استقرار المنظومة المالية الوطنية، أعلن مكتب الصرف، خلال لقاء نظم بالدار البيضاء، عن إطلاق منصة رقمية جديدة تحت اسم «OC E-Rendez-vous»، لتسهيل حجز المواعيد وتحسين جودة الاستقبال، مع تقليص آجال الانتظار وضمان معالجة منظمة وشفافة لطلبات الأفراد والمقاولات على حد سواء.

وكشف المدير العام لمكتب الصرف، إدريس بنشيخ، أن تبسيط وتكييف الإطار التنظيمي لقانون الصرف، يمثل أولوية ضمن استراتيجية المؤسسة للفترة 2025-2029، مشددا على أن الهدف هو تحقيق توازن دقيق بين الانفتاح على الأسواق العالمية والحفاظ على استقرار المنظومة المالية الوطنية، موضحا أن الاستراتيجية الجديدة ترتكز على وضوح النصوص التنظيمية وسهولة الوصول إليها، مع اعتماد آليات تقييم الأثر لضمان تطبيق التدابير بشكل مدروس وفعال.

من جهة أخرى، تم تعديل سقف المنح الشخصية للسفر، حيث ارتفعت المنحة الإضافية إلى 400 ألف درهم (تمثل 30 % من الضريبة على الدخل)، مع الإبقاء على المنحة الأساسية عند 100 ألف درهم، ليصبح السقف الإجمالي 500 ألف درهم، أما الطلبة المغاربة المقيمون بالخارج، فقد استفادوا من رفع السقف الشهري لمصاريف الإقامة إلى 15 ألف درهم، مقارنة بـ 12 ألف درهم سابقا، استجابة للزيادة في تكاليف المعيشة.

فلاش

كشفت الهيئة المغربية لسوق الرساميل عن تحديث استثنائي لملف المعلومات الخاص ببرنامج إصدار شهادات الإيداع من طرف CFG BANK، في خطوة تهدف إلى تعزيز عروضها التمويلية للمستثمرين، حيث يغطي البرنامج مجموعة متنوعة من آجال الاستحقاق تبدأ من 10 أيام وصولا إلى 7 سنوات، مع تحديد سقف إجمالي للإصدارات يبلغ 15 مليار درهم، منها 4 مليارات درهم مخصصة لشهادات الإيداع المهيكلة، بقيمة اسمية للوحدة الواحدة تصل إلى 100 ألف درهم.

وبالنسبة لسعر الفائدة، قالت الهيئة أنه سيكون ثابتا للأجل الذي يقل عن سنة أو يساويها، بينما سيكون إما ثابتا أو قابلا للمراجعة للأجل الذي يتجاوز السنة، بما يتيح للمستثمرين مرونة أكبر في اختيار أفضل العروض وفق استراتيجياتهم المالية.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:
يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:
contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

«حلم بلا حدود»
يعيد حياة فاطمة المرنيسي للواجهة

بالتزامن مع مرور عشر سنوات على رحيلها، تعود عالمة الاجتماع المغربية، الراحلة فاطمة المرنيسي، إلى الواجهة الثقافية من خلال تجربة فنية جديدة تنقل أفكارها من فضاء الكتابة والسينما إلى خشبة المسرح، عبر عرض يحمل عنوان: «حلم بلا حدود»، وذلك ضمن مبادرات ثقافية تستحضر إرث المرنيسي الفكري.

ويقوم العمل المسرحي، الذي تشرف عليه المخرجة آن لور ليجوا وتقدمه فرقة «مسرح 19»، بمشاركة الممثلتين أمال عيوش وسناء عاصف، على إعادة صياغة نصوص مختارة من مؤلفات المرنيسي داخل بناء مسرحي يبتعد عن الطابع الأكاديمي، ويقرب أفكارها من الجمهور عبر التعبير الفني والجمالي، حيث يرتكز العرض على نصوص بارزة من بينها: «سلطانات منسيات» و«الحريم السياسي» و«هل أنتم محصنون ضد الحريم؟» و«شهرزاد ترحل إلى الغرب» و«الحب في البلدان المسلمة»، إذ يعاد تقديم مضامين هذه الأعمال في صيغة حوار مسرحي يستحضر محطات من طفولتها وشبابها، خاصة بمدينة فاس، مع إبراز أثر المحيط العائلي والنسائي في تشكيل وعيها المبكر بقضايا المرأة والمجتمع.

ويعيد هذا العمل تسليط الضوء على حضور المرنيسي في المشهد الثقافي المغربي، إذ لا يكتفي هذا الأخير باستحضار الذاكرة، بل يفتح المجال أمام نقاش أوسع حول القضايا التي شغلت المرنيسي طوال مسيرتها، من بينها حدود الحرية الفردية، ومكانة المرأة داخل المجتمعات التقليدية والحديثة، ورفض كل أشكال التمييز أو القيود المفروضة باسم الأعراف أو التأويلات الجاهزة.

فنانون يشتكون من التهميش وغياب الإنصاف

عبر العديد من الممثلين عن استيائهم من التهميش الذي طالهم من طرف صناع الدراما خلال السنوات الماضية، واحتكار الفرص من قبل أسماء بعينها، مقابل إبعاد فنانين راكموا تجربة طويلة في المسرح والتلفزيون دون مبررات واضحة، حيث خرجوا في وقفة احتجاجية، مؤخرا، للتنديد بما آلت إليه أوضاعهم المهنية، والمطالبة بإعادة الاعتبار للفنان المغربي وضمان حقوقهم وأيضا تكافؤ الفرص داخل الإنتاجات الدرامية الوطنية.

وتقدمت الممثلة زهور السليماني صفوف المحتجين، الذين أعربوا عن استيائهم من الوضع الراهن، معتبرين أن عددا كبيرا من الممثلين يعيشون تهميشا قاسيا رغم كفاءتهم ومسارهم الفني، ما ينعكس سلبا على جودة الأعمال الدرامية ويحد من تنوعها.

وفي ذات السياق، تأتي الخطوة التي قام بها العديد من الفنانين، من أجل لفت انتباه المسؤولين والمنتجين إلى ضرورة اعتماد معايير واضحة وشفافة في اختيار الممثلين، واحترام كرامة الفنان وضمان حقه في العمل داخل بيئة مهنية عادلة.

وصفة «الإذاعة الوطنية» للسباق الرمضاني

كشفت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة عن شبكات برامجية خاصة لخدماتها «الإذاعة الوطنية» والإذاعة الدولية «شين آنتر»، تعكس رؤية تحريرية متوازنة تجمع بين الروحانية والخدمة العمومية والمواكبة اليومية لانشغالات المغاربة.

ويزاوج هذا العرض الأثيري، المتزامن مع شهر رمضان الكريم، بين البعد الديني والتوعوي، والبرامج الاجتماعية والصحية، إلى جانب السهرات الفنية والتراثية، والتغطيات الإخبارية والتحليلية، بما يرسخ موقع الإذاعة كمنصة جامعة ترافق المستمع في تفاصيل يومه الرمضاني، حيث تتصدر البرمجة مواعيد إخبارية وتفاعلية وازنة، في مقدمتها برنامج «صباح بلادي» كنافذة صباحية رئيسية للتحليل ومواكبة المستجدات، و«اعطيني رأيك» الذي يضع قضايا الأسرة المغربية في صلب النقاش، كما تمنح الإذاعة مساحة خاصة للشباب عبر «صوت الشباب»، وتفتح نوافذ فكرية وثقافية من خلال «ملفات في الواجهة».. مع حضور للمواكبة البرلمانية عبر «من قلب البرلمان»، في مقاربة تسعى إلى تعزيز ثقافة المتابعة والمواطنة الواعية.

هذا، ولم تنس الإذاعة الوطنية الهوية الروحانية للشهر الكريم، فهي حاضرة بقوة عبر برامج دينية وثقافية مثل «مع القرآن في شهر رمضان»، و«عطر الكلام»، وغيرها، والتي تقدم ومضات إيمانية ونفحات ربانية بإشراف علمي ومقاربة وسطية تعزز قيم التسامح والاعتدال، كما تتعزز الأجواء الرمضانية ببرامج فنية وترفيهية من قبيل «سمر رمضان» و«نوستالجيا»، التي تمزج بين الموسيقى المغربية واستحضار الذاكرة الفنية في سهرات مباشرة أو مسجلة ترافق ليالي الشهر الفضيل.

إلى جانب ذلك، تواكب الإذاعة الدولية «شين آنتر» أجواء رمضان ببرمجة غنية ومتنوعة تستجيب لتطلعات جمهورها داخل المغرب وخارجه، من خلال برامج إخبارية مباشرة وفضاءات تفاعلية، إضافة إلى فقرات روحانية وثقافية ضمن حصة مسائية يومية موسومة بـ«مائدة الإفطار»، تتضمن كبسولات وفقرات متنوعة يجمع محتواها بين المعلومة والتوعية والترفيه.

«فلسطينيات».. ديوان ضد الإبادة والنسيان

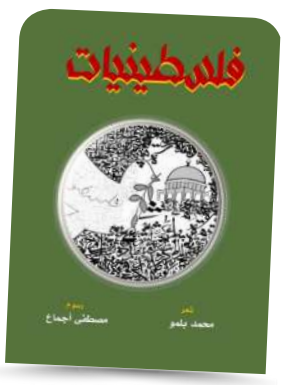

الحروف هي الوسيلة المشتركة التي اجترحها محمد بلمو ومصطفى أجماع، كل بطريقته، للتعبير التفاعلي عن حبهما الأبدي لفلسطين، حيث تختلط الدموع بالدماء والخراب لتعلن أن لا سبيل غير الصمود والأمل في الانعتاق، وأن لا مناص من الكتابة لمواجهة فلول النسيان، ولا جدوى من الحروف إن لم تكن سلاحا للوقوف في وجه الإبادة.

بهذا المعنى، وفي هذا الأفق، سيصدر قريبا كتاب شعري/ فني بعنوان: «فلسطينيات»، تتفاعل على صفحاته نصوص محمد بلمو بحروفيات/ رسوم مصطفى أجماع، لتقديم شهادتهما حول محنة فلسطين، وطنا وشعبا وروحا، وحول محنة الفلسطينيات بوجه خاص، باعتبارهن قطب رحى القضية الغير مفكر فيه، وحضن شعب مستهدف بالتهجير والإبادة، في عالم متواطئ وجبان.

ويقع الكتاب في 109 صفحات من القطع الصغير، يصدر عن مطبعة «دار المناهل» بالرباط، يتضمن نصوصا شعرية لبلمو ورسوما حروفية لأجماع، وتتضمن المجموعة ثمانية نصوص منها: «مائة يوم من القتلى»، «صحون متطايرة»، «رائية أهل الكهف والضوء»، «متنطعا أتقدم قوافل الموتى»، و«فلسطينيات».

«ليالي المحبين»
تقود علي المديدي في جولة وطنية

بمناسبة شهر رمضان، يستعد الفنان علي المديدي لإحياء جولة فنية روحانية، موسومة بـ«ليالي المحبين»، تشمل عددا من المدن المغربية على أن تكون مدينة طنجة محطة انطلاق هذه الجولة.

وتعد «ليالي المحبين» موعدا فنيا وروحانيا سيستمتع فيه الجمهور بجماليات السماع الصوفي والكلمة الصادقة، في أجواء رمضانية روحانية مرتبطة بالذكر والمديح، حيث تنطلق الجولة الأولى يوم 28 فبراير الجاري بطنجة، قبل أن تنتقل إلى محطات أخرى ستشمل كلا من وجدة يوم 2 مارس، ثم فاس يوم 4 مارس، والدار البيضاء يوم 6 مارس، لتختتم الجولة بمدينة الرباط يوم 13 مارس المقبل.

للإشارة، تندرج هذه الأمسيات في إطار عودة سهرات «ليالي المحبين» في جولة وطنية جديدة، بعد النجاح الذي حققته دوراتها السابقة.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون: زهير البوحاطي، عبد الله جداد، نور الدين هراوي، زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي، شكيب جلال
المتعاونون: مراد علوي، قدور بن موسى، عبده حقي، بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 2011-070

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 155

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

4347 قتيلا فرنسيا.. الدرس المغربي في صمود تادلة وبني ملال

بقلم:
مصطفى العلوي

إن قلب المغرب يغلي.. وعلى الجنوب من فاس والجنوب الشرقي من الرباط، لا زالت النيران متقدة، والقبائل متحمسة للجهاد، ولكن المنطقة التي اعتبرها الفرنسيون في عداد المسلمات، القصيبة وقصبة تادلة، لم تكن في الحقيقة إلا في حالة تنظيم وجمع للشمل لممارسة الصحوة التي لم تكن تخطر ببال الفرنسيين، وأن الحرارة ترتفع في كل جزء من أطراف الجسم المغربي، وهذه فاس، ووثيقة الحماية التي أمضيت بها، لم تكن إلا الشرارة التي أوقدت نار الجهاد في مناطق جديدة، وأحيت شعلته في مناطق أخرى بعد أن حسبها الفرنسيون خبت.

فبعد أن ركز الفرنسيون جميع قواتهم على منطقة الشاوية سنة 1908، ودكوا حصونها دكا، في وقت كانوا في بداية مغامرتهم بالمغرب سنة 1909، هبت قبيلة بني مسكين للتحرك، وبدأت بطرد الفرنسيين من سطات في يناير 1910.

الفرنسيون ذهبوا للاستقرار في قيصر، ولم تكن تلك إلا البداية لحرب طويلة الأمد، امتدت جنوبا وشرقا لتلتهم أخضر الاستعمار ويابسه.

لقد استمرت المعارك طويلا، عبر سنوات 1912 و1913، وإلى ما بعد بسنوات طويلة، ووادي زم التي كان لها ما كان مع الاستعمار الفرنسي سنة 1954 بعد نفي الملك المرحوم محمد الخامس، سبق لها في بداية الدخول الفرنسي للمغرب أن أبانت عن هويتها؛ ففي معركة 18 فبراير 1913، حينما هوجم المركز الفرنسي في وادي زم، واحتمى الفرنسيون بالمخابئ في انتظار وصول نجدات الكولونيل سيمون، والتي تكبدت خسائر فادحة في بني سمير يوم 15 مارس 1913، حيث جاءت قوات أخرى بقيادة الكولونيل مانجان لنصرة الفرنسيين المحاصرين، وفي كدية الريح قتل خمسة عشر فرنسيا، بينهم القبطان لوران.

ومرة أخرى، لم تكن هذه إلا البداية.

إن الحرارة المرتفعة التي أصابت الجسم المغربي نتيجة حرقة فاس، أصبحت جحيما في منطقة تادلة.

تادلة التي سقط فيها ما بين المرحلة التي نحن بصددها سنة 1913، وسنة 1933، رقم من القتلى اعترف به الفرنسيون في وثائقهم؛ 4347 ضابطا وجنديا.

والرقم وارد في مذكرات الكولونيل فوانو.

> **تادلة وموحى وحمو الزياني**

إن تادلة هي الطريق إلى فاس، هي الطريق إلى الرباط، هي الطريق إلى خنيفرة.. إنها قدم الأطلس، إنها نقطة الانطلاق، نقطة البداية، ونقطة النهاية.

ولقد احتدم الصراع الحقيقي عندما أراد الكولونيل مانجان اعتقال أو قتل زعيم الثوار موحى وسعيد في قصبته في مشرع النفاد بقصبة تادلة.

وبدأ الكولونيل باحتلال بني ملال ليبرق الخبر السار يوم 11 أبريل 1913، ولكن قوات موحى وسعيد طردته من بني موسى، ومن بني ملال، ولجأ إلى وادي زم، فاضطر للاستنجاد بقوات من مراكش، وصلت بقيادة الكولونيل سافي.

وكانت معارك 26 أبريل في عين الزرقا، قتل فيها عدد من الجنود الفرنسيين، بينهم الليوتنان أرنو، والليوتنان برانسير، والليوتنان باوليتي.

وأراد الكولونيل مانجان الانتقام، وهجم في سيدي علي بوبراهيم يوم 4 مايو 1913، لكنه اضطر للتراجع إلى قصبة تادلة بعد أن قتل له 18 جنديا بينهم القبطان ريكيستون، و41 جريحا.

وبقي اسم موحى وسعيد مهيمنا على كل التقارير، وأصبح هدفا لكل عمليات الانتقام.

واستزاد الكولونيل مانجان خمسة آلاف عسكري ومئات المدافع، وبعث يوم 8 جوان 1913 فيلقا من الكومندو إلى القصيبة بقيادة الكومندان بيكار، الذي ما إن وصل بوسائله الخاصة وقواته الخاصة.. حتى كان أول القتلى، ولم يعرف بعد موته، أن عدد القتلى الآخرين ثلاثون قتيلا؛ فقد مات في نفس المعركة خليفة بيكار الليوتنان مازينبير، وجاء الكولونيل مانجان شخصيا بقوات كبيرة، وأصدر أوامره بهدم القصيبة قبل أن يوزع فرقه بقيادة الكولونيل ماتيو وفرقة بقيادة الكومندان بييتريكس في كل اتجاه، فكانت عملية انتحارية يوم 10 جوان 1913، قتل فيها حشد من الفرنسيين يقدر بخمسين قتيلا - حسب اعترافات الوثائق الفرنسية - وكان من بين القتلى الليوتنان فارينفيان، والليوتنان جيل، وجرح 110 جنديا.

فلنتصور إذن، معركة تنتهي بهذا الحشد من القتلى والجرحى من طرف الفرنسيين وحدهم، ولم يسقط موحى وسعيد في قبضة الفرنسيين، ولا انكسرت شوكته، بل إن الفرنسيين دخلوا في جحورهم من جوان 1913 إلى جوان 1914، وكانت أخبار معارك خنيفرة بقيادة البطل موحى وحمو الزياني، قد أدخلت الرعب في قلوب الفرنسيين، وبعثت روح الشجاعة عند سكان قصبة تادلة، وسيأتي الحديث عن معركة الهري مستقبلا.

فرقة من القصيبة بقيادة الكولونيل دوبليسيس قد أرادت الخروج من حصونها يوم 16 نونبر 1914 للتوجه لإنقاذ الجيوش المتورطة في خنيفرة، فاعترضتها جيوش زيان في جبل بوهرار، حيث كبدتها خسائر

موحى وحمو الزياني

قال الفرنسيون أنهم خسروا فيها جنديين وضابط واحد.

وفي عاشر يناير 1915، هاجمت قبائل زيان القوات الفرنسية بقيادة الجنرال هانريس والكولونيل ديريكوان، وتوسعت المعارك إلى نهر أم الربيع.

لقد اتسعت رقعة الحرب، واختلطت الأسماء على القيادة الفرنسية التي توقفت عن ذكر أسماء الضباط القتلى في الوثائق المكتوبة، واستمرت المعارك إلى 14 أبريل 1915، حيث انطلقت القوات الفرنسية لتخريب المحاصيل في فصل الربيع، وحرمان السكان من نتاج العيش، وكانت معارك على جنبات الوديان الخصبة، في واد درنا وواد البوخاري، فكانت معركة أصحاب الأرض ضد فلول النهب، إذ أن الفرنسيين كانوا بدورهم يسطون على المنتوجات الزراعية، واستمرت هذه المعارك إلى 9 يوليوز 1915، حيث قتل الكولونيل طوركول، مما اضطر القيادة الفرنسية لتعويضه بالجنرال كارنيي دوبليسيس، وقد فاجأته قبائل المنطقة بأسلوب جديد لم يعرفه من قبل كتبت عنه الوثائق الفرنسية الوصف التالي: ((**إن المهاجمين لا يفتؤون يحومون حولنا، حتى نجدهم قد دخلوا مراكزنا، فيحصل تعب وإرهاق لجنودنا**)).

ولم يفطن الفرنسيون لطول المعارك وبعد المسافات.. إلا عندما بدأت برودة الجو تضيف متاعبها لمتاعب الاشتباكات، وهجم الثوار على فرقة كانت منطلقة من خنيفرة، في محاولة لتطويق التواجد الفرنسي ما بين مريرت وخنيفرة يوم 17 نونبر 1915، وجاء رئيس المنطقة بنفسه، الجنرال هانريس، على رأس سبعة فيالق إضافية وثلاث مجموعات متحركة منقولة، وأربعة فرق مدفعية، وشرع في قصف المداشر من مريرت إلى وادي أم الربيع.

ومن أجمل ما كتبه الكولونيل فوانو في كتابه: «على آثار الجيوش الفرنسية بالمغرب» هذا الوصف عن المرحلة التي نحن بصددها: ((**إن الجنرال هانريس يتقدم نحو أم الربيع، ويقصف الدواوير بالمدافع، فقتل لنا أربعة جنود فرنسيين وجرح 13**)).

فكيف تقصف المدافع الدواوير ويموت الجنود الفرنسيون.. اللهم إلا إذا كانوا يموتون بصداع المدافع ؟

لقد ذهب الكولونيل بوفونيل يوم 18 يناير 1918 لفك حصار زيان عن مريرت، وكان تدخلا ضروريا - كما تقول الوثائق الفرنسية - لكنه اضطر للالتحاق بقوات الجنرال كارنيي في سيدي لامين، والمشاركة في معركة دشر سيدي عمرو بالرماح والسكاكين، حيث قتل من جنده رجل واحد يوم 18 يناير، وقتل له ثلاثة يوم 19 يناير.

وكانت هذه المعارك قد تم التمهيد لها من طرف الفرنسيين لشغل القبائل عن عملية احتلال بني ملال، التي دخلوها في 20 مايو 1916، بعد معارك ضارية قتل فيها الليوتنان بوركايس، كما قتل الليوتنان فور في معركة دار ولد زيدوح يوم 26 مايو 1916.

وقرر الفرنسيون تجميع كل قواتهم في بني ملال بعد أن أخذ التعب منهم مأخذه، ودخلت قوات تقدر بأربعة آلاف جندي إلى بني ملال بقيادة الجنرال كارنيي، يوم 24 جوان، ليبقوا محتمين بها، متعرضين لقصف الجيوش المغربية من زيان وأيت عطا إلى غاية 12 نونبر 1916.

وقد قتل للفرنسيين يوم 26 نونبر في معركة إيضاغ أربعة جنود، وجرح ثمانية عشر، بينما كانت قوات فرنسية إضافية تتهافت على هذه المنطقة العصيبة، وأصبح مبدأ التواجد الفرنسي بها قضية حياة أو موت.

ولم يستطع الفرنسيون احتلال الجبال المجاورة لبني ملال إلا بثمن فادح، ومع نهاية سنة 1917، لكن الهجمات المغربية لم تتوقف، بل كانت القوات المغربية تنظم نفسها وتتفادى تفتيت الجهود، للاشتباك مع الفرنسيين في معارك كبرى، كمعركة إغرم العلام، التي دامت أربعة أيام من 12 إلى 15 أكتوبر، والتي لم تستعمل فيها إلا الخناجر والرماح، وانتهت بمقتل الليوتنان بيرجي، وسط حشد من القتلى الفرنسيين بلغ 55 قتيلا، و28 جريحا. عدد القتلى ضعف عدد الجرحى.

ودخل عام 1918 والحالة على ما هي عليه، بل إن جبهة جديدة فاجأت الفرنسيين في مولاي بوعزة، شمال بني ملال.

وهنا دخل عنصر جديد في الميدان، وهو القصف بالطائرات؛ فقد أصبحت حربا بكل معنى الكلمة، بين سكان يدافعون عن وطنهم وجيوش أجنبية تحاربهم بالطائرات والمدافع.

يتبع